الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلـــدون – تيارت –

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم :علوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

شعبة: علوم التسيير **تخصص:** إدارة الأعمال

التنويع الاقتصادي وآلياته في ظل اصلاح بيئة الاعمال الحالية للإقتصاد الجزائري (دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك لجوهانسون خلال الفترة (1990-2021)

من إعداد الطالبتين:

– عزالدين نسرين

– قنشيش نورة

تحت إشراف:

ا. صحراوي جمال الدين

لجنة المناقشة:

إسم ولقب الأستاذ:	الدرجة العلمية	الصفة
عابد علي	أستاذ محاضر – أ–	**رئيسا**
صحراوي جمال الدين	أستاذ مساعد (ب)	**مقررا**
شريف محمد	أستاذ محاضر – أ–	**مناقشا**
بلعيد شكيب	أستاذ مساعد – أ–	**مناقشا**

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 16 جوان 2022

السنة الجامعية: 2022/2021

شكر وتقدير

نشكر الله عز وجل الذي وفقنا لإتمام العمل

كما نتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير للأستاذ

صحراوي جمال الدين لتفضله بالإشراف على هذه

المذكرة

كما نتوجه بالشكر إلى كل الذين قدموا لنا يد المساعدة

والتشجيع من قريب أو بعيد لإنجاز هذا العمل

كما نشكر أعضاء اللجنة على قبول هذه المناقشة.

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا...

ونسأل سبحانه القبول في القول والعمل وأن ينفعنا بما علمنا ويعلمنا ما ينفعنا ويزدنا علما إنه سميع قريب مجيب.

أما بعد:

نهدي عملنا هذا إلى ما قرن الله برهما بتوحيده فقال

(وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا)

كما لا ننسى أساتذتنا الكرام ونخص بالذكر أستاذنا المشرف صحراوي جمال الدين وفاءا واعتزازا لما قدمه لنا من جميل

فجزاه الله وجزى كل من علمنا حرفا خير الجزاء في الدنيا والآخرة

إلى كل الطلبة الذين صادفناهم في مسيرتنا الدراسية

إلى كل من أحبنا في الله وأحببناه في الله جمعنا الله جميعا في مستقر رحمته إنه ولي ذلك والقادر عليه.

ملخص:

نحاول من خلال هذه الدراسة التطرق إلى سبل تبني استراتيجية اقتصادية للدولة الجزائرية ذات الموارد الطبيعية بالتوجه نحو التنويع الاقتصادي، والحد من هيمنة الموارد، وكيف ان الريع هو سبب التأثير على وتيرة وسرعة الإصلاحات التي أطلقتها الدولة بهدف تحسين بيئة الأعمال والقدرة التنافسية للاقتصاد الحالي، خاصة في ظل انخفاض أسعار النفط، مما اظهر ضعف وهشاشة الهيكل الاقتصادي الجزائري.

وهدف من الدراسة هو تشخيص وتحليل المؤشرات والاستراتيجيات والإصلاحات المختلفة المعتمدة لرفع مستويات الاقتصاد الوطني للفترة 1990-2021، بغية قياس إثر الإصلاحات على التنويع الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير والطويل، وتحقيقا لهذه الغاية، نطبق منهجية اختبار التكامل المشترك لجوهانسن، وتشير النتائج إلى أن الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية والمؤسسية لها تأثير ايجابي على التنويع الاقتصادي في المدى القصير والطويل، في حين أن للتضخم تأثير سلبي يقلل من حجم التنويع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: تنويع اقتصادي، إصلاحات بيئة الأعمال، تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات، منهجية التكامل المشترك لجوهانسون.

Abstract:

Through this study, we try to address ways of adopting an economic strategy for the Algerian state with natural resources by heading towards economic diversification, reducing the dominance of resources, and how rent is the reason for affecting the pace and speed of the reforms launched by the state with the aim of improving the business environment and competitiveness of the current economy, especially in The decline in oil prices continued, which showed the weakness and fragility of the Algerian economic structure.

The aim of the study is to diagnose and analyze the various indicators, strategies and reforms adopted to raise the levels of the national economy for the period 1990-2021, in order to measure the impact of reforms on economic diversification in Algeria in the short and long term. Economic, structural and institutional have a positive impact on economic diversification in the short and long term, while inflation has a negative impact that reduces the volume of economic diversification.

Keywords: *Economic diversification, business environment reforms, diversification of the Algerian economy under reforms, Johansson's co-integration approach.*

المحتويات

فهرس المحتويات

محتوى	الصفحة
البسملة.	
كلمة شكر.	
الإهداء.	
فهرس المحتويات.	
قائمة الجداول والأشكال.	
مقدمة.	أ
الفصل الأول: الإطار النظري لآليات التنويع الاقتصادي وإصلاح بيئة الأعمال	
تمهيد	02
المبحث الأول: التنويع الاقتصادي وبيئة الأعمال	03
المطلب الأول: التنويع الاقتصادي ومؤشراته	03
أولا: مفهوم التنويع الاقتصادي وأهم النظريات المفسرة له	03
ثانيا: مستويات التنويع الاقتصادي	07
ثالثا: ميكانيزمات التنويع الاقتصادي	07
رابعا: مؤشرات التنويع الاقتصادي ودرجة قياسه	08
المطلب الثاني: بيئة الأعمال ومحدداته	11
أولا: مفهوم بيئة الأعمال	11
ثانيا: مبادئ بيئة الأعمال	11
ثالثا: محددات بيئة الأعمال	12
المبحث الثاني: إصلاح بيئة الأعمال ودورها الداعم لآليات التنويع الاقتصادي	13
المطلب الأول: المرتكزات الرئيسية لإصلاح بيئة الأعمال الداعمة للتنويع الاقتصادي	13
أولا: الإصلاح الاقتصادي	13
ثانيا: المرتكزات	16
المطلب الثاني: بيئة الأعمال ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي	20

أولا: لعنة(نقمة) الموارد	20
ثانيا: نوع بيئة الأعمال ودورها في التنويع	21
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	23
المطلب الأول: المحلية	23
المطلب الثاني: العربية	28
المطلب الثالث: الاجنبية	33
خلاصة الفصل الأول	38
الفصل الثاني: دور إصلاحات الاقتصادية والهيكلية ومؤسساتية في دعم مؤشرات التنويع الاقتصادي والياته ضمن بيئة الأعمال الحالية لاقتصاد الجزائري دراسة قياسية باستخدام منهجية التكامل المشترك لجوهانسون خلال الفترة (1990-2021)	
تمهيد	40
المبحث الأول: تطور مؤشرات التنويع الاقتصادي والياتها في ظل إصلاح أداء بيئة الأعمال الحالية لاقتصاد الجزائري	41
المطلب الأول: واقع التنويع الإنتاجي في اقتصاد الجزائري	41
اولا. تحليل معدل النمو ومساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج والقيمة المضافة	41
ثانيا. اتجاه معدل التضخم والنمو في الجزائر.	42
ثالثا. تطور القطاع المالي في الجزائر.	43
رابعا. اتجاه النفقات والإيرادات العامة في الجزائر.	43
خامسا. العمالة في الجزائر.	44
المطلب الثاني: إمكانيات التنويع الاقتصادي	45
اولا. القطاع الزراعي	45
ثانيا. القطاع الصناعي	46
ثالثا. السياحة	47
المطلب الثالث: مؤشرات التنويع الاقتصادي في ظل أداء بيئة الأعمال الحالية لاقتصاد الجزائري	48

المبحث الثاني: دراسة قياسية لدور الإصلاحات (اقتصادية وهيكلية ومؤسساتية) في دعم التنويع الاقتصادي ضمن بيئة الاعمال الجزائرية 1990-2021	55
المطلب الأول: منهجية التكامل المشترك لجوهانسن	55
اولا: الاستقرارية	55
ثانيا: منهجية التكامل المشترك لجوهانسون	56
المطلب الثاني: نموذج الدراسة	62
اولا: صياغة النموذج	62
ثانيا: توصيف النموذج	63
ثالثا: الاستقرارية	64
رابعا: اختبار درجة التأخير	65
خامسا: منهجية التكامل المشترك لجوهانسون	65
سادسا: تقدير النموذج باستعمال تصحيح الخطأ (ECM) وتقدير معادلة المدى الطويل	67
المبحث الثالث: تحليل النتائج	68
المطلب الأول: تحليل الاحصائي والاقتصادي	68
المطلب الثاني: تحليل اختبارات التشخيصية للنموذج	69
خلاصة الفصل الثاني	73
الخاتمة.	75
قائمة المراجع.	78
قائمة الملاحق.	85

فهرس الأشكال
والجداول

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الجدول	الصفحات
الشكل رقم (1-2)	بيانات الناتج المحلي الإجمالي	41
الشكل رقم (2-2)	مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج.	41
الشكل رقم (3-2)	مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين القيمة المضافة	41
الشكل رقم (4-2)	تطور معدل التضخم والائتمان المقدم للقطاع الخاص في الجزائر 2021-1990	43
الشكل رقم (5-2)	تطور اجمالي النفقات العامة والايرادات وسعر البترول في الجزائر 2021-1990	44
الشكل رقم (6-2)	الناتج المحلي الاجمالي والناتج الزراعي بالأسعار الجارية خلال الفتر 2016-2014	46
الشكل رقم (7-2)	تطور مساحة الأراضي الزراعية خلال الفترة 1970-2010	46
الشكل رقم (8-2)	تطور المساحة المروية	46
الشكل رقم (9-2)	مساهمة السياحة في الناتج	47
الشكل رقم (10-2)	مساهمة السياحة في التشغيل	47
الشكل رقم (11-2)	ايرادات السياحية	47
الشكل رقم (12-2)	اتجاه الاستثمار المحلي في الجزائر	50
الشكل رقم (13-2)	اختبار GUSUM و GUSUM of Squares	72

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحات
الجدول رقم (2-1)	معطيات حول برامج التنمية	50
الجدول رقم (2-2)	المشاريع الأجنبية الواردة إلى منطقة الدول العربية والجزائر خلال الفترة 2003-2019	50
الجدول رقم (2-3)	مؤشر التنافسية لبعض الدول العربية	51
الجدول رقم (2-4)	مؤشرات تكلفة وسهولة التجارة عبر الحدود في الجزائر 2017	53
الجدول رقم (2-5)	مؤشر الكلي للتنافسية السياحية لدول شمال افريقيا	53
الجدول رقم (2-6)	مؤشرات الفرعية لتنافسية قطاع السياحي في الجزائر	54
الجدول رقم (2-7)	توصيف النموذج	63
الجدول رقم (2-8)	مصفوفة الارتباط	64
الجدول رقم (2-9)	اختبار جذر الوحدة لسلسة متغيرات النموذج باستخدام ADF	64
الجدول رقم (2-10)	معايير اختبار درجة تأخر VAR	65
الجدول رقم (2-11)	اختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Johansen)	66
الجدول رقم (2-12)	اختبار إستقرارية سلسلة البواقي	70
الجدول رقم (2-13)	يلخص نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	70
الجدول رقم (2-14)	نتائج اختبار سلسلة البواقي	71
الجدول رقم (2-15)	نتائج اختبار عدم ثبات التباين	71
الجدول رقم (2-16)	نتائج مدى ملائمة النموذج Ramsey Reset Test	71

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحات
الملحق 01	نتائج اختبار الاستقرارية لـ (EDIV)	85
الملحق 02	نتائج اختبار الاستقرارية لـ (FDI)	85
الملحق 03	نتائج اختبار الاستقرارية لـ (CSP)	85
الملحق 04	نتائج اختبار الاستقرارية لـ(INV)	85
الملحق 05	نتائج اختبار الاستقرارية لـ(INF)	86
الملحق 06	اختبار درجة التأخير	86
الملحق 07	نتائج الاختبار على المدى القصير	87
الملحق 08	نتائج الاختبار على المدى الطويل	87
الملحق09	اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء العشوائية	87
الملحق10	اختبار ارتباط سلسلة البواقي	87
الملحق11	اختبار عدم ثبات التباين	87
الملحق12	نتائج مدى ملائمة النموذج	87

مقدمة

مقدمة

في أوائل التسعينات حددت العديد من البلدان النامية ولا سيما البلدان العربية ثلاث تحولات مترابطة في مجال سياسات التنويع الاقتصادي بهدف اللحاق بالبلدان المتقدمة من أجل تعزيز النمو وخلق فرص عمل كافية ولائقة، وينطوي الامر على الانتقال من اقتصاد يسيطر عليه قطاع عام به عمالة زائدة إلى إقتصاد يعمل فيه القطاع الخاص كمحرك رئيسي للنمو، ومن اقتصادات المغلقة التي تعتمد بشكل مفرط على حماية الانتاج المحلي إلى اخرى اكثر تنافسية متكاملة ومندمجة في الاقتصاد العالمي، واخيرا من اقتصادات يهيمن عليها النفط في العديد من الحالات، إلى أداء إقتصادي أكثر إنتاجا وتنوعا، وعليه إن التنويع الاقتصادي قد حاز على أهمية كبيرة بعد أن أدركت هذه البلدان وخاصة الريعية منها والتي تعاني من اختلالات، وتشوهات كبيرة في هياكل اقتصادياتها والناجم من اعتمادها على المورد الوحيد للدخل، والمتأتي من خلال امتلاكها لثروات طبيعية كبيرة يقع في مقدمتها النفط.

لهذا سعت العديد من هذه البلدان بالعمل الجاد على تطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي وإنجاحها من خلال تطبيق حزمة من السياسات الاقتصادية التنويعية والتي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي، وفي خضم ذلك تعتبر الجزائر من بين الدول الريعية التي تعتمد بشكل كبير على النفط سواءا في صادراتها أو في تمويل ميزانيتها الأمر الذي كان له انعكاسات على الاقتصاد الكلي جعله يشكل نسبة اكبر من حجم الإنفاق العام، وكان لهذا الاعتماد الشبه كلي أثار جعلت مؤشرات الاقتصاد الكلي مرهونة بتقلبات أسعاره، والتي كان لها أيضا تأثير مباشر على حجم الإيرادات العمومية وحجم الإنفاق العام الذي أصبح من الصعب خفض مستوياته.

ولقد تبنت الحكومة الجزائرية خلال الألفية برامج التنمية قصد تطوير البنية التحتية ودفع عجلة النمو وتحقيق التنويع الاقتصادي، ليظهر بعدها اثر سوء إدارتها من خلال تفشي ظاهرة الهدر والاختلاس، ليتضح أن الريع هو السبب في التأثير في وتيرة وسرعة الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية والمؤسساتية التي اعتمدتها الحكومة إلى جانب اثر سياسات توزيع الريع على تشكيلة النظام السياسي والاقتصادي وعلى تراكم رأس المال في القطاع الخاص، مما نتج عنه بيئة محفزة للفساد، كما تبين أن ضعف الاقتصاد الجزائري راجع إلى انخفاض أسعار البترول منتصف سنة 2014 وذلك من خلال تسجيل عجوزات متتالية في الموازنة العامة للدولة، مما استدعى إلى ضرورة ترشيد النفقات وقيام بمجموعة من الإصلاحات بهدف تحسين بيئة الأعمال والقدرة التنافسية للاقتصاد الحالي، قصد الخروج من تبعية المحروقات وجعل الاقتصاد أكثر تنوعا من خلال تشجيع القطاع الفلاحي والصناعي والسياحي وكذا تقديم الدعم للقطاع الخاص، وبالرغم من كل الجهود إلا أن الجزائر حققت المراتب الأخيرة عالميا وعربيا على مستوى مؤشرات بيئة أداء الأعمال والتنافسية مما لا يسمح بتوفير مناخ المناسب لجذب استثمارات أجنبية.

وعلى ضوء كل هذا نطرح الإشكالية التالية:

هل اصلاحات المعتمدة (الاقتصادية، الهيكلية، ومؤسساتية) في ظل بيئة الأعمال الحالية تساهم في تحقيق استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري؟

وعليه تلوح لنا في الأفق عدة تساؤلات حول الموضوع وهي كالآتي:

- ما المقصود بالتنويع الاقتصادي، وماهي بيئة الأعمال وما هي مؤشراتها؟
- يعتبر ضعف البنية التحتية والذي يدخل ضمن مرتكزات بيئة الاعمال الداعمة للتنويع تهديد يواجه النمو الاقتصادي مما لا يتح خلق مناخ يستقطب الاستثمارات الأجنبية؟
- نوع بيئة الاعمال له دور كبير في التأثير على التنويع الاقتصادي؟
- ما هو واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل مؤشرات الأداء الاقتصادي؟
- إلى أي مدى ساهمت الإصلاحات الاقتصادية في تحسين البيئة الاستثمارية في الجزائر؟
- ماهي الإصلاحات التي تبنتها الجزائر للتوجه نحو تفعيل الأداء التنافسي في عدة قطاعات (الصناعة، الفلاحة، السياحة) والتي تضمن المساهمة في تحسين بيئة الأعمال من اجل تحقيق التنويع الاقتصادي؟

وللإجابة على التساؤلات نقترح الفرضيات التالية:

- تنويع مصادر الدخل الناتج عن الاعتماد على مختلف القطاعات يعتبر احد الاستراتيجيات لإصلاح بيئة الأعمال ومثالية لتحقيق التنويع الاقتصادي.
- تطبيق الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية والمؤسساتية يدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر.

– أهمية الدراسة:

إن أهمية الدراسة تمثلت في معرفة المشكلات التي تواجهها الجزائر والتي سببت التأخر في التنمية، بالرغم من امتلاكها قدر كبير من الموارد المتاحة إلا أنها لا تخدم المصلحة العامة نتيجة سوء استخدامها وتسييرها، بل إعادة توجيهها إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على تحقيق النمو عن طريق توفير مناخ لأداء الأعمال والرفع من القدرة التنافسية من اجل الخروج من مشكلة نقمة الموارد الطبيعية المولدة للفساد والريع.

– هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- التعرف عن أهم الوسائل والأدوات التي تساهم في تحسين بيئة الأعمال الجاذبة للاستثمارات مما تحفز التنويع الاقتصادي.
- معرفة أهم الاستراتيجيات التي تبنتها الدولة لمقاومة الفساد الاقتصادي في ظل تطوير بيئة الاستثمارية وتفعيل التنويع الاقتصادي.
- تعرف على نوع العلاقة بين الإصلاحات وبيئة الأعمال وتأثيرها على التنويع الاقتصادي .

– مبررات اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب كانت وراء اختيار الموضوع تمثلت في:

- ارتباط اقتصاد الجزائري بالنفط وتأثره بتقلبات أسعاره في الأسواق الدولية.

- دراسة التنويع الاقتصادي والياته يعد مدخلا رئيسيا لدراسة المشاكل الاقتصادية، وبالتالي الوقوف على أهم العقبات التي يوجهها النمو الاقتصادي في الجزائر.
- وفرة الأبحاث والدراسات المختلفة حول التنويع الاقتصادي، لكن في المقابل ندرة الأبحاث المتعلقة بقياس أثار الإصلاحات الاقتصادية في تحسين بيئة الاعمال ومدى مساهمتها في تحقيق التنويع الاقتصادي، مما جعلنا نفكر في المساهمة بدراسة وقياس هذا الأثر.

– منهجية وأدوات البحث المستخدمة في الدراسة:

بما أن البحث مقسم إلى جزأين أحدهما نظري والأخر تطبيقي فانه سيتم الاعتماد على:

- المنهج الوصفي من خلال عرض كل ما يتعلق بالتنويع الاقتصادي وبيئة الاعمال وعلاقتها بالنمو الاقتصادي ضمن المفاهيم والأدبيات النظرية إضافة إلى عرض مختلف الدراسات السابقة الخاصة بالموضوع.
- المنهج التحليلي تم فيه استخدام أساليب الاقتصاد القياسي من خلال الاعتماد على منهج التكامل المشترك لجوهانسون بهدف اختبار مدى إسهام الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية والمؤسساتية في تحسين بيئة الاعمال في الجزائر وأثرها في تحقيق التنويع الاقتصادي في ظل التغيرات الراهنة.

– حدود الدراسة:

تقتضي منهجية البحث العلمي ضرورة تحديد البعد المكاني و الزماني لأي بحث، للتمكن من تقديمه بطريقة موضوعية تساعد على التوصل إلى نتائج منطقية وواقعية، فحدود هذا البحث تتمثل في:

- **البعد المكاني**: تم اختبار لدراسة تنويع الاقتصادي والياته في ظل تحسين بيئة الاعمال الحالية للجزائر.
- **البعد الزماني**: تم تحديد فترة الدراسة من سنة 1990 الى غاية سنة 2021، وذلك لتزامنها مع تقلبات أسعار البترول من جهة ومن جهة أخرى نفس الفترة التي قامت الجزائر بتبني إصلاحات هيكلية والاقتصادية في ظل اتفاقيات صندوق النقد الدولي، والتوجه مع الألفية الجديدة نحو الإصلاح المؤسساتي أو ما يعرف بالتنمية المحلية في شكل برامج تنموية.

الصعوبات التي واجهتنا أثناء الدراسة:

مثل أي بحث علمي واجهتنا أثناء إعداد الدراسة مجموعة من الصعوبات التي يتعرض لها معظم الباحثين والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

صعوبة الحصول على المعطيات والبيانات الإحصائية خاصة تلك المتعلقة بالفترة 2019- 2021 والتي تخللتها ازمة الكوفيد، كما أن تعدد المصادر الرسمية للمعطيات وتضاربها صعب مهمة التوفيق والتقريب بين هده المعطيات.

وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو توضيح الدور الذي يلعبه التنويع الاقتصادي من حيث الانتقال من اقتصاد يهيمن عليه القطاع الريعي إلى إقتصاد متنوع وأكثر تنافسية، وتحليل إتجاه لأداء الاقتصاد الجزائري ودرجة تنويع في مختلف القطاعات خلال الفترة الزمنية (1990-2021) و الاستراتيجيات والاصلاحات التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية لتحسين الاقتصاد الوطني، وذلك بتشخيص وتحليل مسار الاستثمار العام وطرق تفعيل التنويع الاقتصادي كدعامة أساسية في إدارة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال إصلاحات هيكلية والاقتصادية، والتوجه مع الألفية الجديدة نحو الإصلاح المؤسساتي أو ما يعرف بالتنمية المحلية في شكل برامج تنموية.ولما لها من آثار على التنويع الاقتصادي والأداء ككل.

- خطة البحث:

من اجل تحقيق هدف الدراسة قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين رئيسيين هما:

الفصل الأول: تم تخصيصه للإطار النظري للدراسة، حيث تناولنا من خلاله الاطار النظري حول التنويع الاقتصادي وإصلاح بيئة الأعمال، وتم التطرق في المبحث الأول لتنويع الاقتصادي وبيئة الأعمال، وبخصوص المبحث الثاني شمل إصلاح بيئة الأعمال ودورها الداعم لآليات التنويع الاقتصادي وأخيرا المبحث ثالث تمثل في الدراسات السابقة.

الفصل الثاني: قدمنا من خلاله الجانب التطبيقي لدراسة دور الإصلاحات في دعم التنويع الاقتصادي والياته في ظل إصلاح أداء بيئة الأعمال الحالية لاقتصاد الجزائري، فالمبحث الأول شمل مؤشرات التنويع الاقتصادي والياته في ظل إصلاح بيئة الأعمال الحالية لاقتصاد الجزائري، أما المبحث الثاني تمثل في صياغة نموذج الدراسة لدور الإصلاحات (الهيكلية، المؤسساتية، اقتصادية) في دعم التنويع الاقتصادي ضمن بيئة الأعمال الجزائرية 1990-2021 باستخدام منهج التكامل المشترك أما بالنسبة للمبحث الثالث اهتم بتحليل النتائج الإحصائية والاقتصادية.

الفصل الأول:

الإطار النظري لآليات التنويع الاقتصادي وإصلاح بيئة الأعمال

تمهيد:

يمثل التنويع الاقتصادي قضية جوهرية في الدول ذات الاقتصاد الذي تهيمن عليه مادة أولية أو سلعة واحدة على عملية الإنتاج والتصدير وهو ما وضحته جل النظريات المفسرة للتنويع، كما يعتبر هذا الأخير باعتبار واحدا من المداخل الرئيسية لمعالجة الاختلالات التي تشهدها البنية الهيكلية الاقتصادية، وذلك من خلال ضمان الاستغلال الأمثل لكل موارد المجتمع، أي من أجل الوصول إلى اقتصاد متنوع ويرتكز على مداخيل متنوعة لابد من ضرورة دعم وتهيئة بيئة الأعمال، حيث يكمن دورها في مدى قدرتها على تشجيع واستقطاب الاستثمار الأجنبي وذلك عن طريق تبني إصلاحات اقتصادية وهيكلية ومؤسساتية تحقق أعلى مستوى ممكن من الفعالية الاقتصادية والإنتاجية بشكل الذي ينعكس على معدل النمو الاقتصادي.

ويستهدف هذا الفصل الأول من البحث، الإحاطة بمختلف الجوانب المفاهمية المتعلقة بالتنويع الاقتصادي وآلياته، وكذلك التأطير النظري لبيئة الأعمال، وتوضيح العلاقة بين التنويع وبيئة الاعمال في ظل الإصلاحات الاقتصادية وبناءا على ذلك قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: التنويع الاقتصادي وبيئة الأعمال؛

المبحث الثاني: إصلاح بيئة الأعمال ودورها الداعم لآليات التنويع الاقتصادي؛

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: التنويع الاقتصادي وبيئة الأعمال

يشار إلى أن موضوع التنويع الاقتصادي عرف اهتمام منذ فترة طويلة، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية، نتيجة أزمة الانخفاض الكبير الذي شهد أسعار السلع الأساسية في ذلك الوقت، فاتخذت معظم هذه البلدان عدة برامج لتنويع هياكلها الاقتصادية وقد بدأت سياسات صناعية بهدف إلى إحلال الواردات، للحد تدريجيا من اعتمادها على استيراد السلع الأساسية.

المطلب الأول: التنويع الاقتصادي ومؤشراته

أولا: مفهوم التنويع الاقتصادي وأهم النظريات المفسرة له :

1. التنويع الاقتصادي: إن التنويع الاقتصادي عبارة عن مجموعة من الإصلاحات التي تهدف إلى إيجاد اقتصاد يعتمد في نموه ودخله على قطاعات متنوعة، وهو ما يتطلب بناء قاعدة إنتاجية واسعة وتنويع القطاعات من اجل تحقيق نوع من الاستقرار النسبي والدائم في مصادر الدخل[1].

ويتضمن التنويع الاقتصادي تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال لمرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهذا يعني بناء اقتصاد محلي سليم، يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع[2].

إضافة الى ذلك هو عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل، بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية، و هذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل[3].

مما سبق يتضح لنا أن التنويع الاقتصادي أنه على الدولة الإنتاج وبالتالي تصدير قائمة واسعة من المنتجات وتنويع صادرات الخدمات مثل الخدمات الصحية، التعليم، والسياحة

2. النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي[4]:

لا يعتبر الاهتمام بموضوع التنويع الاقتصادي جديدا في الفكر الاقتصادي، فالأساس النظري يعود بزوغه للكتابات الأولى للرواد الكلاسيك، وكانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك أمثال (Adam Smith) و (Malthus) و (Marx) وغيرهم. وقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد

---

[1]-منصوري حاج موسى وبوشر عبد الغني، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي للنمو الاقتصادي**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 02، العدد 07، الجزائر، 2018، ص224.

[2]-موسى باهي وكمال روابنية، **إستراتيجية التنويع الاقتصادي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، مجلد 25، العدد 03، عنابه، الجزائر، 2016، ص308.

[3] -صباغ رفيقة، **التنويع الاقتصادي إستراتيجية الجزائر لما بعد البترول، مجلة أوراق اقتصادية**، مجلد 06، العدد 01، سيدي بلعباس، الجزائر، 2019، ص69.

[4] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص ص 56-62.

والحرية الفردية في ممارسة النشاط؛ وقبل أن نستعرض الأفكار الأساسية لنظرية النمو الكلاسيكية من المفيد أن نتعرض إلى أفكار أبرز مفكري هذه المدرسة.

آدم سميث (Adam Smith): تمثل آراء (A. Smith) بداية التفكير الاقتصادي المنظم والمتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة ،ويعتبر (Smith) بأن العمل مصدر لثروة الأمة وتقسيم العمل هو وسيلة لزيادة.

- إنتاجية العمل وبالتالي ثروة الأمة. وقد اهتم سميث بتحديد العوامل التي النمو، ومن أكبر مساهماته هي فكرة زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل والتخصص والتي تعني كذلك إحداث التنويع. وفي نظر (Smith) فإن ثروة الأمة تزداد من خلال زيادة إنتاجية العمل والمتأتية من زيادة العوائد الناجمة عن تقسيم العمل التي تسود في معظم النشاطات الصناعية.
- **كارل ماركس (Karl Marx)** يرى ماركس بأن الأجور تتحدد بموجب الحد الأدنى لمستوى الكفاف (أي بتكلفة إعادة إنتاج طبقة العمال بتعبير ماركس)، وأن فائض القيمة الذي يخلقه العامل، يمثل الفرق بين كمية إنتاج العامل وبين حد الأدنى لأجر العامل؛ ومع تزايد معدل الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت تزداد وينخفض معها معدل الربح، وبالتالي فإن فشل الطلب الفعال يدفع الرأسمالية إلى الانهيار من جراء تناقضاتها الداخلية، وهكذا تنتقل السلطة إلى الطبقة العاملة عن طريق الثورة العمالية، لأن أعدادا أقل فأقل من الناس ينتفعون من الرأسمالية وأن إعدادا أكبر فأكبر من العمال يرزحون تحت نير الفقر والبطالة وهكذا تحل الاشتراكية محل الرأسمالية، حيث يستولى العمال على وسائل الإنتاج والتوزيع والمبادلة وعلى السلطة[1]. وفق لأفكار "كارل ماركس" يؤدي النمو بكفاءة مطلقة إلى بطالة وقيود من جانب الطلب، لذلك يحتاج النظام الرأسمالي إلى الابتكار والتنويع باستمرار[2].

1.2. النظرية الكلاسيكية: بنيت النظرية الكلاسيكية على أن النمو الاقتصادي يتحقق من خلال حرية التجارة بين الدول التي ستعمل على توسيع الأسواق للمنتجات مما يساعد على زيادة التخصص في العمل وعلى تقسيم هذا العمل حيث يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاجية، كما أن عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في أدنى المستويات سيؤدي إلى زيادة المبادرات الاقتصادية الفردية من قبل أفراد المجتمع [3]. ومن أبرز أفكار النظرية الكلاسيكية في مجال النمو الاقتصادي ما يأتي:

- اعتقد الكلاسيك أن الإنتاج هو دالة لعدد من العوامل وهي العمل، ورأس المال، والموارد الطبيعية، والتقدم التكنولوجي؛ والتغير في الإنتاج يتحقق عندما يحصل تغير في أحد هذه العوامل أو جميعها.

[1]-المرجع نفسه، ص 62.
[2]-موسى باهي وكمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، عنابه، الجزائر، 2016، ص ص 138-139.
[3]-على جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 47.

- ويرى الكلاسيك بأن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل بتقدم الفن الإنتاجي وعملية تكوين رأس المال (الاستثمار) والتقدم التكنولوجي.

تصور كل مفكري النظرية الكلاسيكية إلى ظهور الركود والثبات كنهاية لعملية التراكم الرأس المالي، وذلك بسب ندرة الموارد الطبيعية والمنافسة؛ وأكد الكلاسيك على الأهمية الكبيرة للبيئة الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو وهذه تشمل نظام اجتماعي إداري وحكومة مستقرة ومؤسسات تمويلية منظمة ؛

والخلاصة هي أن الاقتصاديين الكلاسيك اعتبروا أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو، وأنا الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، وأن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد؛ وأيدوا سياسة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي من قبل الحكومة.

2.2. نظرية شومبيتر: وضع الاقتصادي النمساوي جوزيف شومبيتر نظريته هذه في بداية القرن العشرين في العام 1911م، حيث يؤكد على أن البيئة الاستثمارية الملائمة هي العامل الرئيسي في استمرار النمو؛ وقد أعطى شومبيتر دورا مهما للعوامل التنظيمية والفنية في عملية النمو الاقتصادي، وركز على المنظم واعتبره من أهم عناصر النمو، فالإنتاج لديه داله للعمل والرأس المال والموارد الطبيعية والتنظيم والفن الإنتاجي، ويمثل عنصر التنظيم مركز الصدارة في التنمية فالمنظم هو المبتكر والمجدد. ويؤكد شومبيتر بأن تقديم منتج جديد وإجراء التحسينات المستمرة في المنتجات القائمة هي التي تقود إلى التنمية من خلال الابتكار الذي يؤدي إلى ظهور قطاعات[1].

3.2. نظرية التغيير الهيكلي: تتعامل نظريات التغيير الهيكلي مع السياسات التي تركز على تغيير الهياكل الاقتصادية للدول النامية من كونها اقتصاديات تتألف من نشاط زراعي يعتمد الكفاف إلى اقتصاديات أكثر تطورا ونموا تعتمد بالدرجة الأولى على الصناعات المتنوعة والخدمات. هناك شكلان رئيسيان لهذه النظرية الأول صاغه آرثر لويس والثاني صاغه هوليس تشينري.

بينما استخلص تشيرني ثلاث مراحل يمكن تمييزها في هذا المجال من حيث مدى التغيرات الهيكلية في الناتج الإجمالي وعلاقتها بمستوى التنمية الاقتصادية الناجمة عن هذه التغيرات، مرحلة الأولى يكون فيها اعتماد الاقتصاد بالدرجة الأولى على القطاع الزراعي كمصدر للدخل والتنمية، المرحلة الثانية والمسماة مرحلة القفزة الاقتصادية أو الانتقالية حيث فيها يتزايد الاعتماد على القطاع الصناعي وقطاع الخدمات على حساب القطاع الزراعي، والمرحلة الثالثة هي المرحلة الصناعية أو مرحلة النضوج والتي تعتمد بالدرجة الأولى على قطاع الصناعي في إحداث التنمية.

4.2. النظرية الكلاسيكية الجديدة: سادت النظرية الكلاسيكية الجديدة منذ أوائل ثمانينات القرن الماضي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وكندا وغير ذلك من الدول. والمبدأ الأساسي في هذه النظرية هو أنه على الحكومات عدم التدخل في الاقتصاد وان تحرير الأسواق والخصخصة وتشجيع التجارة والتصدير في الدول النامية هو الوسيلة الفعالة والسريعة للوصول إلى التنمية الاقتصادية المنشودة. هذه النظرية تقر بأن التخلف

[1]-مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 62 – 63.

الاقتصادي ما هو إلا نتيجة لعدم استغلال الموارد الاقتصادية بكفاءة وذلك لأسباب تتعلق بالسياسات الاقتصادية غير مناسبة التي تفرضها الحكومات.

5.2. نظرية الدفعة القوية: هذه النظرية تنص على أنه لابد للاقتصاد من دفعة قوية تحثه على الانطلاق نحو النمو ذاتيا، ويؤكد صاحب النظرية "روزنتين رادون" لابد من توسيع السوق وكسر الحواجز التي تعيشها البلدان المتخلفة، ليتسنى للاقتصاد الانطلاق وفي تبريره للدفعة القوية من فرضية أساسية مفادها أن التصنيع هو سبيل التنمية من خلال توظيف حجم ضخم من الاستثمارات من شأنها أن تخلق وفورات اقتصادية خارجية تتمثل في توفير خدمات إنتاجية ضرورية لقيام مشروعات صناعية، ويقترح أن تتركز الاستثمارات في جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة بحيث تدعم بعضها بعضا ويكسبها الجدوى الاقتصادية لإقامتها في آن واحد، مع مراعاة التوازن بين مشروعات البنية التحتية وبين الصناعات الاستهلاكية إلى جانب الاستفادة من اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية واستيراد السلع الإنتاجية وزيادة الاعتماد على الموارد المحلية[1].

6.2. نظرية النمو المتوازن :هي نظرية قدمها " نيركس " بناء على تطوير نظرية الدفعة القوية للاقتصاد، حيث يركز على مشكلة الحلقة المفرغة للفقر والناجمة عن تدني مستوى الدخل، وبالتالي ضيق حجم السوق، مؤكدا أن كسر الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسيع حجم السوق، الذي يتحقق جبهة عريضة من الاستثمارات في الصناعات الاستهلاكية وتطوير جميع القطاعات في آن واحد بحيث تنمو جميع القطاعات في نفس الوقت، مع التأكيد على تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي حتى لا يمثل تخلف الزراعة عقبة أمام تقدم الصناعة. وعليه فإن هذه النظرية تعتمد برنامجا ضخما من الاستثمارات التي توجه نحو إنتاج السلع الاستهلاكية لإشباع حاجات السوق المحلية؛ كما تقود هذه الجبهة العريضة من الاستثمارات إلى تكامل أفقي وعمودي للصناعات، وتقسيم أفضل للعمل، ومصدر موحد للمواد الخام، ومهارة فنية وتوسيع لحجم السوق واستغلال أفضل للبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

7.2. نظرية لعنة الموارد: منذ عام 1950 حللت الأدبيات الاقتصادية تراجع النمو في الدول المصدرة للنفط، وأثبتت أن الاقتصاديات الغنية بهذه الموارد تشكل عائقا أمام أدائها الاقتصادي حيث كانت الظاهرة الهولندية في سنوات الثمانيات التفسير الأساسي للنقمة[2]، و حسب سفيتلانا تساليك إن الثروة البترولية والمعدنية أضرت برفاه البلدان أكثر مما حسنت شروط الحياة فيها؛ ولقد أظهرت البحوث على مدى العشرين سنة، أن التنمية التي تقودها الموارد لم تفشل فقط في دفع النمو الاقتصادي، بل أدت إلى ظروف إقتصادية وإجتماعية أسوأ مما كانت عليه[3].

---

[1]-علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص ص 30 - 49.

[2] -منال منصوري، لعنة الموارد الطبيعية وسبل تجنبها، مجلة دراسات، العدد03، كلية الاقتصاد، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2015، ص182.

[3] -جيم شولتز، الرقابة على الاموال، معهد المجتمع المنفتح، مركز الدراسات السياسية في الجامعة الاوروبية المركزية، مشروع الموازنة العالمية، 2004، ص30.

ثانيا: مستويات التنويع الاقتصادي: يمكن حصرها في ما يلي

1. **تنويع الإنتاج:** يكون متعلق بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية. وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصاديات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في تفادي الظواهر غير المرغوب فيها مثل " لعنة الموارد الطبيعية " أو ما يسمى بالمرض الهولندي ويعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات[1]. يحصل تنويع الإنتاج عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي، وهذه القطاعات تشمل على الزراعة والصناعة (الاستخراجية / التحويلية) والخدمات[2].

2. **تنويع التجارة الخارجية:** يرتبط الحديث عنها بتحليل هيكلها السلعي للواردات والصادرات؛ أين يمكن معرفة مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة بقياس نسبتها لإجمالي الصادرات ودراسة طبيعة هذه السلعة، كما أن شدة الاعتماد ستؤثر على إمكانية تحقيق التنمية الاقتصادية، فتنويع هيكل الصادرات سيكون حلا مثاليا لاستمرارها؛ وتقليل أصناف الواردات، وذلك بان يلغي المعني من قائمة البضائع المستوردة تدريجيا والتركيز على المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والمعقدة [3].

ثالثا: ميكانيزمات التنويع الاقتصادي :ويقصد بها الآليات التي يتوقف عليها نجاح التنويع الاقتصادي، وتتمثل في:[4]

- **إعادة الاعتبار لـ "الدولة التنموية"**: إن الدور الذي تلعبه الدولة التنموية، لا يقتصر فقط على تحقيق معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي، وإنما إحداث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي.
- **تفعيل دور القطاع الخاص:** يلعب القطاع الخاص دورا لا يستهان به في عملية التنويع الاقتصادي، كونه يهدف بالأساس إلى تحقيق الربح وضمان الاستمرارية، ما يجعله في بحث مستمر على كيفيات وتقنيات توسيع الإنتاج بأقل التكاليف وأكثر جودة، حتى يرقى إلى مستوى رغبات الأسواق الداخلية والخارجية.
- **برامج الإصلاح الاقتصادي:** تعد برامج الإصلاح الاقتصادي محرك أساسي لعملية التنويع، ذلك أن استمرار تبني وانتهاج هذه البرامج (حيث ما تكون الحاجة إليها) سواء على الصعيد المالي، التنفيذي، التجارة الخارجية، كلها آليات من شأنها دفع عملية التنويع الاقتصادي.

---

[3]-شليحي الطاهر وبن موفق زروق، المنظور الاستراتيجي لعملية التنويع الاقتصادي في الدول النامية، مجلة الحقيقة، مجلد 17، العدد 04، الجزائ، 2018، ص195.

4-قاسمي محمد ميلود وجاري فاتح، التنويع الاقتصادي كإستراتيجية لاستقلالية سياسة الإنفاق العام في ظل تغيرات أسعار البترول، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 23، الجزائ، 2019، ص143.

3-قرومي حميد وبن ناصر محمد، ضرورة التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 11، الجزائر،2016، ص270.

4-لومايرية عفاف، التنويع الاقتصادي كبديل استراتيجي في الجزائر في ظل أزمة البترولية الراهنة، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 62، الجزائر، 2017، ص28.

- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** معظم البلدان المتلفة لا تملك جهازا إنتاجيا لإنتاج السلع الاستثمارية، وذلك دعاها إلى الاعتماد على الاستيراد من الدول الصناعية المتقدمة، وبالتالي فإن تقلب حصيلة عائداتها من الصادرات، سيؤدي إلى تذبذب الطاقة الاستيرادية، ومن ثم تذبذب الاستثمارات فيها وما يخلفه الأخير من مضاعفات خطيرة على مؤشرات الاقتصاد الوطني. ضرورة التوسع في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، باعتبارها تؤدي إلى إنشاء جهاز إنتاجي متكامل للدول المستقبلية لها، وتوسيع أسواق منتجاتها وتنويعها، وإعادة هيكلة اقتصادياتها بهدف تحسين أدائها[1].
- **مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة:** حيث تؤدي المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا في عملية التطور الصناعي للدول الصناعية المتقدمة وكذلك الدول حديثة التصنيع، كما سارعت العديد من الدول خطواتها لانتهاج سياسات اقتصادية تهدف إلى تنمية دور القطاع الصناعي في تنويع مصادر الدخل عن طريق تطوير ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، بالتالي تشكل الأخيرة، مدخلا مهما من مداخل النمو الاقتصادي وآلية حقيقية من آليات التنويع الاقتصادي.
- **زيادة إنتاجية رأس المال البشري:** زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري تكون من خلال مساهمة الاقتصادي والذي بدوره يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

رابعا: مؤشرات التنويع الاقتصادي ودرجة قياسه

هناك عدة مؤشرات للتنويع الاقتصادي نذكر أهمها:

1. **معدل ودرجة التغير الهيكلي:** وتدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي. إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن[2]. وكذلك من خالا قياس معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي حسب كل قطاع، أي قياس نسبة إسهام القيمة المضافة لكل قطاع في القيمة الإجمالية لكل القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي إذ يعكس تطور هذه النسبة مقدار التغير الحاصل في هيكل الإنتاج ومصادر الدخل الوطني[3].
2. **نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي:** يعتبر هذا المعيار من المعايير الكمية التي من خلالها نستطيع أن نقيس درجة التنويع الاقتصادي، ولكن لابد من الإشارة إلى أن هذا المعيار يمكن أن يخدم في مسألة الدولة والقطاع الخاص، فغالبا الدول التي تعتمد في إيراداتها على قطاع رئيسي واحد يكون هذا القطاع مملوكا للدولة، فلابد من إعطاء القطاع الخاص أهمية لكي يأخذ مكانه في عملية التنمية الاقتصادية، لأن زيادة إسهام هذا

[1]-الشارف بن عطية سفيان وحاكمي بوحفص، **التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مجلة دفاتر الاقتصادية، مجلد 10، العدد 02، الجزائر، 2017، ص325

2-بن با جلول وبن العارية حسين، **التنويع القطاعي وأثره على النمو الاقتصادي**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 02، العدد 06، الجزائر، 2017، ص119.

3-ناجي ساري فارس، **أثر التنويع الاقتصادي في تطور الاقتصاد الإماراتي**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 11، العدد 03، 2019، ص 251.

القطاع له علاقة مباشرة بمتطلبات التنويع الاقتصادي وتحقيق النمو والتوظيف وملائمته للإستراتجية الاقتصادية المعتمدة ويساهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي، مما تقدم يمكن اعتبار مساهمة القطاع الخاص أحد المؤشرات المهمة باتجاه تحقيق سياسة التنويع الاقتصادي وزيادة مصادر إيرادات الدولة، فكلما ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي أثر ذلك على مستوى نمو تنوع الاقتصاد الوطني[1].

3. نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في حجم الصادرات الوطنية: يعد هذا المؤشر من المؤشرات الهامة لقياس درجة التنويع الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية، فكلما زادت نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية الأولية في مجموع الصادرات الكلية. دل ذلك على ارتفاع درجة التنوع الاقتصادي، وبالعكس إذا كانت الصادرات النفطية تشكل نسبة مرتفعة جدا من مجموع الصادرات الكلية، فإن هذا يدل على انخفاض درجة التنوع الاقتصادي وزيادة (التركيز السلعي) أي الإفراط في الاعتماد على سلعة النفطية[2].

4. تطور نسبة الإيرادات غير النفطية إلى مجموع إيرادات الحكومة: لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية، ويدل هذا المؤشر على مدى نجاح الدول النفطية في تطوير مصادر جديدة لإيرادات غير النفطية[3].

5. درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي: يرتبط استقرار الاقتصاديات النفطية بمدى استقرار أسعار النفط، وبما أن الأخيرة تتسم بالتذبذب المستمر، لذلك تفقد تلك الاقتصاديات درجة استقرار يعتمد عليها، وبهذا يكون التنويع الاقتصادي هو الأساس الذي تستند إليه الدول النفطية في الحد من حالات عدم الاستقرار عن طريق تقليل الاعتماد على القطاع النفطي في تسيير النشاط الاقتصادي[4].

6. التوزيع القطاعي للقوى العاملة :تدل الكفاءة في توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية، فكلما كان توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية بنسب ملائمة، فإن ذاك يبين درجة محددة من التنويع الاقتصادي، ومن المعروف أن حدوث أي تطور في واحد من القطاعات الاقتصادية سوف ترتفع أجور ذلك القطاع، الأمر الذي يؤدي إلى انتقال العمال من القطاع الذي يعملون في إلى القطاع الذي ارتفعت نسبة الأجور فيه، ففي بعض الدول النامية مثلا نرى أن عدد العاملين فيه إلى القطاع النفطي قليل وذلك بسبب استخدام التقنية الحديثة والمتطورة في القطاع النفطي التي بسببها يستغني عن الكثير من القوى العاملة، أما القطاع الزراعي تكون نسبة العاملين فيه تكون مرتفعة مع انخفاض الأهمية النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا دليل على انخفاض الإنتاجية في هذا القطاع، ويتبين لنا مما تقدم أن انتقال العمالة من الأنشطة التقليدية إلى الأنشطة الأخرى يعد من المؤشرات الناجحة لسياسة التنويع[5].

---

[1]-حالوب كاظم معلة وعلي محمد أحمد، **الاقتصاد العراقي بين الهيمنة الريعية وإمكانية التنويع الاقتصادي**، مجلة منصور، العدد 24، جامعة بغداد، 2015، ص49.

[2] -ناجي ساري فارس، مرجع سبق ذكره، ص 251.

[3]-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة لنفط**، نيويورك، أمريكا، 2001، ص12.

[4]-ناجي ساري فارس، مرجع سبق ذكره، ص 252.

[5]-حالوب كاظم معلة وعلي محمد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 50.

إن هذه المؤشرات تدل على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة، إلا أنها لا تعطينا درجة التنويع الاقتصادي وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنويع. هناك مقياسين رئيسين من خلالهما يمكن معرفة درجة التنويع الاقتصادي :

أ . معامل هيرفندال هيرشمان (Herfindahl–Hirschman): يأخذ في اعتباره نشاط الصناعة بأكملها للصناعات الأكبر، العدد الكلي للمنشآت، نشاط كل من المنشآت، وفي قياس التركز يعطي أوزان نسبية أعلى لحصص المنشآت الأكبر، ويستخدم هذا المقياس غالبا لتحديد إذا ما كان دمج المؤسسات يؤدي إلى قوة سوقية احتكارية أم لا، حيث يحسب التركز قبل وبعد الدمج لتوضيح التأثير يفي مستوى المنافسة. ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي. و قد صمم هذا المعامل لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين، واستخدم بتوسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينيات لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معني[1].

استخدم المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير ويعبر عن معامل هيرفندال – هيرشمان بالصيغة التالية:

$$H = \frac{\sqrt{\sum \left(\frac{xi}{x}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث:

- **N**: عدد النشاطات
- **Xi**: قيمة المتغير في النشاط i
- **X**: القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات

تتراوح قيمة المعامل بين الصفر والواحد($0 \leq H \leq 1$).فإن كان صفرا (H=0) كان هناك تنوع كامل في الاقتصاد، وإذا كان مساوي للواحد (H=1)، فإن مقدار التنوع يكون معدوما، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج مرتكزا في نشاط واحد ،بينما لا تساهم بقية النشاطات بأية حصة من الناتج المحلي الإجمالي. وتعد القيم المرتفعة لهدا المعامل دليلا على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته، بمعنى كلما اقتربت قيمة معامل هيرفندال – هيرشمان من الواحد كان ذلك دليلا على ضعف التنويع[2].

ب . معامل التركز (Concentration coefficient): ويستند إلى حساب مدى تركز الظاهرة المدروسة أو عدم توزيعها بشكل عادل أو متساوي بدل تركزها. ويعد مؤشر جيني (Gini coefficient) .

[1]-صباغ رفيقة وحركاتي فاتح، **دور التنويع الاقتصادي في الحد من الأزمات**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد 03، الجزء الثاني، 2019، الجزائر، ص164.

[2]-نوي نبيلة، **التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مجلد 35، العدد 01، الجزائر، 2014، ص182.

نسبة للعالم الايطالي كورادو جيني 1962 . من أفضل مقاييس التركز وأبسطها يهتم بقياس عدالة توزيع الدخل القومي[1]. ويرتبط ارتباطا وثيقا بتمثيل عدم المساواة في الدخل من خلال منحنى لورينز، فإنه يقيس نسبة المنطقة بين منحنى لورينز وخط التوزيع (منطقة التركيز) إلى منطقة تركيز قصوى، ويعرف معامل جيني على منحنى لورنز، على أنه نسبة المساحة المحصورة بين منحنى لورنز ووتر الثلث لإجمالي مساحة المثلث[2].

المطلب الثاني: بيئة الأعمال ومحدداته

أولا: مفهوم بيئة الأعمال

يعرف إمري وترست (EMERY ET TRIST) بان بيئة الاعمال هي مجموعة من القيود التي تحدد سلوك المؤسسة،كما أن البيئة تحدد نماذج أو طرق التصرف اللازمة لنجاح وبقاء المؤسسة أو تحقيق أهدافه[3]، بينما **فواش وارن (VOICH WREN) يرى بانها** تلك الأحداث والمؤسسات والقوى الأخرى، ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والسياسية الواقعة خارج نطاق السيطرة المباشرة للإدارة[4]، وحيث **يعرفها البنك العالمي** بأنها مجموعة من العوامل الخاصة بموقع محدد، والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة لخلق فرص العمل والتوسع، وللسياسات والسلوكيات الحكومية تأثير قوي على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف، والمخاطر والعوائق أمام المنافسين[5]، كما تعرف على أنها مجموعة العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في قرارات الأعمال[6].

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن بيئة الأعمال هي مجموعة العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية التي تؤثر على القرارات الاستثمارية، وتكون مصدر الفرص والحوافز والقيود والمخاطر المحددة لسلوك وأداء المؤسسة.

ثانيا: مبادئ بيئة الأعمال

تتمثل المبادئ الأساسية لوضع بيئة الأعمال صحية ومشجعة لترقية الاستثمارات في الشروط التالية[7]:

---

[1]-بن موفق زروق، **إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، أطروحة دكتوراه، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجزائر، 2018، ص27.

[2]-فضيلة مزوزي ومحمد قويدري، **تقييم وتحليل مؤشر تنويع الصادرات للاقتصاد الجزائري**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد02، الجزائر، 2020، ص 306.

[3]-عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003، ص ص 28- 29.

[4]-حسين حريم، **إدارة المنظمات منظور كلي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص 46.

[5]-أشواق بن قدور ووسيلة السبتي، **مناخ الأعمال وعلاقته بالنية المقاولاتية**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 7، العدد 11، الجزائر، 2019، ص 54

[6]-حسين يوسف وداودي محمد، **بيئة الأعمال كعامل محدد للاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة نوميروس الأكاديمية، المجلد 01، العدد 02، الجزائر، 2020، ص 99.

[7]-بختة فرحات، **بيئة الأعمال وأثرها على التنافسية الدولية**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010، ص ص 54 – 56.

1. **شرط الشفافية والتناسق:** يقتضي هذا الشرط أن تكون المعلومات المتعلقة بالاستثمار وسيلة متوفرة ومنتظمة، وبدون تمييز أو تضارب، أين يمكن لجميع المستثمرين الحصول عليها والاستفادة منها، ويتضمن مبدأين أساسيين هما (مبدأ حرية الاستثمار، و مبدأ عدم التمييز).

إذا فإن خلق مناخ محفز على الاستثمار ينبغي تهيئة الأرضية الملائمة لاستقطاب الاستثمارات وإقامة نظام تحفيز شفاف ومتناسق، مع عدم التمييز بين المستثمرين، وفي إطار مبدأ عدم التمييز يتطلب معه تغطية معيارين أساسيين وهما معيار التطابق ومعيار تلقائية التعاقد

2. **شرط الحركية:** يتعلق هذا الشرط أساسا برأس المال وادرج لضمان حرية حركات رؤوس الأموال المستثمرة والعوائد الناجمة عنها، ويستلزم هذا الشرط مايلي :

- مبدأ آلية أو تلقائية التحويل – مبدأ حرية الدخول إلى سوق العملات الصعبة

3. **شرط الاستقرار:** له دور بارز في تهيئة العلاقات الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية لبلد ما مع العالم الخارجي، وفي الواقع يتم تحديد مخاطر البلد الذي يتضمن المخاطر السياسية والاقتصادية، مخاطر نزع الملكية والتأميم، مخاطر الحروب، مخاطر تحويل المال والعملة الصعبة ..، تبعا لدرجة التحقيق الفعال لهذا الشرط، الأمر الذي يقتضي الشعور بالأمان في البلد المضيف بمعنى ضمان الاستقرار من جهة، ودوام الضمانات الممنوحة للمستثمرين من جهة أخرى.

ثالثا: محددات بيئة الأعمال

ترتكز بيئة الأعمال على مجموعة من العوامل هي:

- العوامل الاقتصادية: ويقصد بها مختلف العوامل الطابع الاقتصادي كوضوح السياسة الاقتصادية وتوفر البنية التحتية والخدمات.
- العوامل السياسية: وتشمل مؤشرات الأمن والاستقرار السياسي.
- العوامل الاجتماعية: تتمثل في الأبعاد الاجتماعية والثقافية كالعادات والتقاليد والمستوى التعليمي والفقر وغيرها[1].
- العوامل القانونية: تشمل البيئة القانونية والتنظيمات الدولية مثل: العقود، قوانين التجارة الخارجية، قوانين متعلقة بالملكية الفردية، الضرائب، قوانين المنافسة والعمل، القوانين الدولية[2].

[1]-أشواق بن قدور ووسيلة السبتي، مرجع سبق ذكره، ص 55.
[2]-بكطاش فتيحة و بوعزارة أحلام، **تحليل تطور بيئة الأعمال في الجزائر**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 05، الجزائر، 2020، ص 323.

المبحث الثاني: إصلاح بيئة الأعمال ودورها الداعم لآليات التنويع الاقتصادي

من أجل الوصول إلى اقتصاد متنوع يرتكز على منتجات و مدا خيل متنوعة، لابد من تحسين بيئة الأعمال و اتخاذ مختلف التدابير من أجل توفير وتهيئة بيئة ملائمة وأكثر جذبا للاستثمار.

المطلب الأول: المرتكزات الرئيسية لإصلاح بيئة الأعمال الداعمة للتنويع الاقتصادي

احتلت قضايا الإصلاح الاقتصادي بأبعاده المتعددة حيزا كبيرا من الاهتمامات في الدول العالم منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي، وتصاعدت الدعوات إليه مع مطلع الألفية الجديدة، ولا يزال يحتل موقعا متقدما في البرامج الاقتصادية والسياسية لمختلف القوى السياسية في العالم.

أولا: الإصلاح الاقتصادي

لقد حدد البنك الدولي مفهوم الإصلاح الاقتصادي بوصفه عملية تحتوي على المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية وتشمل عملية الإصلاح القطاع العام والمركزي والحكومي وأيضا المحليات والمنافع العامة المملوكة للدولة[1]، وحسب الصندوق النقد الدولي فإن الإصلاح الاقتصادي عبارة على وضع سياسات انكماشية تؤدي إلى توفير الموارد حتى يكون هذا البلد قادرا على الوفاء بديونه الخارجية وإزالة كافة المعوقات لرفع تنافسية البلد[2].

ويرى الباحث قدي عبد المجيد أن الإصلاح الاقتصادي عبارة عن الإجراءات المتخذة من قبل مختلف السلطات الاقتصادية بقصد تحسين أداء النشاط الاقتصادي وفق قواعد معيارية مختارة مسبقا، ويتراوح المدى الذي يمكن لهذه الإجراءات تناوله تبعا لعمق المشكلات و الاختلالات القائمة[3].

1. أنواع برامج الإصلاح الاقتصادي:

يشمل الإصلاح الاقتصادي إدخال تغييرات جوهرية في السياسة الاقتصادية للبلد التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار على المدى البعيد للحد من الاختلالات السائدة وعادة ما تنقسم برامج سياسة الإصلاح الاقتصادي إلى :

1.1. التثبيت الهيكلي: تتضمن عملية التثبيت حزمة من الإجراءات التي تستهدف تحقيق التوازن بين جانب الطلب الكلي والعرض الكلي بهدف القضاء على الإختلالات الاقتصادية القائمة من خلال الاتجاه إلى خفض مستويات الطلب الكلي مع توجه نحو إعمال آليات السوق[4].

وفي إطار برنامج التثبيت تنتهج الحكومة سياسة مالية ونقدية انكماشية بهدف تحقيق الاستقرار المالي والنقدي وتتمثل في[1] السياسة المالية والنقدية.

---

[1]-ناصر مراد، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانون والاقتصاد والسياسة، جامعة البليدة،2010 ، ص134.

[2]-عبد القادر خليل، انعكاسات ظاهرة الفساد على فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة المدية، 2005، ص 23.

[3]- صدوقي بسمينة و بلاهدة مديحة، الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الإقلال من الفقر في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية- ، مجلد 31، العدد 02، جامعة الجلفة، 2015، ص 214.

[4]-محمد إسماعيل وهبة عبد المنعم، دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات، 2018، ص07.

– السياسة النقدية:

- رفع معدلات الفائدة الحقيقية (من خلال سعر الخصم لدى البنك المركزي)
- فرض قيود على الائتمان الداخلي
- تخفيض الائتمان الخارجي

والهدف من السياسة النقدية الانكماشية هو التحكم في معدل النمو النقدي للسيطرة على معدلات التضخم من خلال تخفيض الطلب الكلي، وعادة ما تقترن السياسة المالية والنقدية الانكماشية بتخفيض قيمة العملة الوطنية وفرض قيود على الاستيراد بهدف تخفيض العجز في الميزان التجاري. وإذا نجحت هذه السياسات فإنها تؤدي إلى خفض عجز الموازنة، وخفض عجز ميزان المدفوعات والسيطرة على التضخم غير أنها قد تؤدي إلى خفض معدلات النمو في الأجل القصير.

2.1. التكييف الهيكلي: تستند برامج التكييف الهيكلي في تخصيص الموارد وتوزيعها من خلال إجراءات ترمي إلى إطلاق عملية نمو اقتصادي مطرد على مدى الطويل، حيث تعمل على معالجة الإختلالات هيكلية عميقة ترتبط بالبنيان وتهدف أيضا إلى رفع معدلات الادخار والاستثمار[2].

يمكن تقسيم إجراءات التكييف الهيكلي إلى[3]:

- تعبئة الموارد المحلية عن طريق السياسات المالية والنقدية والائتمانية وإصلاح هيكل حوافز الاقتصادية
- تحرير سعر الصرف العملة المحلية
- إزالة القيود والعوائق في الأسواق المال
- توسع في منح الحوافز والتسهيلات للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر.
- تطوير النظام الضريبي والعمل على رفع أداء الإيرادات الضريبية

2. أدوات ومضمون الإصلاح الاقتصادي

تنطوي سياسات الإصلاح الاقتصادي على حزمة من السياسات والأدوات من أهمها[4]:

أ. السياسة النقدية: حيث تشكل رافدا مهما من روافد السياسة الاقتصادية للدولة التي يضطلع البنك المركزي القيام بها من خلال إجراءات وتدابير محددة لتحقيق أهداف معينة لعل أهمها:

- تحقيق الاستقرار في الأسعار؛
- تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي؛

---

[1]- ناصري راضية، تقييم سياسة الخوصصة للمؤسسات العمومية الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009 ، ص06.

[2]-شنافي ليندة، تأثير سياسة الإصلاح الاقتصادية في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010، ص 126.

[3] -محمد إسماعيل وهبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص 08.

[4] -راضية أسمهان خزار، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2012، ص ص 18-19.

- المساهمة في تحقيق هدف التوظيف الكامل؛
- المشاركة في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع؛
- المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة.

إن الأدوات التي تستخدمها السياسة النقدية تتجه للتثبيت الذي يعتمد على القدرة على تكييف عرض النقود والطلب عليها، وذلك لمنع الاضطرابات النقدية في التأثير على الإنتاج الحقيقي ومن ثم تتركز الأدوات على وضع حدود لتوسع النقدي في البداية، مثل استخدام السقوف الائتمانية وتغير هيكل الائتمان، وخفض معدل التضخم من أجل تخفيف الضغوط التضخمية، واستخدام سياسة تحرير سعر الفائدة وضبط سقوف معدلاتها وتكييف مستويات وأسعار الودائع الآجلة، وبهذا تصبح جميع الإجراءات والمؤسسات النقدية والمصرفية التي تتعلق في حجم النقد المتوفر في النظام النقدي ضمن إطار عمل السياسة النقدية.

ب. السياسة المالية:

وترتكز هذه الأدوات عند استخدامها في سياسات الإصلاح الاقتصادي على ما يأتي:

- رفع أسعار السلع والخدمات العامة؛
- زيادة الإيرادات العامة وتخفيض الإنفاق العام؛
- إحلال القيود الكمية على الواردات بتعريفات جمركية ترفع في الأجل القصير الإيرادات العامة؛
- تخفيض الإنفاق العام من خلال تخفيض إعانات الدعم بشكل كبير إذا لم يكن بالإمكان إزالتها نهائيا وتخفيض الإنفاق الاستثماري الحكومي والعمل على تخفيض العمالة الحكومية من خلال تعزيز نظم الرقابة الإدارية لضبط وتقليل الموارد المخصصة للإنفاق الجاري غير المنتج أو ما يسمى (بالصرف خارج الميزانية)؛

ج) سياسة سعر الصرف والسياسة التجارية: يتلخص دور هذه الأدوات في خفض القيود على التجارة الدولية وإعادة النظر في هيكل الحماية المحلية، وإصلاح نظام سعر الصرف وسوق الصرف الأجنبي بصفة مستمرة وإصلاح النظام والإطار المؤسسي الخاص بالتجارة الدولية وتحريرها في الدولة المعينة .

د) سياسات الاستثمار: تأتي سياسات الاستثمار في جنبات الإصلاح الاقتصادية وتعني هذه السياسات بالاستثمار الأجنبي وتحريره من القيود، وخاصة الاستثمار من أجل التصدير، ونجدها في تطبيق سياسة الخصخصة إذ يتم توزيع الاستثمار بين القطاع العام والخاص، ويستخدم في ذلك العديد من الأدوات مثل الحوافز والمزايا والضمانات المعطاة في قوانين الاستثمار، وتحرير سوق الأوراق المالية، والسعي إلى قيام سوق نشطة، وغيرها من الأدوات والإجراءات التي تعمل على تحرير الاستثمار وتدفق رؤوس الأموال وخاصة الأجنبية منها.

هـ) سياسات الأسعار والأجور والدخول: تتجه سياسات الإصلاح الاقتصادي في مجملها إلى تحرير كافة أسعار السلع والخدمات وأسعار عناصر الإنتاج مقابل تصحيح الأسعار فضلا عن تخفيض العمالة في القطاع الحكومي

مقابل تعويضهم من خلال شبكة الأمان الاجتماعي التي ابتدعت مؤخرا في شكل صندوق اجتماعي للتنمية يعمل على تخفيف عبئ آثار السياسات عن الفئات المتضررة[1].

- ويمكن تحديد الإطار لمضمون سياسات الإصلاح الاقتصادي من خلال ما يلي:[2]

1. **تخفيض العجز المالي:** ترتكز سياسة الإصلاح لعلاج عجز الموازنة العامة على منهج الاستيعاب.
2. **رفع كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية**

وقد أوصى كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من خلال برامجهما الإصلاحية حول تكوير كفاءة الاستثمار في القطاع العام بالاعتماد على استراتيجيه التقييم والاختيار المدروس للاستثمار بغرض إتباع إستراتيجية عامة لزيادة معدلات العائد على تكوين رأس المال ولتحقيق ذلك لابد من :

- تقرير نظام للتكاليف والأسعار النسبية يعكس الندرة الحقيقية للموارد المحلية الأجنبية.
- ترشيد برنامج الاستثمار العام.
- ترشيد حجم القطاع العام

3. **الإصلاح النقدي:** يعد تحرير سعر الفائدة أمرا حيويا للإصلاح وأداة مهمة لضمان كفاءته، وتزداد أهميته في تحديد مستوى الطلب الكلي على الأصول المالية وكذلك مستويات الادخار والاستثمارات المحلية بالإضافة إلى الأهمية الأخرى الممتثلة في التأثير في كل من الميزان التجاري وحساب رأس المال بميزان المدفوعات[3].
4. **علاج الخلل في ميزان المدفوعات:** تهدف سياسات الإصلاح في هذا الصدد إلى التأثير في هيكل الأسعار النسبية، والدخل القومي والإنتاج والإنفاق القومي، وكذلك مستوى العرض النقدي.

وتعتبر سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، من أهم السياسات المستخدمة في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي لإصلاح الخلل في ميزان المدفوعات.

ثانيا: المرتكزات الأساسية لبيئة الأعمال الداعمة للتنويع الاقتصادي

لا يمكن تحقيق جذب الاستثمارات التي تساعد غلى تحقيق التنويع الاقتصادي إلا إذا تمت تهيئة بيئة الأعمال موائمة تتميز بالاستقرار والشفافية ومؤسسات فاعلة بالإضافة إلى بنية تحتية أساسية داعمة ومستوى تدخل حكومي معقول وغير مقصي وطارد للقطاع الخاص ومكمل لنشاطاته، ولا يعوق المنافسة المحلية، بالإضافة إلى تدني تكاليف ممارسة الأنشطة والقيام بالأعمال، ومن بين أهم المرتكزات الأساسية لبيئة الأعمال التي يتم اعتمادها كمؤشرات حقيقية لدعم التنويع الاقتصاديات وتنشيطها نجد:[4]

[1]-راضية أسمهان خزار، **مرجع السابق**، ص ص 19-20.
[2]- ناصري راضية، **مرجع سبق ذكره**، ص 12.
[3]-ناصري راضية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 13-14.
[4]-عبد العزيز عبدوس، **تحسين بيئة الأعمال مطلب أساسي لتحقيق التنويع الاقتصادي**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 06، الجزائر، 2016، ص(108 - 110).

1.البنية التحتية الأساسية: تعد البنية التحتية المتطورة أحد محددات تحقيق التنويع الاقتصادي، حيث تؤثر على فعالية العمليات الإنتاجية في الاقتصاد، ومن جهة تأثير البنية التحتية على تنويع الاقتصاد، فان تطور الطرقات والخطوط السكة الحديدية وتسهيلات الموانئ والخطوط الملاحية،كلها عوامل تمكن المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء من تنويع منتجاتهم ونقلها إلى الأسواق المختلفة بأمان وفي الوقت المحدد، كما تساهم في تنقل اليد العاملة إلى الأعمال الأكثر ملائمة لهم،كما تلعب متانة شبكات الاتصال دورا كبيرا في تدفق البيانات والمعلومات بسرعة وسهولة كل هذه العوامل تزيد في كفاءة الاقتصاد وتنويعه.

إن ضعف البنية التحتية وعدم تطورها وكفايتها تعتبر من التهديدات التي تواجه النمو وتساهم في هروب رؤوس الأموال والاستثمارات، وإضعاف قدرتها على جذب استثمارات الأجنبية[1].

2.الحوكمة : تبين الكثير من الأدلة النظرية والتطبيقية بان تنويع الاقتصاديات المعتمد على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتشجيع الاستثمار المحلي يعتمدان على التطبيق الفعال لمبادئ الحوكمة الرشيدة، فالدولة الناجحة هي القادرة على إدارة مواردها بكفاءة، وتقليص الفساد الإداري، واحترام الدول والمواطنين للمؤسسات التي تحكم المعاملات الاقتصادية والاجتماعية المتبادلة بينهم. فاحترام القانون والقضاء على الفساد هي من أهم القواعد الاقتصادية التي يرتكز عليها تنويع الاقتصاد حتى مع عدم وجود أي موارد أولية. ومن أهم مؤشراتها:[2]

1.2. مؤشرات الحوكمة (مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي)

برزت عدة وكالات دولية ومحلية لبناء مؤشرات حول نوعية الحوكمة في الدول المتقدمة، وفي النامية على وجه الخصوص، إلا أننا في هذه الدراسة سنقتصر على مؤشرات البنك الدولي وبفضل جهود كوفمان و زملائه بإنتاج مؤشر مركب تم تجميعه من مؤشرات فرعية تنتجها 31 هيئة مختصة في هذا المجال، أطلق على هذا المؤشر اسم المؤشرات العالمية للحوكمة (Indication Worldwide Governance)أو اختصارا WGI،كما يحتوي هدا المؤشر على6 مؤشرات فرعية كل منها يقيس موضوع أو بعد من أبعاد الحوكمة الجيدة هده المؤشرات كالاتي:

– مؤشر السيطرة على الفساد:(Control of Corruption)(CC): هو مؤشر مركب يقوم على توليفة من التقييمات المعنية بالفساد، حيث يقوم بتسجيل عدد النقاط التي تحرزها البلدان والأقاليم ويصنفها إلى مراتب، وذلك استنادا إلى درجة فساد القطاع العام بالاعتماد على مصادر للبيانات من مؤسسات مستقلة متخصصة في تحليل مناخ الأعمال و الحوكمة، بحيث يتراوح مؤشر مدركات الفساد بين الصفر إلى 100 نقطة، وكلما ارتفع عدد النقاط واقترب من المئة دل ذلك على انعدام مظاهر الفساد وندرته والعكس صحيح[3].

---

[1] عبد الله قلش ونوال خنتار ،**أهمية تحسين بيئة الأعمال في تعزيز تنافسية القطاع السياحي** ،المجلة العربية للسياحة ،مجلد 41،العدد 04،الجزائر ، 2018، ص174.

[2] شقبقب عيسى و عبدلي إبراهيم، **الحوكمة الجيدة والنمو الاقتصادي، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية**، العدد 6، ديسمبر 2016، ص ص 285-286.

[3] ضويفي حمزة وبوكرديد عبد القادر، **دراسة تحليلية لمؤشرات مدركات الفساد في القطاع العام مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد02، الجزائر، 2018، ص50 .

– مؤشر فعالية الحوكمة:(Government Effectiveness)(GE): يقيس هذا المؤشر مدة جودة الخدمات العامة، جودة الخدمات المدنية، ودرجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية، جودة الأنظمة وتطبيقها ومصداقية التزام الحكومة بهذه الأنظمة[1].

– مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف:(Political Statbility and absent of violance)(PS): يقيس هذا المؤشر احتمال زعزعة استقرار الحكومة، أو حدوث انقلاب غير شرعي او استخدام العنف وهدا العنف يشمل الطابع السياسي و الإرهابي [2].

– جودة التشريعات وتطبيقها:(Regulatory Quality)(RQ): يعد التشريع الجيد أداة لدعم الإدارة الرشيدة وتعزيزها وذلك من خلال ترسيخ القواعد القانونية كأداة للوصول إلى التنمية المستدامة والمحافظة على مبدأ المشروعية ومبدأ سيادة القانون، وهذا يستلزم بالضرورة أن تكون صياغة التشريعات في منتهى الوضوح والدقة ومنسجمة مع الدستور، وان تكون غير متعارضة مع القوانين الأخرى، بالإضافة يجب أن تكون سهلة التفسير والتطبيق من اجل الوصول إلى تطبيق الحكم الرشيد [3].

– مؤشر سيادة القانون (Rule of law)(RL): يقيس مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القانون من قبل الحكومة بشكل متساوي على كل الأفراد والمنظمات، وبشكل خاص الثقة في مدى انفاد العقود، حماية حقوق الملكية ،عمل الشرطة والمحاكم، فضلا عن احتمال حدوث الجرائم والعنف[4].

– مؤشر التعبير عن الرأي والمساءلة:(Voice and Accountability)(VA): يقيس مؤشر المشاركة والمساءلة مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم بالإضافة إلى حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية الإعلام[5].

2.2. مؤشر المركب للمخاطر القطرية:

يصدر شهريا عن مجموعة (PRS)من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG)منذ عام 1980، لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي المؤشر 140 دولة منها 18 دولة عربية، حيث يتكون من 3 مؤشرات فرعية تتمثل في: مؤشر تقييم المخاطر السياسية (يشكل نسبة 50% من المؤشر المركب) ومؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (يشكل 25%)ومؤشر تقييم المخاطر المالية (يشكل 25%)، بحيث كلما ارتفعت درجة المؤشر الى 100 انخفضت درجة المخاطرة وعكس صحيح[6].

---

[1] شقبقب عيسى و عبدلي إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 285.
[2] المرجع نفسه، ص286.
[3] المحامي ليث كمال النصراوين، **متطلبات الصياغة التشريعية الجيدة وأثرها على الإصلاح القانوني، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية**، العدد2، 2017.
[4] شقبقب عيسى و عبدلي إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص286.
[5] المرجع نفسه، ص286.
[6] البشير عبد الكريم، **إنعكاس المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات : الآفاق والتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2016، ص05.

3.2. مؤشر التنافسية العالمية: يعد واحدا من ابرز وأهم المؤشرات انتشارا لصدوره عن مؤسسات من كبرى المؤسسات الاقتصادية العالمية (المنتدى الاقتصادي العالمي – The World Economic Forum)، وهي مؤسسة اقتصادية دولية مستقلة هدفها تحسين أوضاع الاقتصاد العالمي وجعله أكثر قدرة على تلبية متطلبات العولمة والانفتاح الشامل.

يصدر المنتدى العديد من التقارير في مجالات عدة مثل التقرير العالمي للتنافسية، والتقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات، وتقارير إقليمية حول القدرات التنافسية مثل تقرير القدرة التنافسية الإفريقي وتقرير القدرة التنافسية العربية[1].

هذا المؤشر من أهم النشاطات التي تصدر عن المنتدى، وهو مؤشر فعال يقيس القدرة التنافسية للدول، وأداة لتفحص نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال،كما انه يعتبر أداة لتوجيه السياسات الاقتصادية على المستويين الكلي والجزئي لأجل النهوض بالتنافسية الاقتصادية؛

يذكر أن مؤشر التنافسية العالمي أصبح بديلا عن المؤشرين الخاص بتنافسية النمو والأعمال في السنوات السابقة. صنفت الدول حسب مراحل تطور اقتصادياتها وتنافسيتها بالاعتماد على المنهجية التالية :

- مرحلة الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية
- مرحلة الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية
- مرحلة الاقتصاد المعتمد على المعرفة و الابتكار

ويدخل في حساب هدا المؤشر كل من المحاور الفرعية التالية:

- محور المؤسسات – محور البنية التحتية – محور مدى الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي؛
- محور كفاءة السوق – محور التعليم العالي والتدريب – محور الصحة والتعليم الأساسي؛
- محور كفاءة سوق العمل – محور تطور الأسواق المالية –محور الجاهزية التكنولوجية؛
- محور حجم السوق – محور مدى تطور بيئة الأعمال – محور الابتكار،

يتراوح مؤشر التنافسية من (1)أدنى درجة تنافسية إلى (7)أعلى درجة تنافسية، بحيث كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط دل على مستوى أعلى من التنافسية في حين أن انخفاض رصيد الدولة من النقاط يدل على مستوى منخفض من التنافسية[2].

3. حجم تدخل الحكومة في الاقتصاد: يعتبر حجم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي من بين أهم معايير تحديد بيئة الأعمال الجيدة، فمستو تدخل الحكومة المثالي يعكس طبيعة ونوعية النشاطات التي تمولها برامج الإنفاق

[1] ولاء مجدي رزق و منى أبو العطا حليم، **بيئة الأعمال السعودية وتأثيرها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والأداء الاقتصادي**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المملكة العربية السعودية، 2021، ص698.

[2] بلقاسم أمحمد ،**بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات كمحدد لجاذبية الاستثمار الأجنبي**، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة مستغانم، الجزائر، ص ص 54 – 55.

الحكومي، حيث يفترض ان يكون التدخل محدودا وفاعلا في نفس الوقت بالشكل الذي تستطيع فيه الحكومات قادرة على تنفيذ برامجها الإنفاقية بأقل التكاليف.

ويبرز دور الحكومات في تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال:

- رفع كفاءة الإنفاق العام من اجل تنويع مصادر الدخل.
- دعم وتمويل الأنشطة الاقتصادية غير التقليدية.
- إبرام اتفاقيات لإقامة شراكات أجنبية
- إصدار تشريعات وقوانين تسهل العملية الاستثمارية.

يقاس حجم التدخل الحكومي في كثير من التقارير المحلية والعالمية على حد السواء بـ :

- حجم الهدر من الإنفاق العام.
- كفاءة القوانين الحكومية.
- تكلفة التشريعات الحكومية.

وفي هذا الإطار يظهر تدخل الحكومة في الاقتصاد تدخلا معقولا ومثاليا من خلال تخفيض الهدر من الإنفاق العام وبيئة قانونية ملائمة تتماشى مع متطلبات الاستثمار الأجنبي والمحلي، ما يدل على أن الحكومة أكثر تنافسية في هذا المجال، حيث تنفذ برامجها الإنفاقية بأقل تكلفة، وبأكثر فعالية وإنتاجية ،وهذا يحفز على تنويع الاقتصاد من خلال اهتمام الحكومة ببرامج تنموية أخرى.

4. مؤشر سهولة أداء الأعمال:

يصدر هذا المؤشر سنويا من عام 2004 عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية لتقرير بيئة الأعمال، ويتضمن هدا المؤشر معايير موضوعية لممارسة الأعمال ويقيس مدى فاعليتها في الدول إضافة إلى انه يستعرض تجارب الإصلاح الناجحة في الدول الأخرى .

يتكون مؤشر سهولة أداء الأعمال من عشر مؤشرات فرعية هي[1]: مؤشر تأسيس مشروع، مؤشر التعامل مع التراخيص، مؤشر توظيف العاملين، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر الحصول على الائتمان، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر تنفيذ العقود، مؤشر إغلاق المشروع.

المطلب الثاني: بيئة الأعمال ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي

أولا: لعنة (نقمة)الموارد

هناك انطباع سائد في المجتمعات النامية عموما تنظر فيه للثروات الطبيعية، وبالخصوص النفطية منها على أنها مورد رئيسي للثروة ولتمويل عملية التنمية، يبدو الأمر بسيطا، فتوفر ثروات طبيعية سهلة الاستثمار ولها عوائد ضخمة

[1] -بن طراد أسماء، **آليات تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، الجزائر، 2015، ص ص 97-98.

ومستمرة على أمد طويل نسبيا، هو أمر محبذ وسوف يأتي بنتائج ايجابية، ولكن بقدر ما يبدو الأمر صحيحا بحكم البداهة، فهو ليس كذاك على مستوى التجربة الواقعية الطويلة، فالعديد من الدول ذات الموارد الطبيعية الوفيرة عانت مريرا من تدهور معدلات النمو والدخل، وتعطلت فيها عملية التنمية، وعانت من الكثير من الأمراض السياسية والاجتماعية .

مفهوم لعنة الموارد: لقد أثبتت تجربة العقود الماضية أن تصدير النفط فقط ليس كفيلا لوحده بتحويل البلدان الفقيرة إلى بلدان مزدهرة خلال جيل واحد، ففيما مضى اعتقد الكثير أن النفط سوف يجلب معه الغنى والتنمية، إلا أن توقعاتهم لم تكن صحيحة، حيث كانت النتائج التنمية غاية في السلبية تمثلت في بطئ النمو الاقتصادي، وضعف التنويع الاقتصادي، وتدني مؤشرات الرفاه الاجتماعي، والحكم الفاسد، وانتشار الصراعات.

كما أن طبيعة التقلب في أسواق النفط غالبا ما توقع الدول المصدرة له ضحية انهيارات مفاجئة في معدل دخل الفرد وتراجع كبير في معدل النمو، إن هذه النتائج السلبية المثيرة للدهشة في البلدان المعتمدة على النفط والمعادن هي ما يسمى "لعنة الموارد"؛

فالمقصود بنقمة الموارد هو: "التناسب العكسي بين زيادة الاعتماد على الموارد الطبيعية من جهة، ومعدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى"، وظهور نتائج سيئة للتنمية؛

كما أن لعنة الموارد لا تعني أن وفرة الموارد الطبيعية تنعكس بالضرورة سلبا على التطور والنمو الاقتصادي،كما لا تعني لعنة الموارد مجرد امتلاك البلد المخزون من البترول أو المعادن، بل تعني بالأحرى البلدان التي تعتمد إلى حد بعيد على إيرادات النفط، ويتم قياس هدا الاعتماد عادة بمدى السيطرة الصادرات النفطية على بقية الصادرات، (عادة من 60%إلى 90%من إجمالي الصادرات)[1].

ثانيا: نوع بيئة الأعمال ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي

تقسم بيئة الأعمال إلى بيئة خاصة وعامة وبيئة داخلية حيث تشير البيئة العامة إلى جميع القوى والمتغيرات ذات التأثير الغير المباشر أما البيئة الخاصة فتشير إلى جميع القوى والمتغيرات ذات التأثير المباشر في حين تشير البيئة الداخلية إلى القوى والمتغيرات التي تقع ضمن حدود المؤسسة.

1. أنواع بيئة الأعمال: يمكن التفرقة بين 3 أنواع لبيئة الأعمال تتمثل في ما يلي[2] **(البيئة المستقرة، البيئة بطيئة التغير والتطور، البيئة المضطربة)**، فنوع بيئة الأعمال له دور كبير في التأثير على التنويع الاقتصادي حيث البيئة الملائمة تجلب فرص للتنويع الاقتصادي عن طريق جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتحقيق التنمية .

[1] -صادق هادي، **لعنة الموارد والداء الهولندي في الاقتصاديات النفطية**، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد2، العدد1، جوان 2019، الجزائر، ص12.

[2] -مصنوعة أحمد، **الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية مدخل لمواجهة تحديات بيئة الاعمال**، مذكرة ماجستير، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2007، ص39.

1)**بيئة الأعمال ومخاطر التقليد:** فيرتبط عنصر المخاطرة بطبيعة البيئة السائدة، فتردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والقانونية من شانه أن يؤثر على توجهات حركة رؤوس الأموال، فمثلا غياب التشريعات المنظمة للمنافسة ومكافحة التقليد، قد يتسبب في تخوف المستثمر من تقليد منتجاته ودخولها الأسواق قبله.

2)**بيئة الأعمال وتنوع المنتجات:** تساعد بيئة الأعمال الجيدة على توزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية، وتجنب المخاطر التركيز على عدد قليل من الاستثمارات، فالكوارث الطبيعية أو النزاعات المسلحة أو الاحتكارات تلحق اضرارا فادحة في إنتاج بعض المنتجات وتسويقها.

3)**بيئة الأعمال ومخاطر انخفاض حصيلة الصادرات:** تساهم بيئة الأعمال الجيدة على حماية الاقتصاديات المعتمدة على تصدير منتج أو عدد محدود من المنتجات، فبمجرد انخفاض أسعارها في الأسواق العالمية، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، وعليه تسمح بيئة الأعمال الجاذبة إلى فتح المجال أمام المستثمرين بإنتاج وتصدير منتجات متنوعة تمتص دلك الانخفاض في عائد المنتج المصدر الوحيد.

4)**بيئة الأعمال وتوطيد درجة العلاقة بين القطاعات الإنتاجية:** يؤدي تكافؤ الفرص بين المستثمرين إلى إقامة علاقات تشابكية بينهم تساهم بشكل فعال في تحقيق التنويع الاقتصادي، والدي ينجم عنه التأثيرات خارجية في الإنتاج ما من شانه أن ينعكس على النمو الاقتصادي للبلد[1].

[1] عبد العزيز عبدوس، مرجع سبق ذكره، ص108.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الاول: الدراسات المحلية

1. **دراسة قريجيج بن علي و وزايري بلقاسم**، أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر 2015[1]، هدفت الدراسة إلى:

- إبراز أهمية القطاعات الصناعة والزراعة والخدمات كقطاعات بديلة للاقتصاديات الريعية، من خلال تنويع مصادر الايرادات بفعل تنويع القاعدة الانتاجية من جهة وكذا تنويع الصادرات وذلك من خلال تحفيز النشاط الاستثماري الذي يعتبر المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية الشاملة.

منهجية الدراسة:

إعتمدت الدراسة في الفرع الاول على المنهج الوصفي أما الفرع الثاني فيرتبط بالدراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك لجوهانسون.

توصلت الدراسة إلى:

- ✓ ضعف مساهمة قطاعات الزراعة والخدمات في الرفع من مستويات النمو الاقتصادي؛
- ✓ الارتباط القوي للإيرادات في الفترة (1980-2015) وهذا ما يثبته ميزة الاقتصاد الريعي للجزائر التي تعتمد بدرجة كبيرة على الايرادات النفطية؛
- ✓ وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل تترجم بمدى أهمية قطاعات الزراعة، الصناعة والخدمات في تحسين الوضعية الاقتصادية للوطن؛

2. **دراسة عبد العزيز عبدوس**، تحسين بيئة الاعمال مطلب أساسي لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر2015، وتمثلت إشكالية الدراسة في هل أن تحسين بيئة الاعمال في الجزائر تساهم في تحقيق مشروع التنويع الاقتصادي المنشود منذ سنوات[2].

هدفت الدراسة إلى:

- محاولة الوصول إلى وجود علاقة إيجابية بين بيئة الاعمال الجيدة وتنويع الاقتصاد؛
- الاطلاع والتعرف على أهم المؤشرات المستخدمة في قياس التنويع الاقتصادي؛
- الوقوف على حقيقة بيئة الاعمال الجزائرية؛

منهجية الدراسة:

إعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي لتحديد مكونات الظاهرة.

توصلت الدراسة إلى:

[1] قريجيج بن علي و وزايري بلقاسم أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر، كلية علوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2015.

[2] عبد العزيز عبدوس، مرجع سبق ذكره.

✓ أن بيئة الاعمال في الجزائر جاذبة وطاردة للاستثمارات في نفس الوقت، جاذبة من ناحية المقومات والمؤهلات التي تمتلكها الدولة لو حسن إستغلالها، وطاردة وعائقة للاستثمار من وجهة نظر المؤشرات الدولية.

3. **دراسة لوصيف عمار والعابد لزهر**، نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات2016 [1]، وهدفت الدراسة إلى:

- إبراز أهمية إتباع نموذج التنويع الاقتصادي في الجزائر للوصول إلى أهداف المتوخاة منه في أفاق 2030؛
- تقصي فرص نجاح نموذج التنويع الاقتصادي في الجزائر.

منهجية الدراسة:

تم إستخدام المنهج الإحصائي التحليلي ،المنهج الإحصائي عند تطبيق معامل هيرفندال-هيرشمان والمنهج التحليلي على النتائج المتحصل عليها.

توصلت الدراسة إلى:

- ✓ ضعف الإقتصاد الوطني في تنويع هيكله خلال الفترة (2012-2016)؛
- ✓ للجزائر إمكانات لإنجاح نموذج تنويع الإقتصاد الوطني؛
- ✓ هناك تحديات تواجه تنويع الإقتصاد الوطني، من أهمها : التغير الهيكلي الانتاجي، التمويل الداخلي غير التقليدي، الانتقال الطاقوي، تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات؛
- ✓ للتنويع القطاعي أثر كبير وإيجابي على الاقتصاد الوطني؛

4. **دراسة محمد الناصر حميداتو وبقاص الصافية**، التنويع الاقتصادي في الجزائر 2016[2]، وهدفت الدراسة إلى:

- الوقوف على الواقع الاقتصاد الجزائري من خلال ظاهرة التنويع الاقتصادي والهدف منه؛
- تبيان إمكانيات التنويع الاقتصادي المتاحة في الجزائر ؛
- عرض وتقييم عملية التنويع الاقتصادي المتبع في الجزائر ؛

منهجية الدراسة :

إعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

توصلت الدراسة إلى :

- ✓ الاقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي يعتمد على الصناعات الاستراتيجية بصورة كبيرة؛
- ✓ هذا الاعتماد جعله رهين تقلبات أسعار النفط ومدى تعافي إقتصاديات الدول المتقدمة؛
- ✓ جل موارد الحكومة مرتبط هو أيضا البترول والجباية البترولية؛

[1]-لوصيف عمار والعابد لزهر، **نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات**، مجلة العلوم الانسانية، الجلد ب، العدد 52، الجزائر، 2019.

[2] -محمد الناصر حميداتو وبقاص الصافية، **التنويع الاقتصادي في الجزائر، المجلة العالمية للاقتصاد والاعمال**، مجلد02، العدد02، الجزائر،2017.

✓ بوادر التوجه نحو التنويع الاقتصاديات بدأت تلوح غير أن الاصلاحات مازالت سطحية إذ يجب تعديل بنية الاقتصاد للتكيف مع التغيرات الجديدة.

5. **دراسة قاسمي محمد ميلود وجاري فاتح**، التنويع الاقتصادي كإستراتيجية لاستقلالية سياسة الانفاق العام في ظل تغيرات أسعار البترول دراسة حالة الجزائر 2017[1]، وهدفت الدراسة إلى:

➢ تسليط الضوء على مستقبل سياسة الإنفاق، في ظل إرتهان الاقتصاد الجزائر الريعية النفطية من خلال العمل على تأسيس إقتصاد متوازن ومتنوع بمقدوره إصلاح هيكل الإيرادات العامة والمساعدة على فطام تمويل سياسة الانفاق العام من عوائد البترول.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي للجانب النظري والمنهج التحليلي للجانب التطبيقي من الدراسة باستخدام معامل هرفندال هيرشمان.

توصلت الدراسة إلى:

✓ أن قطاع المحروقات هو المهيمن على تركيبة الناتج المحلي الإجمالي وبنية الصادرات مع تراجع المحسوس في مساهمة كل من قطاع الفلاحة والصناعة ؛

✓ هناك إرتباط قوي ما بين هيكل الاقتصاد والمتمثل في مستوى الناتج المحلي الاجمالي والصادرات مع هيكل الايرادات العامة، وهذا ما يجعل أي صدمة تمس أسعار البترول تؤثر سلبا على مستويات الايرادات العامة الكلية في الجزائر.

6. **دراسة شارف بن عطية سفيان وحاكمي بوحفص**، التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية لتأثير القطاعات الاساسية خارج المحروقات 2017[2]، وهدفت الدراسة إلى:

➢ إبراز تأثير ومساهمة القطاعات خارج المحروقات في دعم النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تنويع مصادر الدخل بفعل تنويع القاعدة الانتاجية المختلفة لكل القطاعات بما في ذلك الفلاحة والصناعة والخدمات وكذلك محاولة معرفة ماهو القطاع الذي عول عليه في دفع عجلة التنمية الاقتصادية؛

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على الدراسة النظرية في القسم الاول والقسم الثاني فيتعلق بالدراسة القياسية بتطبيق معامل هيرشمان هيرفندال.

توصلت الدراسة إلى:

[1] -قاسمي محمد ميلود وجاري، **مرجع سبق ذكره**.
[2] -شارف بن عطية سفيان وحاكمي بوحفص، **مرجع سبق ذكره**.

✓ الارتباط القوي لقطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1990 على 2016 وهذا ما يثبت من خلال معامل الارتباط الذي وصل على 3.73 أي أنه هناك ميزة الاقتصاد الريعي للجزائر التي تعتمد بدرجة كبيرة على الايرادات النفطية؛

✓ ضعف مساهمة قطاع الفلاحة في الرفع من مستويات النمو الاقتصادي نتيجة السياسات المنتهجة لترقية هذا القطاع، إن تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي في الجزائر يتطلب ضرورة تبني إستراتيجيات فعالة تساهم في التحول من الاقتصاد القائم على الايرادات النفطية إلى الاقتصاد المعتمد على تنوع مصادر الدخل.

7. **دراسة عبد الصمد السعودي،** التنويع الاقتصادي لمجابهة الصدمات النفطية في الاقتصاد الجزائري 2018[1].

هدفت الدراسة إلى:

➢ معرفة أثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الجزائري ونوع العلاقة بينها، وكذلك مدى تأثير الميزانية في الفترة الاخيرة بتراجع الاسعار في السوق الدولية وفي الاخير تستعمل مؤشر هرفندل هيرشمان لمعرفة درجة التنويع في الاقتصاد في الجزائر

منهجية الدراسة:

تم إستخدام المنهج الوصفي للدراسة النظرية و المنهج الإحصائي التحليلي ،المنهج الإحصائي عند تطبيق معامل هيرفندال–هيرشمان والمنهج التحليلي على النتائج المتحصل عليها.

توصلت الدراسة إلى:

✓ هناك تأثير مباشر لتغيرات أسعار البترول على الميزانية العامة ورصيدها؛

✓ محاولة الجزائر الاستفادة من إرتفاع أسعار البترول وتجنب خطر إنخفاضها؛

✓ إرتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار البترول يجعله يتأثر بالأحداث التي تحدث على مستواه.

8. **دراسة بالعما أسماء وعبد الفتاح دحمان**ن إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية 2018[2]، وهدفت الدراسة إلى:

➢ البحث في طبيعة إشكالية ومحددات التنويع في الجزائر؛

➢ إبراز حقيقة التنويع في الجزائر؛

➢ وضع الاسس الاستراتيجية تلائم تحقيق التنويع الاقتصاد الجزائري؛

منهجية الدراسة:

إعتمدت على المنهج الوصفي في عرض الطرح النظري، والمنهج التحليلي في قراءة البيانات المتوفرة حول واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر.

---

[1] -عبد الصمد السعودي، **التنويع الاقتصادي لمجابهة الصدمات النفطية في الاقتصاد الجزائري**، مجلة أبحاث إنسانية معاصرة، العدد02، الجزائر، 2018.

[2]-بلعما أسماء وبن عبد الفتاح دحمان، **إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، 2018.

توصلت الدراسة إلى:

- ✓ أن الإقتصاد الجزائري لا يزال في تبعية للقطاع النفطي ولم يعرف بعد مستوى التنويع الاقتصادي ؛
- ✓ يعد الاقتصاد الجزائري من أكثر الاقتصادات تركزا وأقلها تنوعا ؛
- ✓ أن الجزائر في حاجة إلى تنويع محفظة أصولها الوطنية وقاعدتها الانتاجية وإدارة ثرواتها إدارة كفؤة وتوجيه إستثماراتها في مجالات متنوعة.

9. **دراسة مدوري حادة ومكيديشي محمد،** علاقة التنويع الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر 2019[1]، وهدفت الدراسة إلى:

- ➢ التحقق من علاقة التنوع الاقتصادي بمؤشر التنمية الاقتصادية والتأكد من أهميته بالنسبة للجزائر وإكتشاف أهم الاجراءات المتخذة لتحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية

منهجية الدراسة:

إعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام نموذج ARDL.

توصلت الدراسة إلى:

- ✓ أن الانفتاح التجاري يؤثر سلبا على تنويع الصادرات وهذا بسبب تركزها الشبه التام على المحروقات، كما تؤكد النموذج المقدر لمعدل النمو الاقتصادي بدلالة التنويع الاقتصادي في الصادرات والناتج الاجمالي الخام وتكوين رأس المال الدائم على أن الجزائر تعتمد كليا على عائدات النفط وهذا ما يجعل القطاعات غير النفطية ضعيفة.

10. **دراسة لحول علي وواخرون،** التنويع الاقتصادي في الجزائر 2020[2]، هدفت الدراسة إلى :

- ➢ تقييم وتحليل أهمية التنويع الاقتصاد الوطني؛

منهجية الدراسة:

إعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي .

توصلت الدراسة إلى:

- ✓ حجم الناتج الداخلي الخام مرتبط بحجم العائدات من قطاع المحروقات وعليه ارتباط النمو به مما أدى لضعف التنويع الاقتصادي؛
- ✓ ضعف مساهمة قطاعات النشاط الاقتصادي في الناتج الداخلي الاجمالي؛
- ✓ محدودية مساهمة قطاعات النشاط الخاص في النموذج الاقتصادي المرتكز على الدولة
- ✓ درجة تنويع الصادرات إعتماد التجارة على تصدير منتج واحد مع إنخفاض أسعاره سيؤدي إلى إنخفاض قيمة الصادرات.

[1] -مدوري حادة ومكيديشي محمد، **علاقة التنويع الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية المستدامة**، مجلة دفاتر الاقتصاد، مجلد17، عدد01، الجزائر، 2019.

[2]-لحول علي وكرار محمد عبد الغني وبن ديمة نسرين، **التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مجلة دفاتر الاقتصاد، مجلد12، العدد02، الجزائر، 2021.

المطلب الثاني : الدراسات العربية

1. **دراسة لطفي مخزومي وعصام جوادي وعطية عبد اللاوي،** النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الدول العربية الغنية بالموارد 2012[1]، وهدفت الدراسة إلى :

- إيجاد العلاقة بين النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية

منهجية الدراسة :

إعتمدت على التحليل الكمي عن طريق نماذج البائل

توصلت الدراسة إلى :

- ✓ أن كل من النوعية المؤسساتية ودرجة تملك الموارد الطبيعية هي العوامل المفسرة للاختلافات في الدخل الفردي في الدول العربية النفطية؛
- ✓ تساهم النوعية المؤسساتية في رفع الحل الفردي في هذه الدول وتلخصها من لعنة الموارد كما لها الأثر الأكبر على النمو الاقتصادي؛

2. **دراسة راضي عبيد نغميش،** التحولات الهيكلية في الاقتصاد القطري من منظور التنويع الاقتصادي 2014[2].

هدفت الدراسة إلى:

- تسلط الضوء على السياسات الاقتصادية في دولة قطر المتعلقة بالتنويع الاقتصادي وتقييم هذه السياسات المرتبطة بتنويع الناتج المحلي الاجمالي وتنويع هيكل الصادرات والايرادات العامة؛
- تناقش واقع التحول الهيكلي في دولة قطر وقياس التنويع الاقتصادي من خلال الاستفادة من نموذج هيرفندال-هيرشمان؛
- التعرف على أهم التحديات التنوع الهيكلي في قطر وما يواجه هذه العملية من صعوبات ومخاطر؛
- تقديم توقعات مستقبلية لإقتصاد القطري وما يمكن أن تكون عليه الرؤية المستقبلية لإقتصاد القطري ؛

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة أسلوب التحليل الكمي للبيانات والمعلومات التي تخص دولة قطر والصادرة من الجهات الرسمية، كما تعتمد أدوات القياس الاقتصادي بالإعتماد على مؤشر هيرفندال – هيرشمان.

توصلت الدراسة إلى:

- ✓ دولة قطر إحدى الدول الخليجية ذات الاقتصاد الريعي حيث تعتمد على ثرواتها الطبيعية متمثلة في النفط والغاز في تكوين الناتج المحلي؛

[1]-لطفي مخزومي وعصام جوادي وعطية عبد اللاوي، **النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الدول العربية الغنية بالموارد**، مجلة رؤى اقتصادية، العدد11، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2012.

[2]-راضي عبيد نغميش، **التحولات الهيكلية في الاقتصاد القطري من منظور التنويع الاقتصادي**، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 36، جامعة البصرة، 2014.

✓ ركزت الرؤية القطرية في الدرجة الأولى على التنويع الاقتصادي ورفع مساهمة القطاعات غير النفطية مقابل تقليص نسبة مساهمة النفط والغاز في الناتج المحلي الاجمالي ،والعمل على رفع مستوى التنمية البشرية وتحقيق القدرة التنافسية وقد قطعت دولة قطر شوطا كبيرا خلال سنوات قليلة بهذا المجال؛

✓ حققت دولة قطر تقدما في تنويع مصادر الدخل وإيجاد مصادر دخل بديلة؛

✓ إن التطور أكبر في عملية التنويع الاقتصادي في قطر جاء في قطاع الخدمات الذي يساهم بنسبة أكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي؛

✓ بناء على الآفاق المستقبلية لعملية التنويع الهيكلي في قطر فأن جهود التنمية تمضي في مسارها الصحيح وتعمل على تحقيق مكاسب على مستوى القريب والمتوسط في الانجاز الرؤية القطرية.

3. دراسة خليل أحمد النمروطي وعلياء محمد، أصرف أثر النمو الاقتصادي على إتجاهات التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني 2014[1]، وهدفت الدراسة إلى :

➢ قياس أثر النمو الاقتصادي والمتغيرات المصاحبة على التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني خلال فتر 1996-2014

منهجية الدراسة:

إعتمدت على المنهج الوصفي والمنهج الاحصائي التحليلي بإستخدام طريقة مربعات صغرى (OLS)

توصلت الدراسة إلى:

✓ عدم وجود إرتباط بين المتغيرات المستقلة وبين مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي؛

✓ وجود علاقة عكسية بين نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات السلعية والنمو الاقتصادي ؛

✓ يتصف قطاع الصناعة الفلسطيني بالطابع الحرفي والعائلي والاعتماد بشكل أساسي على الاسواق المحلية

✓ بشكل عام فهناك ترجيح ما بين الاقتصاديين على إتباع السياسة الحمائية للمنتجات المحلية؛

4. حالوب كاظم معلة وعلي محمد أحمد، الاقتصاد العراقي بين الهيمنة الريعية وإمكانية التنويع الاقتصادي المستقبلية 2015[2]، وهدفت الدراسة إلى:

➢ توضيح إمكانية توظيف العوائد النفطية في تنمية باقي القطاعات الإقتصادية المهمة وتحقيق التطور الشامل للإقتصاد والمجتمع العراقي وبالتالي تحقيق التنويع الاقتصادي.

منهجية الدراسة:

إعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي

توصلت الدراسة إلى:

---

[1] -خليل أحمد النمروطي وعلياء محمد، **أصرف أثر النمو الاقتصادي على إتجاهات التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني،** مجلة الجامعة الاسلامي للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد26، العدد01، فلسطين، 2015.

[2] -حالوب كاظم معلة وعلي محمد أحمد، **الاقتصاد العراقي بين الهيمنة الريعية وإمكانية التنويع الاقتصادي المستقبلية** ،مجلة المنصور، العدد 24، العراق،2015.

✓ أحداث عام 2003 دمرت البنية التحتية للإقتصاد العراقي عامة وقطاع الصناعة بصورة خاصة بسبب الضرر الكبير الذي طال المنشآت الصناعية؛

✓ تتطلب عملية التنمية توفر أشخاص لهم القدرة على القيادة في الظروف غير العادية؛

✓ تردي الوضع الأمني والاقتصادي في بعض مناطق البلد وإنتشار ما يدعى بالمناطق الساخنة ؛

✓ ومن الاسباب المهمة لتخلف القطاع الصناعي والزراعي العراقي يرجع إلى عدم تشريع القوانين الداعمة للقطاع الخاص والبقاء على القوانين الشمولية المعمولة في فترة ما قبل عام 2003.

5. دراسة محمد عمر باطويح وعلم الدين بانق، الاستثمار في إقتصاد المعرفة مدخلا للتنويع الاقتصادي 2017[1]، هدفت الدراسة إلى:

➢ تسليط الضوء على أهمية الاستثمار في الركائز الاساسية لإقتصاد المعرفة؛

➢ معرفة مدى صلاحية الاستثمار في إقتصاد المعرفة كمدخل للتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي ،وتبرز أبعاد التحديات الكبيرة التي تواجهها دول المجلس في ضوء ثورة التكنولوجيا والمعلومات وإزدياد الانفتاح التجاري وتلبية متطلبات التنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي القائم على الابتكار

منهجية الدراسة:

دراسة تجريبية إعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي

توصلت الدراسة إلى:

✓ زيادة الاستثمار في إقتصاد المعرفة تؤدي إلى زيادة التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي؛

✓ مؤشر رأس المال هي أهم المتغيرات المؤثرة على زيادة القيمة المضافة للصناعات التحويلية ؛

✓ التأثير القوي الموجب لاقتصاد المعرفة على التنويع الاقتصاد؛

✓ إن زيادة الاستثمار في إقتصاد المعرفة تؤدي إلى زيادة التنويع الاقتصاد في مجلس التعاون الخليجي.

6. دراسة أحمد عدنان الطيط وأنيس العمري، حقبة ما بعد النفط في المملكة العربية السعودية مسوغات التنوع الإقتصادي 2017[2]، وهدفت الدراسة إلى :

➢ البحث بمسوغات التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية لفترة ما بعد النفط ويستند هذا إلى تحليل الاستراتيجيات التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من خلال مراجعة جهود الحكومة السعودية بشأن التنوع الاقتصادي؛

➢ الكشف عن أهمية التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية كضرورة حتمية للحفاظ على الاقتصاد السعودي وضمان تطوره؛

[1] -محمد عمر باطويح وعلم الدين بانق ، **الاستثمار في إقتصاد المعرفة مدخلا للتنويع الاقتصادي**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصاد، المجلد04، العدد02، الجزائر، 2019.

[2]- أحمد عدنان الطيط وأنيس العمري، **حقبة ما بعد النفط في المملكة العربية السعودية مسوغات التنوع الإقتصادي**، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد26، العدد03، السعودية، 2018.

منهجية الدراسة:

إعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصف التحليلي باستخدام التكامل المشترك لجوهانسون.

توصلت الدراسة إلى:

- ✓ أن النفط يبقى هو القوة المحركة الرئيسية للإقتصاد السعودي بالرغم من أن الهدف الذي سعت خطط التنمية إلى تحقيقه، هو التوصل إلى التنوع الإقتصادي؛
- ✓ أظهرت الجهود السعودية بشأن التنوع الاقتصادي نجاحا محدودا لا يتوافق مع أهداف خطط التنمية؛

7. دراسة بلقاسم بن علال ومراد بركات ومفتاح غزال، واقع التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي 2018[1]، هدفت الدراسة إلى:

- ➢ إبراز واقع التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (تونس، الجزائر والمغرب) من خلال محاولة معرفة مدى مساهمة حجم القيم المضاف في القطاعات الاساسية المتمثلة في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات المعبر عنها كمحركات رئيسة للتنويع الاقتصادي.

منهجية الدراسة

دراسة تجريبية تعتمد على المنهج الوصفي والتحليلي.

توصلت الدراسة إلى:

- ✓ ضعف مساهمة قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات في الرفع من مستويات النمو الاقتصادي في الدول الثلاثة؛
- ✓ وجود علاقة طردية بين الواردات والنمو الاقتصادي في الدول الثلاثة ذو دلالة إحصائية، وهذا دليل على إعتماد هذه الدول بدرجة كبيرة على الوسائل والسلع المستوردة في عملية الانتاج أو الاستهلاك أو الخدمات؛
- ✓ ضعف الطلب الخارجي على السلع والمنتوجات المحلية لاقتصاديات الدول الثلاثة بإستثناء ما تعلق منها بالمستويات النفطية المساهمة بدرجة كبيرة في حجم الناتج المحلي الاجمالي؛

8. دراسة بالعما أسماء، التنويع الاقتصادي و إرساء الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية 2019[2]، وهدفت الدراسة إلى:

- ➢ تحليل واقع كل من التنويع الاقتصادي في الدول العربية وإبراز أهم الآليات المناسبة لتعزيز التنويع الاقتصادي، من أجل إرساء الاستدامة الاقتصادية لهاته الدول.

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي لطرح الجانب النظري والمنهج التحليلي في قراءة البيانات المتوفرة

---

[1]- بلقاسم بن علال ومراد بركات ومفتاح غزال، **واقع التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي**، مجلة الريادة الاقتصاديات الاعمال، مجلد 07، العدد02، الجزائر، 2018.

[2] -بلعما أسماء، **التنويع الاقتصادي و إرساء الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد04، العدد02، الجزائر، 2019.

توصلت الدراسة إلى:

✓ لا تزال صادرات النفط والمواد الهيدروكربونية تمثل المصدر الأساسي للدخل في معظم الدول العربية النفطية وإن كانت نسبة تحقيق التنويع تختلف من دولة إلى أخرى؛

✓ إن عملية التنويع التي تتبعها الدول العربية تعرقلها تقلبات أسعار النفط، بحيث في فترات تدني أسعار النفط يكون التنويع هدفا أساسيا لإرساء الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية، يجب تعزيز سياسات تنويع إقتصاداتها، إنطلاقا من ترشيد إدارة ثرواتها النفطية وتوجيه إستثماراتها في مجالات متنوعة تخدم التنوع الاقتصادي وتحقق الاستدامة الاقتصادية؛

9. دراسة سايح حمزة و مناد بولنوار إلياس زكرياء ونشاد حكيم، التنويع الاقتصادي لدول شمال إفريقيا 2019[1]، هدفت الدراسة إلى:

➢ التعرف على المفاهيم الأساسية لإستراتيجية التنويع الاقتصادي وكذا النمو الاقتصادي وتوضيح العلاقة التي تربط بينهما؛

➢ قياس أثر مؤشرات التنويع الاقتصادي على معدلات النمو لدول شمال إفريقيا؛

منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة منهج الوصفي من أجل التعرف على المفاهيم المتعلقة بالموضوع، والمنهج التحليلي لغرض جمع البيانات .

توصلت الدراسة إلى:

✓ أن هناك تأثير معنوي موجب ضعيف بين المتغيرين ،ويرجع ذلك إلى إشتراك دول شمال إفريقيا في أزمة إقتصادية ذات سمات متطابقة من حيث ضعف الناتج المحلي، والخلل الذي يعتري ثروة الموارد البشرية وعدم الاستفادة منها، وضعف البنية التحتية لهذه الدول، وكذا تفشي الفساد، بالإضافة إلى معدلات البطالة المرتفعة، والاعتماد على القروض الأجنبية.

10. **دراسة شيخي بلال وزواتنية عبد القادر**، سياسة التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، الاجندة الوطنية لرؤية الامارات العربية المتحدة 2021[2]، وهدفت الدراسة إلى:

➢ تحليل أبعاد مفهوم سياسة التنويع الاقتصادي ؛

➢ تحليل المؤشرات الاقتصادية للإمارات العربية المتحدة ومركزها التنافسي؛

➢ إبراز محاور الأجندة الوطنية لرؤية الامارات 2021 والخاصة بتبني إستراتيجية التنويع الإقتصادي؛

منهجية الدراسة:

[1] -سايح حمزة و مناد بولنوار إلياس زكرياء ونشاد حكيم، **التنويع الاقتصادي لدول شمال إفريقيا**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد06، العدد01، الجزائر، 2019.

[2] -شيخي بلال وزواتنية عبد القادر، **سياسة التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي الاجندة الوطنية لرؤية الامارات العربية المتحدة**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد09، العدد16، الامارات، 2021.

إعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي

توصلت الدراسة إلى:

- ✓ التنويع الاقتصادي هو سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية ،ورفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل؛
- ✓ تتميز دولة الامارات العربية المتحدة ببيئة إستثمارية وإقتصادية وسياسية مستقرة، قادرة على مواصلة النمو الاقتصادي وذلك لعدة عوامل أهمها، موقعها الاستراتيجي، إحتياطات مالية قوية إمتلاكها الصناديق السيادية في العالم، ذات بيئة إقتصادية واعدة للاستثمار؛
- ✓ لقد إستطاعت الامارات العربية المتحدة أن تتبنى إستراتيجية التنويع الاقتصادي، من خلال الانتقال من إقتصاد النفط إلى إقتصاد معرفي تنافسي؛

المطلب الثالث : الدراسات الأجنبية

1. **دراسة بيتروس نكا باتور**، المرض الهولندي وتنويع الاقتصاد 2003[1]، هدفت الدراسة إلى:

- ✓ معرفة إذا كانت الدول الغنية بالموارد الأولية تعمل بشكل أفضل في الأنشطة الاقتصادية أم لا إذا كان هناك تنوع في إقتصاداتها.

منهجية الدراسة:

إعتمدت على التحليل المقارن.

توصلت الدراسة إلى:

- ✓ الاقتصاد المتنوع يزيد الاستثمار مع تزايد عدد قطاعات الاقتصاد ويتم تركيز عليها مع توسيع الانشطة الاقتصادية؛
- ✓ لا ينبغي أن تنظر إلى المواد الأولية عند اكتشافها على أنها وسيلة لتخلي عن قطاعات الاقتصاد الاخرى؛
- ✓ يأتي عرقلة التنويع نتيجة لارتفاع المفاجئ في ايرادات الدول التي تعتمد على مواردها الطبيعية بدلا من وضع خطط إستراتيجية للتنويع، تدفع القادة إلى الفساد والهدر في الانفاق بالتالي خلق أنشطة إقتصادية متدهورة واستثمارات ضعيفة.

2. **دراسة ثورفالدور جيلفاسون**، الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي من التبعية الى التنويع 2004[2]، وهدفت الدراسة:

[1] BATRUE, Bitrus Nakah. The Dutch Disease and the Diversification of an Economy : Some Case Studies.2003

[2] Gylfason Thorvaldur, Natural Resources and Economic Growth From Dependence to Diversification, Economic Policy, Centre For Economic Policy Research (CEPR), London, 2004 .

- إبراز الطرق المختلفة التي قد يؤثر بها الاعتماد الشديد على الموارد الطبيعية بشكل سلبي على أداء النمو الاقتصادي

منهجية الدراسة: إعتمدت على التحليل المقارن.

توصلت الدراسة:

- ✓ أن المؤسسات الجيدة والبنية التحتية تشجع وتعزز تنويع الاقتصاد فضلا عن التنويع السياسي؛
- ✓ يؤدي النشاط القائم على الموارد الطبيعية أحيانا إلى رفع القيمة الحقيقية للعملة المحلية إلى مستويات تجد صناعات التصدير الأخرى والصناعات المنافسة للواردات صعوبة في مواجهتها ،مما يقلل من انفتاح الاقتصاد على التجارة والاستثمار الاجنبيين؛
- ✓ تميل الكثير من الناس إلى الانغلاق في الصناعات القائمة على الموارد الطبيعية ذات المهارات المنخفضة والمكثفة وبالتالي يفشلون؛
- ✓ يؤدي الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية إلى إضعاف مختلف الترتيبات المؤسسية المجتمعية التي يجب أن تكون قوية حتى ينمو الاقتصاد بسرعة؛

3. **دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية،** التنويع الاقتصادي في إفريقيا استعراض البلدان مختارة20011[1]، وهدفت الدراسة إلى:

- البحث في إقتصاديات خمس دول إفريقية لتحليل ملامح واستراتيجيات التنويع.

منهجية الدراسة:

إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

توصلت الدراسة إلى:

- ✓ دور الحكومة مهم للغاية في إفريقيا بالنظر إلى القدرة المحدودة لأصحاب المصلحة الآخرين مثل المجتمع المدني والقطاع الخاص لذلك يجب على أن تهدف إلى زيادة قدراتها.
- ✓ بالنسبة لجنوب إفريقيا من الواضح أن الحكومة لها دورا قويا في تشكيل الاقتصاد وقيادة التنويع الاقتصادي فقد دعمت قطاعات جديدة مثل تجميع السيارات.
- ✓ عدم الاهتمام الكافي بالحفاظ على قيمة المنتجات الحالية وتعزيزها والقطاع التقليدي.

4. **دراسة طحاوي فاطمة الزهراء ومدياني محمد،** أثر تنويع القاعدة الانتاجية على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا 2014[2]، وهدفت الدراسة إلى:

- تحليل العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا خلال الفترة 2001-2014.

[1] "Economic Diversification in Africa A Review of selected Countries"OECD2011

[2]-طحاوي فاطمة الزهراء ومدياني محمد، أثر تنويع القاعدة الانتاجية على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا، جامعة أدرار، الجزائر، 2014.

منهجية الدراسة:

إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الإحصائي.

توصلت الدراسة إلى:

- ✓ أن التنويع الاقتصادي متمثل في تنويع مكونات الدخل بنسب غير متباينة بحيث تضمن الابتعاد عن مورد واحد وسوق واحد ومصدر واحد للدخل؛
- ✓ إتضح أن إقتصاد جنوب إفريقيا قد حقق خلال فترة الدراسة (2001-2014) بعض أهدافه في تنويع نسبي في مكونات الناتج المحلي الاجمالي وتنوع في الصادرات؛

5. **دراسة هاني عبد المالك**، تقدير أثر بيئة الأعمال الصينية على النمو الاقتصادي 2018[1]، هدفت الدراسة إلى:

- ➢ إبراز العلاقة بين المتغيرات بيئة الاعمال والنمو الاقتصادي؛
- ➢ إبراز تأثير بعض المؤشرات الاقتصادية على النمو الاقتصادي الصيني في العقود الثلاثة الماضية؛

منهجية الدراسة:

إعتمدت على المنهج الوصفي التاريخي والاعتماد على المنهج التجريبي بواسطة نموذج VECM لقياس تأثير متغيرات بيئة الاعمال في الصين على النمو الاقتصادي

توصلت الدراسة إلى:

- ✓ يكون النمو الاقتصادي الصيني الثابت عندما ينعدم تأثير كل المتغيرات المستقلة موجب الاشارة (0.09) وغير معنوي، أي أن النمو الاقتصادي الصيني الثابت تقريبا معدوم؛
- ✓ أسفرت العلاقة طويلة الأجل على نتيجة مفادها أن النمو الاقتصادي الصيني يرتبط إيجابيا بالصادرات؛
- ✓ كذلك يرتبط النمو الاقتصادي الصيني إيجابيا بسعر الفائدة الحقيقي ،تعتبر الصادرات الصينية أكبر عامل في بيئة أعمالها الاقتصادية يؤثر على نمو إقتصاده في الأجل الطويل وبدرجة أقل تفسر تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الصين التطور المستقبلي للنمو الاقتصادي فيه؛
- ✓ تتصف متغيرات بيئة الأعمال في الصين بالاستقرار والايجابية على العموم في الفترة الزمنية للدراسة؛

6. **دراسة منصوري حاج موسى وبشرى عبد الغني** التنويع الاقتصادي :تجربة كوريا الجنوبية 2017[2]، هدفت الدراسة إلى:

- ➢ عرض تجربة كوريا الجنوبية في مجال تنويع إقتصادها؛

منهجية الدراسة:

[1]-هاني عبد المالك ، تقدير أثر بيئة الأعمال الصينية على النمو الاقتصادي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد08، العدد02، الجزائر، 2018.

[2]-منصوري حاج موسى وبشرى عبد الغني، التنويع الاقتصادي كخيار إستراتيجي للنمو الاقتصادي، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 02، عدد 07، الجزائر،2017.

إعتمدت على المنهج الوصفي.

توصلت الدراسة إلى:

- ✓ حققت كوريا الجنوبية معدلات نمو مرتفعة في السنوات الاخيرة، بفضل إتباعها للعديد من الاستراتيجيات والخطط التنموية؛
- ✓ تعد كوريا الجنوبية من بين أنجح الدول التي استطاعت أن تحول صناعتها من الصناعات الخفيفة، إلى الصناعات الثقيلة؛

7. **دراسة فيروز جيرار**، دور صناعة التأمين كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية 2017[1]، وهدفت الدراسة إلى:

- ➢ توفير إطار نظري حول التنويع الاقتصادي والتنمية والاقتصادية؛
- ➢ التركيز على دور صناعة التأمين في تحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية؛
- ➢ تسليط الضوء على التجربة الفرنسية الرائدة كنموذج للدراسة؛

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لعرض المفاهيم المختلفة المتعلقة بالموضوع؛

توصلت الدراسة إلى:

- ✓ أن تطوير صناعة التأمين يمكن أن تكون مدخلا مناسبا لتحقيق التنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، وزيادة حصة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي، وهذا ما نجده خاصة في أغلب الدول المتقدمة مثل فرنسا لما يحققه هذا القطاع من إيرادات كبيرة نظرا لتزايد الطلب الكلي عليه؛
- ✓ اعتماد الحكومة الفرنسية على إدارة مستقرة وقوية وذات مصداقية تأخذ بعين الاعتبار المخاطر الكامنة في استراتيجية التنمية القائمة على مصدر وحيد للدخل؛
- ✓ تطور صناعة التأمين في فرنسا واحتلال مراتب عالمية هامة؛

8. **دراسة صلاح الدين أحمد محمد أمين**، دراسة وتحليل مدى فاعلية السياسات الاقتصادية لتركيا على تنويع الاقتصادي 2018[2]، وهدف الدراسة:

- ➢ تقييم إستراتيجيات وسياسات تركيا في تنويع الاقتصادي لمصادر الدخل.

منهجية الدراسة:

إعتمدت الدراسة على منهجين الاستنباطي وإستقرائي بإستخدام التحليل الوصفي والكمي للأرقام الواردة في الجداول.

---

[1]-فيروز جيرار دور، صناعة التأمين كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، العدد08، 2017.

[2]-صلاح الدين أحمد محمد أمين، دراسة وتحليل مدى فاعلية السياسات الاقتصادية لتركيا على تنويع الاقتصادي، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 34، العدد 119، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة اللبنانية الفرنسية-أربيل، 2018.

نتائج الدراسة:

- ✓ كان لتظافر جهود القطاعين العام والخاص أثره الواضح في العمل على تنويع القاعدة الاقتصادية ودفع عملية التنمية
- ✓ تقلص إسهام القطاع الزراعي والصناعات التحويلية والبناء والتشييد في البنية الانتاجية في الاقتصاد التركي وتزايد تنوع إسهامات القطاعات الاقتصادية الاخرى خلال المدة ذاتها في الناتج المحلي الاجمالي بعد مؤشرا إيجابيا للحكومة التركية في تنويع الاقتصاد خلال المدة الممتدة بين (1943-2014)
- ✓ حصول تنويع واضح في تركيبة هيكل الصادرات السلعية في تركيا وزيادة في قيمة الصادرات الكلية بمقدار (1317) مليون دولار في عام 1973 إلى قيمة (157617) مليون دولار في عام 2014 وتركزت في زيادة الصادرات الصناعية من الآلات والمعدات ووسائل النقل والمكائن والمواد المصنعة المتنوعة والمواد الكيمياوية
- ✓ تمكنت تركيا من تنويع إستيراداتها السلعية من خلال تنفيذ إستراتيجية وسياسات مرسومة مسبقا في خطط التنمية المتعاقبة .

خلاصة الفصل:

إن تحقيق التنويع الاقتصادي لن يكون إلا من خلال حل المشاكل الاقتصادية، تشجيع الاستثمارات خارج قطاع المحروقات، تحسين مناخ الاعمال، حيث أكدت النظريات الاقتصادية هذا خاصة الكلاسيك وتوضيحهم لأهمية البيئة الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو وهذه تشمل نظام اجتماعي إداري وحكومة مستقرة ومؤسسات تمويلية منظمة، كما تشير نظريات التغيير الهيكلي أن التغييرات الهيكلية في الناتج الاجمالي وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية تكون على ثلاث مراحل، اولها يكون اعتماد بالدرجة الأولى على القطاع الزراعي، ثم القطاع الصناعي وقطاع الخدمات وهي المرحلة الانتقالية، والمرحلة الثالثة مرحلة النضوج والتي تعتمد بالدرجة الأولى على قطاع الصناعي في إحداث التنمية، وأثبتت نظرية لعنة الموارد أن التنمية التي تقودها الموارد الطبيعية يكون أداءها ضعيف ونمو إقتصادي فاشل.

وتم التوصل انه من ضمن المرتكزات الأساسية لبيئة الأعمال الداعمة للتنويع الاقتصادي البنية التحتية حيث يعتبر ضعفها وعدم كفايتها من التهديدات التي تواجه النمو وإضعاف قدرتها على جذب استثمارات الأجنبية، وتعتبر درجة تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي من أهم المعايير لتحديد بيئة الأعمال الجيدة، فنوع بيئة الأعمال له دور كبير في التأثير على التنويع الاقتصادي حيث البيئة الملائمة تجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية وهذا يخلق فرص للتنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية، وسنحاول من خلال كل هذا توضيح دور إصلاحات ضمن بيئة الاعمال الراهنة في تحقيق التنويع الاقتصاد الجزائري في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

دور إصلاحات الاقتصادية والهيكلية ومؤسساتية في دعم مؤشرات التنويع الاقتصادي والياته ضمن بيئة الأعمال الحالية لاقتصاد الجزائري

دراسة قياسية باستخدام منهجية التكامل المشترك لجوهانسون

خلال الفترة (1990-2021)

تمهيد:

لقد أبدت الدولة الجزائرية مجهودات لتحسين أوضاعها الاقتصادية، حتى يتسنى لها خلق مناخ أعمال جاذب للإستثمارات ومهيئ لتحقيق التنويع الاقتصادي من خلال تنمية مختلف القطاعات، ومحاولة تحسين بيئة أعمالها من خلال تطبيق إصلاحات إقتصادية من اجل الوصول إلى اقتصاد متنوع يرتكز على مداخيل متنوعة خلال الفترة 1990-2021 لتزامنها مع تقلبات أسعار البترول من جهة ومن جهة أخرى نفس الفترة التي قامت الجزائر بتبني إصلاحات هيكلية والاقتصادية في ظل اتفاقيات صندوق الدولي النقد الدولي في سنوات التسعينات، والتوجه مع الألفية الجديدة نحو الإصلاح المؤسساتي أو ما يعرف بالتنمية المحلية في شكل برامج تنموية.

لهذا سنوضح في هذا الفصل دور إصلاحات الاقتصادية والهيكلية والمؤسساتية في دعم مؤشرات التنويع الاقتصادي والياته ضمن بيئة الأعمال الحالية لاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2021)، من خلال دراسة قياسية باستخدام منهجية التكامل المشترك لجوهانسون، ومن هذا المنطلق تم تقسيم الفصل كالتالي:

المبحث الأول: تطور مؤشرات التنويع الاقتصادي والياته في ظل إصلاح أداء بيئة الاعمال الحالية لاقتصاد الجزائري

المبحث الثاني: صياغة نموذج دراسة قياسية لدور الإصلاحات (اقتصادية وهيكلية ومؤسساتية) في دعم التنويع الاقتصادي ضمن بيئة الاعمال الجزائرية 1990-2021

المبحث الثالث: تحليل النتائج

المبحث الأول: تطور مؤشرات التنويع الاقتصادي والياتها في ظل إصلاح أداء بيئة الاعمال الحالية للاقتصاد الجزائري

المطلب الأول: واقع التنويع الانتاجي في اقتصاد الجزائري

أولا: تحليل معدل النمو ومساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج والقيمة المضافة (1990-2021)

شهدت الفترة ما بين (1990-2000) معدلات متواضعة في الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب دخول الجزائر فترة التصحيح الهيكلي، حيث بلغت سنة (1990) 3550.033 مليار دج وسنة (2000) بـ 3541.072مليارد ج، لشهدت بعدها تطورا وتحسنا من سنة 2001 إلى غاية 2011حيث سجلت 3600.437 مليار دج سنة 2011 نتيجة الاستقرار الأمني ليرتفع بعدها إلى أعلى قيمة له سنة(2011) بـ 4504.92 مليار دج ودلك نتيجة الطفرة التي أصابت أسواق النفط العالمية وارتفاع أسعار البترول فيها وبعدها سجل انخفاض في ناتج المحلي الإجمالي بسبب تذبذب أسعار البترول بين الانخفاض والارتفاع من خلال الفترة 2012 الى غاية 2020 حيث كان النمو الإجمالي للناتج المحلي يمثل 3.4% سنة 2012 لينخفض الى 1%سنة 2019 كما سجل قيمة سالبة في 2020 بلغت 5.10%، فمن خلال تحليل تطور الناتج المحلي تبين أن النمو الاقتصادي مرهونا بالتقلبات المناخية والظروف الدولية المتحكمة في سوق النفط بسبب الاعتماد الكلي لاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات وهو ما موضح في الاشكال التالية:

شكل (1): بيانات الناتج المحلي الإجمالي

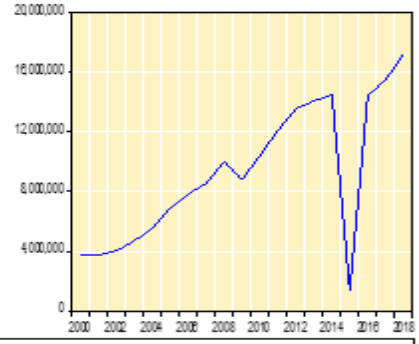

شكل (2): مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج

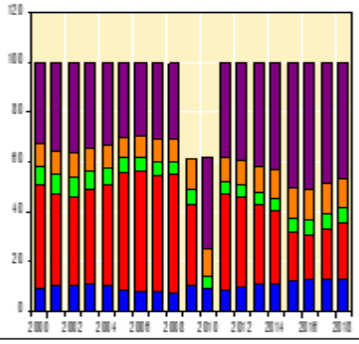

شكل (3): مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين القيمة المضافة

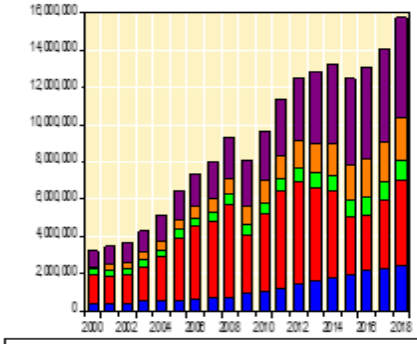

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S)

نلاحظ من خلال المنحنى أن النمو القيمة المضافة لمساهمة القطاعات للناتج المحلي في الجزائر كثيرة التذبذب وذلك لأنه مازال مرتبط ومرهون بثلاث عوامل رئيسية هي: قطاع الفلاحي، الصناعي والمحروقات حيث كانت مساهمة القطاعات كالتالي:

- قطاع المحروقات: شهدت نسبة مساهمة قطاع المحروقات تطورا من سنة 2000 إلى سنة 2008 حيث بلغت 47.9% وذلك في ظل ظروف تتميز بارتفاع أسعار البترول حيث ارتفعت من 22.26 دولار سنة200 إلى 61 دولار سنة 2008 وبعدها عرف انخفاضا مستمرا إلى غاية 2018 وصولا إلى 23.2% بسبب الركود العالمي

الناتج عن الأزمة المالية العالمية سنة 2008 ، وبالرغم من ارتفاع أسعار البترول سنة 2011 الذي بلغ أعلى قيمة له وهي 107.5دولار وارتفاع إيرادات البترولية إلا أن مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي بقيت ثابتة نسبيا ويعود دلك للتغيرات الهيكلية التي شهدها الاقتصاد الوطني، فالتطورات الاقتصادية المحلية التابعة من سياسة تنويع مصادر الدخل مكنت القطاعات الاقتصادية غير نفطية من زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

– **قطاع الفلاحة:** يساهم القطاع الفلاحي بنسبة ضعيفة نظرا لإمكانيات الطبيعية وحجم الإنفاق الاستثماري الموجه له حيث شهد نمو متواضع خلال الفترة 2000و2001 حيث قدر9% و 10.5% على التوالي، لينخفض بعدها سنة 2009 ويبلغ 7% وذلك راجع إلى الظروف الطبيعية كالجفاف والطرق التقليدية المتبعة ليعود مرة أخرى لارتفاع حيث سجل 9.4%سنة 2011 ليشهد أعلى نمو له سنة 2018 قدر ب 12.4%.

– **قطاع الصناعي:** يعتبر هذا القطاع المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الدول، لكنه بقي يشكل أدنى مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وهذا راجع لسوء التسيير والتنظيم فسنة 2000 بلغت نسبته 7.5% لترتفع بنسبة قليلة وصلت إلى 8%سنة 2001 وتعود لانخفاض من سنة 2008 إلى 2012 حيث بلغت 4.8%لترجع مرة أخرى للارتفاع لكن بقيم شبه ثابتة حيث بلغت نسبته5.8%سنة 2018.

قطاع الخدمات: لعب قطاع الخدمات دورا كبيرا في النمو الاقتصادي سواءا على مستوى الإدارات العامة أو خارج الإدارات العامة، حيث يعتبر ثاني اكبر مساهم في إجمالي الناتج الداخلي، واهم قطاع في الاقتصاد الوطني، حيث شهد في اغلب السنوات ارتفاعا متواصلا وفي سنة 2018ساهم هذا القطاع ب46.6% في نمو القيمة المضافة.

ثانيا: اتجاه معدل التضخم والنمو في الجزائر

التضخم هو معدل الزيادة في الأسعار على مدى فترة زمنية معينة ، ويعتبر التضخم عادة مقياسا واسعا كالزيادة العامة في الأسعار أو الزيادة في تكلفة المعيشية في بلد ما، بالرجوع إلى حالة الجزائر خلال فترة الدراسة عرف معدل التضخم التطور نحو الارتفاع والانخفاض حيث نجد معدل التضخم في تطور نحو الارتفاع في الفترة الأولى من 2000 إلى 2001 بمعدل 3.9% ، من 0.3% وهو أدنى معدل سجلته الجزائر منذ الاستقلال إلى 4.2 %، كما ارتفع معدل التضخم في سنة 2003 و2004 حيث بلغ 4.3 % و 4% على الترتيب؛ بسبب زيادة نفقات الدولة الناتجة عن الاستمرار في البرنامج الاستثماري وزيادة مداخيل الأسر في إطار الحد الأدنى للأجور إضافة إلى ضعف الإنتاج الفلاحي الذي تسبب في اختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي[1]، لينخفض بعدها إلى 1.4% سنة 2005. ثم واصل معدل التضخم ارتفاعه التصاعدي حيث بلغ 5.7 % سنة 2009؛ تحت تأثير ارتفاع التضخم الداخلي الناجم عن التوسع في نفقات الميزانية الجارية ولا سيما الارتفاع في التحويلات لمواجهة صدم الأسعار المحلية المسجلة في بداية سنة 2012؛ كما واصل ارتفاعه ليبلغ 8.9% في سنة 2012 وهو المعدل الأكثر ارتفاعا للعشرية. والتطور الثاني الذي شهدته معدلات التضخم للجزائر نحو الانخفاض أي اتجاه المعاكس للفترة السابقة ابتداءا من سنة 2017 إلى غاية 2020، حيث سجلت سنة 2017 معدل 5.6%،

[1] دحماني فاطمة وعبد الكريم سهام وعمراوي سمية، مجلة الابداع، المجلد10، العدد01، الجزائر، 2019، ص42.

سنة 2018 بلغ المعدل 4.3% و سنة 2019 2.7%، و سنة 2020 حيث بلغ معدل التضخم 2.4 %؛ إن إرتفاع أسعار النفط أدى استمرار انخفاض سعر الصرف وتطبيق سياسات تقليص الواردات إلى تخفيف متطلبات تمويل المالية العامة والتمويل الخارجي سنة 2021 ساهم في حدوث زيادة كبيرة في معدلات التضخم حيث بلغ حوالي 7.5% .كما هو موضح بالشكل التالي.

الشكل رقم (4): تطور معدل التضخم والائتمان المقدم للقطاع الخاص في الجزائر (1990 -2021)

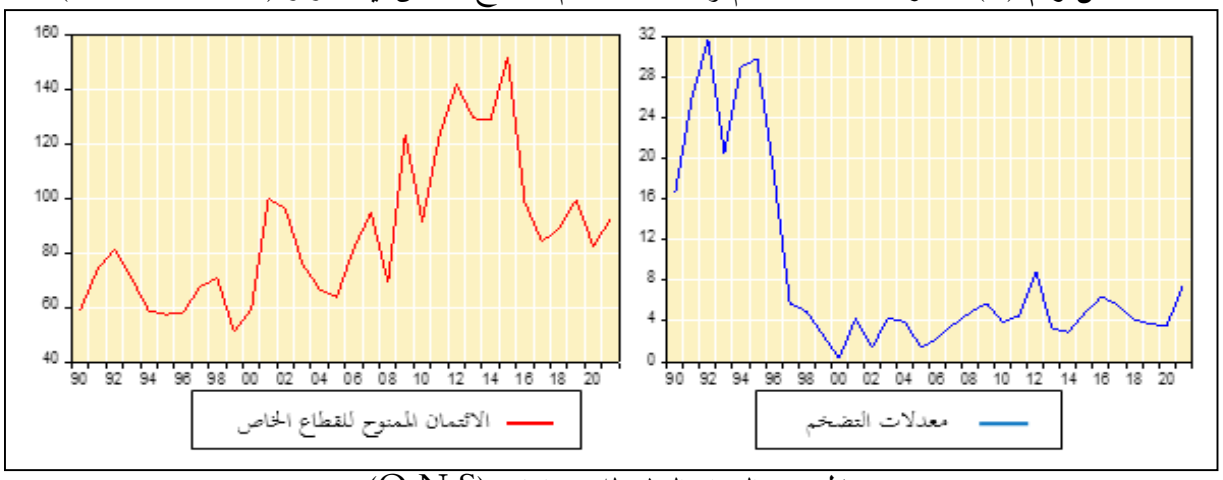

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S)

ثالثا: تطور القطاع المالي في الجزائر

خلال الفترة (1990-1998) انخفضت معدلات سيولة الاقتصاد نتيجة الأزمة الأمنية التي عاشتها البلاد، والتي نجم عنها سياسة تقشفية صارمة أين لجأت الجزائر إلى المؤسسات المالية الدولية حيث سجلت سنة (1998) 42.37% مقابل 61.77% سنة 1990، وبعدها شهدت مؤشرات تطور القطاع المالي ارتفاعا من سنة 2002 الى 2015حيث كان أعلى مستوى لها سنة 2015 سجلت 81.57% وأدنى مستوى سنة 2002 وكان نسبته في 62.72% مما يوحي باستمرار الإنتاج النقدي في اغلب السنوات، يشير الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الموارد المالية المقدمة من قبل الشركات المالية، ليعود لانخفاض مرة أخرى سنتي 2016 -2017 ليصل 83.98%، وربما يدل على هشاشة النظام المصرفي الجزائري، وضعف البنوك في تمويل القطاع الخاص وعدم نجاح خوصصة المؤسسات العمومية التي شرعت فيها الحكومة.

رابعا: اتجاه النفقات والإيرادات العامة في الجزائر

المعروف عن الاقتصاد الجزائري انه اقتصاد ريعي ترتبط إيراداته بقطاع المحروقات وبالتالي فهي عرضة لتقلبات أسعاره في الأسواق الدولية حيث كانت هناك تغطية إيرادات العامة للنفقات من 1990 إلى غاية 2000. حيث كان هناك ارتفاع مستمر للنفقات العامة نتيجة لتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو ومع تراجع أسعار النفط بدا يظهر عجز في الميزانية العامة نتيجة لانخفاض الإيرادات .

فالإيرادات العامة في الجزائر تتميز بميزة خاصة تتمثل في أن جزء كبير منها يأتي عن طريق إيرادات الجباية البترولية هذا ما يجعل تطور مسارها مرتبط بشكل أساسي مع أسعار النفط التي تتصف بتقلب وعدم الاستقرار.

الشكل رقم (5): تطور اجمالي النفقات العامة والايرادات وسعر البترول في الجزائر (1990-2021)

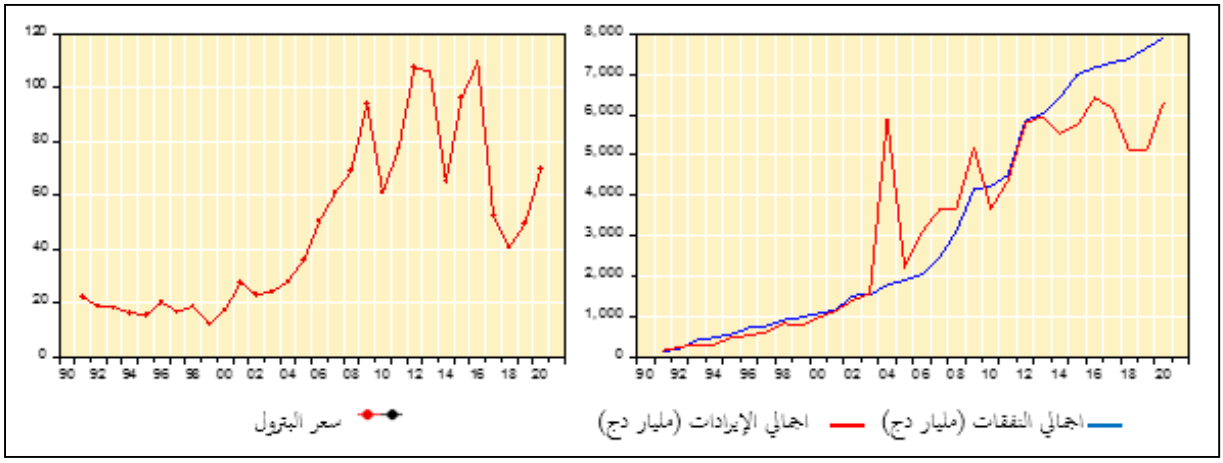

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S)، والبنك الدولي.

تعتبر الإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أفضل مؤشر لمعرفة دور الدولة من خلال أداة الإيرادات العامة في التأثير على النشاط الاقتصادي، لكن الإيرادات العامة في الجزائر أغلبها من عوائد النفطية، حيث عرفت زيادة مستمرة في قيمها خلال الفترة (1990-2019)، وعبر برامجها التنومية اين شهدت ضمن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي سنة 2001 قيمة بلغت 1395.8 مليار دج مقابل 1138.9 مليار دج سنة 2000 واستمر هذا الارتفاع ليبلغ 4382.5 مليار دج سنة 2010، وقد نتج هذا الارتفاع بسبب الزيادة في عائدات المحروقات المتصلة بالتطور الموازي في أسعار المحروقات في الاسواق الدولية حيث ارتفع سعر النفط إلى 77.4 دولار للبرميل سنة 2010 مقابل 61 دولار للبرميل سنة 2009، واستمر هذا التحسن إلى غاية 2014 لتنخفض أسعار البترول تدريجيا حتى تبلغ مستوى 40.76 دولار للبرميل سنة 2016 مقابل 5.49 و 96.5 دولار للبرميل سنتي 2014-2015 بالترتيب، ثم لتعود إلى الارتفاع لتبلغ 65.22 دولار للبرميل سنة 2019.

أما بالنسبة للنفقات العامة شهدت الجزائر إرتفاع مستمر خلال الفترة (1990=2019)، حيث بلغ مستواها 1365 مليار دج سنة 1990، ويستمر هذا الارتفاع ليبلغ أعلى مستوى خلال الفترة إلى 7383.6مليار دج سنة 2016 ويرجع ذلك الى تزايد حجم على الرواتب والأجور وتسديد المديونية، حيث تميزت خلال الفترة 2000-2014 بزيادة نظرا لإطلاق الدولة الجزائرية برامج تنموية كبرى إبتداءا من ستة 2001 حيث بلغ مستوى الانفاق خلال هذه السنة 1519.3 مليار دج، مما ألزمها إصدار إجراءات ضريبية لزيادة حصيلتا من الايرادات الضريبية، يمكن القول بأن خزينة الدولة تعاني من عجز مزمن، ويرجع هذا إلى التوسع في الانفاق العام بوتيرة سريعة لا يمكن مواصلتها، حيث فاق معدلها سرعة الزيادة في الايرادات، ورغم الانخفاض في الانفاق سنة 2019 بنسبة قليلة بالنسبة لسنوات الفارطة حيث بلغت 6429.52مليار دج وذلك بسبب للجوء الحكومة الى سياسة التقشف.

خامسا: العمالة في الجزائر

لوحظ تطور واضح للفئة المشتغلة خلال سنوات الدراسة، حيث انتقل عدد المشتغلين من 3144800 سنة 1980 إلى أكثر من 10 ملايين مشتغل سنة 2017، وذلك راجع لإصلاحات الظرفية التي مر بها سوق العمل

في الجزائر والتي سمحت بفتح مناصب شغل جديدة، حيث كان قطاع الخدمات والإدارة هو أكثر قطاع موظف لليد العاملة بالرغم من انه غير إنتاجي، بحيث كان تطور الفئة المشتغلة في السنوات العشرين الأولى يتطور بوتيرة بطيئة ومنتظمة ليتسارع بعدها هذا التطور بعد سنة 2000 ويعرف نمو متسارع للفئة المشتغلة والشيء الذي يؤكد ذلك هو معدل البطالة الذي كان يساوي سنة 1980 النسبة 14.19%واستمر في الارتفاع ليصل نسبة 21.22%سنة 1988 ثم سجل معدل البطالة اكبر قيمة له سنة 1999 بنسبة تقارب 29%وبعد ذلك بدا في الانخفاض التدريجي ليصل إلى نسبة 9.8% سنة 2013 ويحافظ على بعض الاستقرار في السنوات التالية وذلك نتيجة الإصلاحات التي ميزت سوق العمل في الجزائر والتي أدت إلى تذبذب في معدلات البطالة بين الانخفاض والارتفاع حيث بلغت القوى العاملة في الجزائر سنة 2018 (12330675) وسنتي 2020 و2021 (12102616)، (12398337) على التوالي. حيث بلغ معدل البطالة سنة 2019 حوالي 11.4% لترتفع إلى 13.4% سنة 2021.

المطلب الثاني: إمكانيات التنويع الاقتصادي

للجزائر عدة إمكانات تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني ونموه، ولعل أهم مورد في الجزائر هو الثروات الباطنية للمحروقات، إلا انه توجد إمكانات أخرى خارج قطاع المحروقات، ونقتصر هنا على الإمكانات المرتبطة بقطاع الفلاحة والصناعة والسياحة باعتبارها قطاعات ذات إمكانات كبيرة يمكن أن تحل محل المحروقات، وخاصة في فترات انخفاض أسعار البترول.

أولا: القطاع الفلاحي

تتوفر الجزائر على فرص كثيرة في القطاع الفلاحي، وذلك كونها تعتبر بوابة القارة الإفريقية ومحور الدول المغاربية وكذا قربها من السوق الأوربية، فضلا عن امتلاكها لأراضي خصبة شاسعة وموارد مائية هائلة وكذا إمكانات بشرية ومالية تمكنها من تطوير هذا القطاع وتنمية كي يكون قاطرة الاقتصاد الوطني[1]. ويمكن تلخيص مختلف هذه الموارد والإمكانات في النقاط التالية:

– **الموارد المائية:** تتنوع الموارد المائية في الجزائر ،حيث تتكون من الموارد المطرية والموارد السطحية والموارد الجوفية.

– **الموارد المطرية:** رغم اتساع مساحة الجزائر والتي تقدر بحولي 2.4 مليون كلم^2، إلا أن حوالي 93% من هده المساحة توجد في مناطق الهضاب العليا والجنوب، وكميات الأمطار في هده المناطق ضعيفة تقدر بنسبة 8%، أما المنطقة الشمالية للبلاد والتي تقدر نسبتها بـ 7% من إجمالي مساحة الجزائر تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط حيث تبلغ كمية الأمطار المتساقطة بها نحو 192 مليار م^3 بنسبة 92%، وعليه فإننا نلاحظ عدم توافق بين مساحة الأراضي وكمية الأمطار المتساقطة بها، حيث يصل حجم الموارد السطحية إلى 13.5 مليار م^3 /السنة، تحتوي الأحواض المتوسطية (الشمال) على 11.1 مليار م^3 وأحواض الهضاب العليا على 0.7 مليار م^3 ، أما

[1] ضيف أحمد وعزوز أحمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19، الجزائر، 2017، ص24.

الأحواض الصحراوية فتحتوي على 0.6 مليارم^3 [1]، وتقدر الموارد الجوفية بـ 7 مليار م^3 /السنة؛ أما بخصوص الأراضي الفلاحية فالجزائر تمتلك حوالي 42.46 مليون هكتار من الاراضي الزراعية إلا أن نسبة الاستغلال لا تتعدى 20%، وهذا ما يؤكد لنا إمكانية الاستثمار أكثر في القطاع الفلاحي لإحداث أمن غذائي وإمطانية تصدير للخارج، ليصبح القطاع الفلاحي من ضمن بدائل قطاع المحروقات.

شكل (6): الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي (بالأسعار الجارية) خلال الفترة 2014– 2016

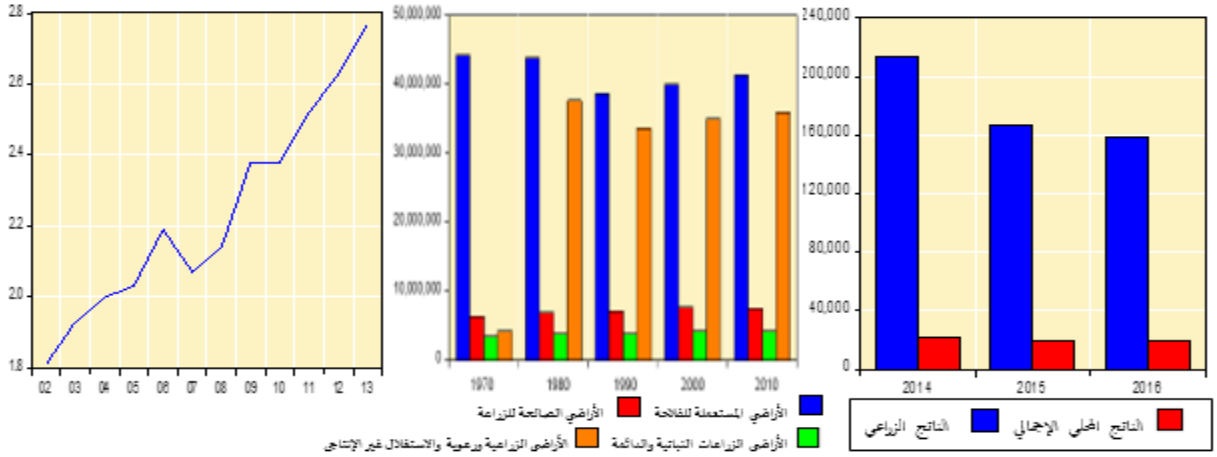

شكل (7): تطور مساحة الأراضي الزراعية خلال الفترة 1970– 2010.

شكل (8): تطور المساحة المروية (هكتار)

يعتبر القطاع الصناعي من العوامل المهمة والمؤثرة في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية، لذلك تسعى الجزائر لتطويره من اجل زيادة مساهمته في ناتج المحلي الإجمالي. حيث تبين لنا أن المراحل التي مر بها القطاعي الصناعي تقف على استراتيجيات صناعية متتالية نلخصها كالآتي :

المرحلة الأولى: الهشاشة والتبعية للخارج (1962-1970)

المرحلة الثانية: التصنيع الثقيل والصناعات المصنعة (1970 – 1980)

المرحلة الثالثة: الأزمة البترولية والإصلاح الهيكلي (1980- 1989)

المرحلة الرابعة: البحث عن الاستقرار والتصحيح الهيكلي (1990- 2000)

المرحلة الخامسة: إستراتيجية الصناعات الجديدة

حيث في هذه المرحلة تم انعقاد جلسات وطنية سنة 2007، حددت فيها توجهات مهمة، تمثلت على صعيد القطاع الصناعي في تبني إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية الصناعية، وذلك بتحديد مبادئ إستراتيجية صناعية وتشكيل سياسات صناعية، اذ تعهدت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار على تنفيذها وتتمثل

[1] أحمد تي، إستراتيجية إدارة الموارد المائية في الجزائر-الواقع والمأمول، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد01، العدد08، 2012، ص79.

محاور هذه الإستراتيجية في: (الانتشار الصناعي –سياسات التنمية الصناعية –السياسات الاقتصادية الكلية والتحول الهيكلي – سياسات المرافقة المؤسساتية).

المرحلة السادسة: برنامج النمو الجديد، اذ تناول نموذج النمو الجديد لسنة 2016 بعدين، احدهما يتعلق بموازنة الدولة، والآخر يتعلق بالتنويع الاقتصادي، ومن بين الأهداف التي جاء لتحقيقها جانب التنويع الاقتصادي، التحسين من مساهمة القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي [1].

ثالثا: السياحة

تعد الجزائر من بين الدول التي عملت على توفير مقومات للاستثمار السياحي والتي تتجلى في ضرورة توافر طرق التمويل والعقار باعتباره محددا أساسيا لإنجاح وإنعاش الاقتصاد الوطني وعاملا مساعدا على جلب واستقرار المستثمرين ويعرف العقار على النحو الذي اتجه إليه المشرع الجزائري في المادة 20 من قانون رقم 03/03 المؤرخ في 2003/02/17 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، اضافة الى الإطار القانوني للاستثمار السياحي المشجع وكانت آخر التفاتة تشريعية لتطوير الاستثمار عموما والاستثمار السياحي خصوصا بموجب القانون رقم 16/09 المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار[2]، والاشكال التالية توضح مدى مساهمة السياحة في الناتج وفي التشغيل وايرادات السياحية.

شكل رقم (09): مساهمة السياحة في الناتج

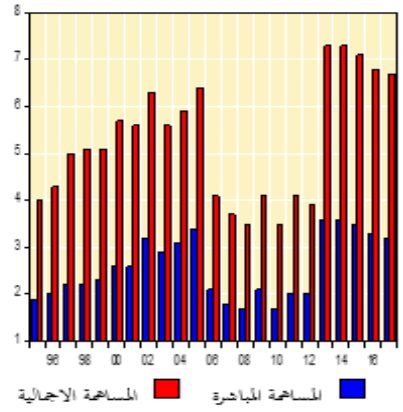

شكل رقم (10): مساهمة السياحة في التشغيل

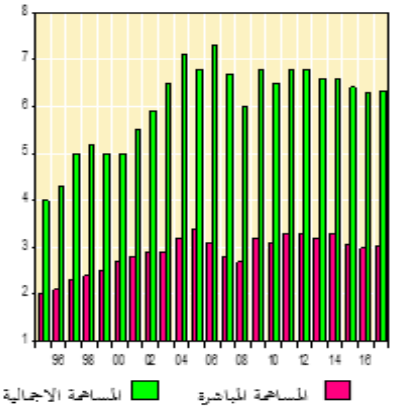

شكل رقم (11): ايرادات السياحة

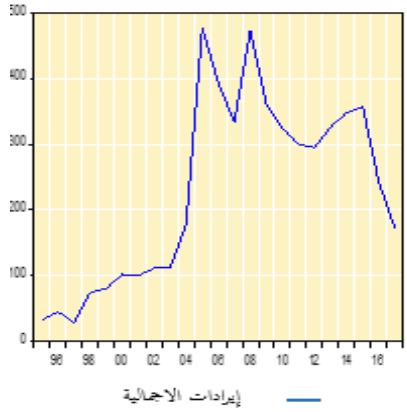

Source : https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.RCPT.CD

-world travel and tourism council data

أن إيرادات السياحية تتراوح بين 6.28 مليار دينار جزائري كأقل قيمة سجلت سنة 1995 وما يقارب 35 مليار دينار كأعلى قيمة سجلت سنة 2015 وهي إيرادات ضعيفة جدا مقارنة بالإمكانيات المادية والبشرية التي تمتلكها الجزائر، فخلال الفترة الممتدة من 1995-2000 والتي تزامنت مع الظروف الأمنية غير مستقرة في البلد، ألغى معظم السياح رحلاتهم وتوجه والى وجهات بديلة، أما الفترة الممتدة من 2001 الى غاية منتصف 2014 فقد شهدت ارتفاعا كبيرا لأسعار النفط، الأمر الذي وفر الكثير من الأموال الصعبة للخزينة العمومية، مما أدى إلى القيام

[1] ناصر لبنى، القطاع الصناعي الجزائري منذ الاستقلال وسبل تطوره، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد01، برج بوعريريج، الجزائر، 2019، ص ص 91-98.

[2] القانون رقم 16/09 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، الصدور في 2016/08/03.

باستثمارات متنوعة في أيطار البرامج التنموية المسطرة، فشهد القطاع السياحي نتيجة لذلك بعض التحسن في أدائه من خلال تطور إيرادات السياحية خلال هذه الفترة، أما الفترة الزمنية الممتدة من نصف سنة 2014 إلى يومنا هذا فتميزت بتراجع أسعار النفط وتوقف المشاريع الاستثمارية السياحية. وفيما يخص مساهمة القطاع السياحي في التوظيف انحصرت نسبته ما بين 1.43%و2.15% بمتوسط قدره 1.96% وهي نسبة ضعيفة جدا ولا ترقى إلى التوقعات والتقديرات التي يشير لها الخبراء في كل مرة وهي أيضا بعيدة كل البعد عن النسب التي تحققها البلدان الجوار كالمغرب وتونس. كما قدرت نسبته بـ 2% كأقصى مساهمة له في الناتج المحلي وهي نسبة صغيرة جدا مقارنة له بالقدرات التي تمتلكها الدول الجزائرية والبرامج المسطرة لتطوير القطاع. وذلك راجع إلى ضعف عدد السياح الوافدين إلى الجزائر، ضعف التكوين السياحي للعاملين في قطاع السياحي والثقافة السياحية للفرد، قلة وتدبدب الاستثمارات الموجهة للقطاع[1].

على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين أداء القطاع السياحي في الجزائر، وعمل الجزائر على إعادة بعث القطاع السياحي حيث تم صياغة خطة حول تطوير السياحة في أفاق 2030 (**المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030**) [2] في شكل وثيقة المسماة "مخطط أعمال التنمية السياحية المستدامة في الجزائر في أفاق 2010" وبعد سنتين من تنفيذه تم إدخال بعض تعديلات، والمخطط الوطني لتهيئة الاقليم SNAT 2030 المنصوص عليه في القانون رقم 20/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة.

المطلب الثالث: مؤشرات التنويع الاقتصادي في ظل أداء بيئة الاعمال الحالية لاقتصاد الجزائري

أولا: اتجاه الاستثمار العام في الجزائر

تلعب الاستثمارات العامة دورا محوريا في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، حيث الاستثمار المحلي انتقل من معدل 26.97%سنة 1990 إلى 29.56%سنة 2018 من خلال تذبذب نسبته طيلة هذه الفترة وبمتوسط قدر بـ 28.75% وهي نسبة تعكس مدى حجم الاستثمارات التي قامت بها الدولة من اجل التنمية وهو ما يوضحه الشكل (12)، لكنها كانت مشاريع مهددة و عرضة لظاهرة الفساد وسوء التسيير مما أدى حكومة تبني الحوكمة في شؤون التسيير .

1. إستراتيجية الحوكمة الرشيدة في الجزائر:

يشمل منهج الحكم الراشد جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة،كما انه يشمل القطاع العام والقطاع الخاص فهو يضمن للمجتمع استقرارا على كل المستويات وتقيه من مظاهر الفساد بأشكاله المختلفة.

ظهر الاهتمام المتزايد للسلطة الجزائرية لموضوع الحكم الراشد من خلال محاولة الاعتماد ما جاء في دراسات البنك الدولي ومشاريعه حول الحكم الراشد ومحاولة فهم آليات تطبيق الأسس النظرية له، حيث جاء على مستوى

[1] شوقي ناجم ، وسيلة بوقنش، اثر القيمة المضافة للقطاع السياحي على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر، مجلة الباحث، المجلد 21، الجزائر، 2021، ص ص 233-234.

[2] وزارة السياحة والصناعة التقليدية الموقع الإلكتروني للوزارة: www.mta.gov.dz

التنظيمات القانونية والدستورية محاولة التمسك بالمعايير المشتركة المكونة لمنظومة القيم الديمقراطية كاحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ووضع الأسس لبناء دولة ديمقراطية وتعزز العدالة الاجتماعية، ومكافحة ظاهرة الفساد عن طريق إصدار مختلف التشريعات الردعية.[1]

- التنظيمات القانونية والدستورية مرتبطة بمكافحة الفساد: لقد جاء الأمر رقم 01/06الصادر في 20فيفري 2006 بالتدابير القانونية للتصدي للفساد ودعم النزاهة والشفافية وتسهيل وتدعيم التعاون الدولي وتبادل المساعدات التقنية من اجل معالجة مراحل الفساد، وقد حدد القانون الأشخاص المعنيين به.
- انضمام الجزائر والتوقيع على الاتفاقيات الدولية مرتبطة بمكافحة الفساد : انضمت الجزائر كعضو مؤسس في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي انشات في 30نوفمبر 2004 كرابطة إقليمية طوعية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة إلى الآليات المذكورة تم تأسيس بعض الآليات الأخرى للحد من انتشار الفساد مثل اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومحاربته، التي اعتمدها رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي في 12يوليو 2003 إضافة إلى التدابير المتخذة على المستوى الدولي.
- الأجهزة الرقابية المرتبطة بمكافحة الفساد: يبقى التأكيد على مسالة الحد من الفساد بالتجسيد الفعلي للقانون، وضرورة إشراك المجتمع المدني بغرض إضفاء الشفافية والمساءلة في التعامل مع قضايا الفساد عبر كافة الهيئات (اللجنة الوطنية حول الحكم الراشد، الرابطة الجزائرية لمكافحة الفساد، مجلس المحاسبة، المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والرقابة، اللجنة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، لجنة إصلاح هياكل الدولة) وقد تم ديوان مركزي لقمع الفساد أوت 2010 بأمر 10-05 متمم لقانون الوقاية من الفساد، وصدور في تاريخ فيفري 2012 مرسوم رئاسي آخر يعدل ويتمم المرسوم الرئاسي 06-413 الذي يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها و كيفيات سيرها [2].

2. الممارسات الميزانية في الجزائر:

الجزائر تعد من بين الدول الأكثر إسرافا في الإنفاق مما كلفت خزينة الدولة مبالغ باهظة وقد رافقها عجز كبير في الميزانية في اغلب السنوات وهدا راجع إلى السياسة إنفاقية التوسعية نتيجة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر والموضحة في الجدول رقم (01)، وهذا ما يظهر من خلال مؤشر الإسراف في الإنفاق فمن خلاله تبين مدى ارتكاز الاقتصاد الوطني في قيامه على الدعم الحكومي. و اتضح من خلال تقرير مؤشر ضبط الفساد سنة(2016-2008) أن الجزائر قد حصلت على مراتب تتراوح ما بين 99من مجموع الدول 180الى رتبة 112 من مجموع الدول 176 وهذا يعكس أن الإجراءات التي قامت بها السلطات لا تزال غير فعالة خاصة الجزائر التدابير التي اتخذتها من اجل ترشيد الإنفاق والجدول التالي يبين برامج التنمية وحجم الاستثمار المحلي.

[1] صحراوي جمال الدين وعدوكة لخضر وصوان أسماء، دور الحكم الراشد في ترشيد النفقات العامة في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 03، العدد02، مسيلة، الجزائر، 2019، ص 129.
[2] صحراوي جمال الدين وعدوكة لخضر وصوان أسماء، مرجع سبق ذكره، ص ص 129-130.

الجدول رقم (1): معطيات حول برامج التنمية

البرنامج	المبلغ بالدينار
برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	525
البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	14209,9
البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014	15059.5
مجموع ميزانيات التجهيز 2015-2017	6727
مجموع البرامج 2001-2017	36521.4

الشكل رقم (12): اتجاه الاستثمار المحلي في الجزائر

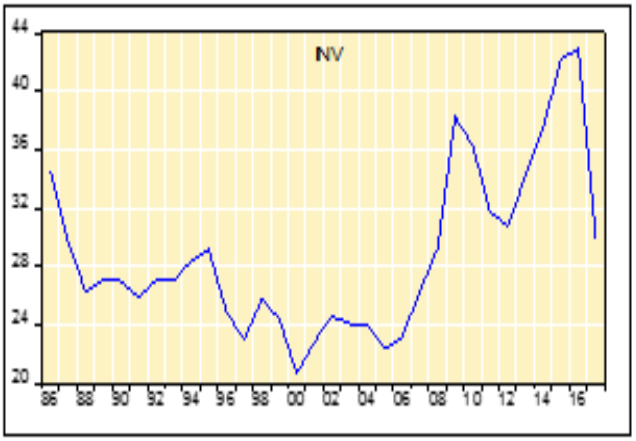

المصدر: تطور مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 2000-2017، مخطط عمل الحكومة، الجزائر، سبتمبر 2017.

المصدر: البنك العالمي (WDI)، مؤشرات التنمية الاقتصادية، الديوان الوطني للإحصائيات.

ثانيا: التنويع الاقتصادي في ظل أداء بيئة الاعمال وحوافز الاستثمار

1. الخصائص المتعلقة ببيئة الاعمال وحوافز الاستثمار:

1.1. الاستثمار الأجنبي

يوجد الكثير من الحوافز التي تتحكم في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة تقديم جميع التسهيلات الائتمانية والإعفاءات الضريبية للمستثمر الأجنبي لتشجيعه على إقامة مشاريعه، مما يتيح فرص التنويع الاقتصادي، والجزائر تعد من بين الدول التي تحاول في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها والاستفادة من مزاياه والجدول التالي يوضح عدد المشاريع الأجنبية ومدى إسهامها في خلق الوظائف خلال الفترة 2003-2019.

الجدول رقم(02): المشاريع الأجنبية الواردة إلى منطقة الدول العربية والجزائر خلال الفترة 2003-2019

الفترة2003-2018				
	عدد المشروعات	التكلفة مليون دولار	عدد الوظائف	عدد الشركات
دول العربية	13894	1204061	2014230	10925
الجزائر	439	75400	116911	356
2019				
دول العربية	1092	60208	/////	815
الجزائر	24	2316	/////	/////

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت،

dhaman.net /ar/research-studies/investment-climate-report-latest/

شهدت عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية اتجاها للنمو من 460 مشروعا سنة 2003الى 1324 مشروعا سنة 2008 ثم شهد هبوطا مع ظهور تداعيات الأزمة المالية العالمية اعتبارا من سنة 2009 إلى غاية 2015 أين بلغت عدد المشاريع 769 ليرتفع إلى 867سنة 2018حيث تم إحصاء عدد المشاريع خلال الفترة (2018-2003)حوالي 13894مشروع وكانت الجزائر قد حظيت بعدد من هده المشاريع والتي قدر بـ 439مشروع أي بنسبة 3.17%خلال الفترة(2018-2003)وهو ما يدل على التحسين النسبي الضئيل في تحسين مناخ الاعمال حيث سجلت سنة 2019 استقطاب 24 مشروع.

2.1. الخصائص المتعلقة ببيئة الأعمال

تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دوره في تعزيز التنمية الاقتصادية، ويعتبر قاطرة للمؤسسات المحلية لتطوير القدرات وإكتساب التكنولوجيا، من خلال مقارنة جودة الأماكن التي تتشكل فيها الفرص والحواجز مع القيود والعراقيل، تعد الجزائر واحدة من الاقتصادات التي تعاني من بيئة أعمال غير مناسبة وغير تنافسية، ومناخ استثماري غير مناسب بالمقارنة مع الدول المجاورة. باستثناء الإمارات العربية المتحدة وقطر فإن تصنيفات تقرير التنافسية العالمية والعربية غير متناسبة مع ثراواتها ومواردها وقدراتها ومقدار الاستثماراتها العمومية. والاشكال التالية توضح مؤشر التنافسية للجزائر مقارنة بمجموعة الدول العربية

الجدول رقم (03) : مؤشر التنافسية لبعض الدول العربية

	2015/2014		2016/2015		2017/2016		2018/2017	
	144 دولة		140 دولة		138 دولة		137 دولة	
	قيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب
السعودية	5.1	24	5.1	25	4.8	29	4.8	30
الكويت	4.5	40	4.6	34	4.5	38	4.4	52
قطر	5.2	16	5.3	14	5.2	18	5.1	25
الامارات	5.3	12	5.2	17	5.3	16	5.3	17
الاردن	4.3	64	4.2	64	4.3	63	4.3	65
مصر	3.6	119	3.7	116	3.7	115	3.9	100
تونس	4	87	3.9	92	3.9	95	3.9	95
الجزائر	4.6	65	4.4	82	4.3	88	4.4	82
المغرب	4.2	72	4.2	72	4.2	70	4.2	71

المصدر: تقارير التنافسية العالمية

نلاحظ من الجدول أن معظم ترتيب الدول العربية لا تحتل مرتبة في مؤشر التنافسشية لتلبية تطلعات والاهداف التنموية الموضوعة من أجل النهوض باقتصاداتها، حيث حققت كل من قطر والامارات مراتب ما بين12 و25 خلال السنوات 2014-2018 وهي تصنيفات تدل على تعزيز ودعم النمو والتنمية مما له تأثير إيجابي على أسوق العمل بها إلا ان بعض الدول حققت مراتب ضمن حدود المتوسطة عالميا مثل السعودية والكويت والمغرب

بينما الجزائر وتونس حققت مراتب تراوحت ما بين 70 و90 عالميا اما مصر ضمن المراتب الاواخر والمتراوحة ما بين 100 و119 عالميا وهي نتائج لا تدعم النمو والتنمية ولا تحسن من وضعية سوق العمل.

2.إصلاح بيئة أداء الاعمال في الجزائر ودورها في التنويع الاقتصادي:

تبعا لتقرير أداء الأعمال لعام 2015 فقد طبقت الدول العربية خلال الفترة ما بين عامي 2005 و 2015 نحو 233 تغيير، معظمها اصلاحات في المؤشرات العشرة الفرعية المكونة للمؤشر العام لبيئة اداء الاعمال، حيث تصدرت مصر بـ 24 اصلاحا وبنسبة 12.2% والمغرب بـ19 اصلاحا وبنسبة 9.6% أما الجزائر فقد طبقت 10 اصلاحات مما يعني استمرارية معناة اقتصادات دول العربية مما يعيق التنويع الاقتصادي حيث مساهمة الامكانيات المتوفرة للاقتصاد الجزائري كانت نسبتها ضئيلة في دعم وحتى مستوى تنافسيتها، واهمها[1]:

1.2. الصناعة:

لقد عرف قطاع الصناعة في الجزائر إستراتيجية قطاعية هادفة إلى زيادة عروض وسائل الداعمة ضمن التنمية المستدامة مع إعطاء الأولوية لتنويع والربط بين مختلف الوسائل وفي هدا الصدد تم تخصيص ميزانية خاصة لدعم هدا القطاع طيلة البرامج التنموية التي شهدتها الجزائر، وما تعكسه المعطيات حول عدد المناصب المستحدثة وحجم المبالغ المالية والمشاريع الممولة من طرف الوكالة لترقية وتطوير الاستثمار التي انشات في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينات والمكلفة بالاستثمار، عدلت هده المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة الترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من 1993الى2000 إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عملا بالأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، أهم الإحصائيات خلال الفترة (2012-2002)، وقد جاء أول قرار لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أين تطور مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق القانون 01-18و17-02 حيث تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية حسب قانون 17-02 الصادر في 10جانفي 2017 الذي عدل القانون 01-18 المؤرخ في 12ديسمبر 2001 شكليا، وترقيتها من خلال وكالتان وطنيتان تمثلت في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتامين على البطالة، ولهذا نسبته 62%من المبالغ المالية الاستثمارية هي قطاع الصناعة وهذا ما يؤكد هيمنة هدا القطاع على جميع المستويات سواء من حيث عدد المشاريع الممولة والتي قدرت ب11% او مناصب الشغل المستحدثة والتي سجلت 35% ليأتي في المرتبة الثانية قطاع البناء والأشغال العمومية والري، أما فيما يخص قطاع النقل فان نسبتها تقدر ب 52% وبقيمة مالية تتساوى مع القيمة المالية لقطاع البناء والأشغال العمومية و الهيدروليك(9%).

2.2. الزراعة:

[1] صحراوي جمال الدين وعدوكة لخضر، التنويع الاقتصادي وآلياته في ظل اصلاح بيئة الاعمال الحالية للاقتصاد الجزائري، مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد02، 2021، ص ص 23-25.

ان هناك زيادة ضئيلة في تطور الصادرات الزراعية و الغذائية، حيث بلغت قيمتها 687.6 مليون دولار أمريكي خلال الفترة 2009-2013 أي ما نسبته 1.26% من الصادرات الكلية، لتشهد بعد ذلك قيمة الصادرات الزراعية والغذائية خلال السنوات المتتالية 2014-2015 تحسنا طفيفا قيمته 2907.9 مليون دولار أمريكي، أي 2.27%من الصادرات الكلية أما فيما يخص الواردات الزراعية والغذائية قيمتها بلغت 16946.8 مليون دولار أمريكي خلال الفترة 2009-2013 ما نسبته 0.3%من الواردات الكلية، وخلال السنوات التي تلتها 2014-2016 لقد عرفت الواردات الزراعية والغذائية انخفاض في قيمتها 58070.9 مليون دولار أمريكي، كل هذه المعطيات تشير إلى ضعف السياسات المنتهجة والمطبقة من طرف الدولة في ترقية الصادرات الزراعية والغذائية وتقليل من وارداتها خاصة في ظل وجود عوائق أمام التصدير والاستيراد التي يمكن توضيحها من خلال مؤشرات تكلفة وسهولة التجارة عبر الحدود في الجزائر.

الجدول (04) : مؤشرات تكلفة وسهولة التجارة عبر الحدود في الجزائر 2017

تكلفة التصدير (الامتثال لقوانين الحدود)	تكلفة التصدير (الامتثال لشروط ومتطلبات المستندة)	تكلفة الاستيراد (الامتثال لقوانين الحدود)	تكلفة الاستيراد (الامتثال للشروط والمتطلبات المستندة)	عدد الأيام اللازمة للتصدير(يوم)	عدد الأيام اللازمة للاستيراد (يوم)	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير(مستند)
118	149	327	249	25	35	400

المصدر: البنك الدولي 2017.

3.2. السياحة:

تعرف التنافسية السياحية على أنها قدرة المؤسسات المنتمية للقطاع السياحي في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق المحلية والدولية، ونجد تقارير عن مستوى تنافسية الدول في مجالات اقتصادية عديدة وكان أحدثها في مجال السياحة والسفر حيث يقيس مدى تنافسية الدول في هدا المجال وذلك من خلال قياس أدائها وتجمع في ثلاث مؤشرات رئيسية وهي الإطار التنظيمي، بيئة الاعمال والبنية الأساسية والموارد البشرية الثقافية والطبيعية.

الجدول رقم(05) : مؤشر الكلي للتنافسية السياحية لدول شمال إفريقيا

	الجزائر		تونس		المغرب	
	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة
2007	3.67	93	4.76	34	4.27	57
2008	3.5	102	4.41	39	3.91	67
2009	3.31	115	4.37	44	3.86	75
2011	3.37	113	4.39	47	3.93	78
2013	3.07	132	///	///	4.03	71
2015	2.93	123	3.5	79	3.81	62

65	3.8	87	3.5	118	3.1	2017
66	3.9	85	3.6	116	3.1	2019

Source : World economic forum, The travel & tourism competivieness reports, 2011-2019

نلاحظ أن المغرب كانت تتصدر باستمرار لدول شمال إفريقيا ترتيبا حيث تحصلت خلال سنة 2019 على المرتبة 66 عالميا، ولتحتل تونس المرتبة 85، أما الجزائر فالملاحظ أنها متواجدة في مؤخرة الترتيب بتصنيفها 123 و118و116 على التوالي في التقرير الأخيرة 2015-2017-2019 وهذا يعكس مدى ضعف القدرة التنافسية للقطاع السياحي في الجزائر مقارنة بدول شمال إفريقيا أو الدول العربية، أما تصنيف المؤشرات الفرعية للسياحة في الجزائر حيث صنف مؤشر فرعي للموارد البشرية في الرتبة 123 سنة 2015 ضمن مؤشر بيئة الاعمال والبنية التحتية وبدرجة 2.3 في التقرير الأخير، وكذا مؤشر الإطار التنظيمي في المرتبة 134 وبدرجة 3.6 ضمن المراتب الأخيرة و بهذا الجزائر متأخرة عن التنمية السياحة.

الجدول رقم (06) : مؤشرات الفرعية لتنافسية قطاع السياحي في الجزائر

2019	2015	2013	2011		السنوات
3.6	3.59	3.3	3.87	*	الإطار التنظيمي
134	122	134	112	**	
2.3	2.19	2.66	2.89	*	بيئة الاعمال والبنية التحتية
115	122	126	112	**	
2.1	2.04	3.25	3.35	*	الموارد البشرية الثقافية والطبيعية
90	90	123	116	**	

Source : World economic forum, The travel & tourism competivieness reports, 2011-2019

المبحث الثاني: دراسة قياسية لدور الإصلاحات (اقتصادية وهيكلية ومؤسساتية) في دعم التنويع الاقتصادي في ضمن بيئة الاعمال الجزائرية 1990-2021

المطلب الأول: منهجية التكامل المشترك لجوهانسن

أولا: الاستقرارية

1. مفهوم الاقتصاد القياسي

استخدم مصطلح الاقتصاد القياسي لأول مرة سنة 1926 من طرف الاقتصادي النرويجي Rangar A.K.Frisch الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد[1]، يعني الاقتصاد القياسي بالمعنى المختصر "القياس الاقتصادي"، وعلى الرغم من أن القياس هو جزء مهم من الاقتصاد القياسي، إلا أن نطاق هذا الأخير هو أوسع من ذلك بكثير[2]، وتتمثل أهدافه الأساسية في اختبارات وتفسيرات عديدة[3].

2. الانحدار الخطي: طريقة المربعات الصغرى العادية

ينقسم إلى نوعين: الانحدار الخطي البسيط والذي يقيس العلاقة الخطية بين متغيرين أحدهما تابع والآخر مستقل، والانحدار الخطي المتعدد الذي يقيس العلاقة الخطية بين متغير تابع واحد وعدة متغيرات مستقلة.

3. إستقرارية السلاسل الزمنية:

وتعتبر بيانات السلاسل الزمنية من أهم أنواع البيانات[4] التي تستخدم في الدراسات التطبيقية خاصة تلك التي تعتمد على بناء نماذج الانحدار لتقدير العلاقات الاقتصادية، وهذه الدراسات تفترض أن تكون السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة، ذلك لأنه في حالة غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار المتحصل عليه من متغيرات هذه السلاسل غالبا ما يكون انحدارا زائفا "Spurious Regression" أي لا معنى له، ويتضح ذلك من خلال ارتفاع قيمة معامل التحديد R^2، زيادة المعنوية الإحصائية للمعلمات المقدرة بدرجة كبيرة، إضافة إلى ظهور مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي[5].

2.3. اختبارات الاستقرارية:

يوجد هناك عدد من المعايير التي تستخدم في اختبار صفة الاستقرار أو السكون في السلسلة الزمنية، وتتمثل هذه المعايير في:

---

[1] Humberto Barreto, Frank M. Howland ;"Introductory Econometrics : Using Monte Carlo Simulation With Microsoft Excel ";Cambridge Université Press ; New York ; U .S.A ;2006 ;p.10

[2] Damodar N. Gujarati ; "Basic Econometrics ";4th ed. ;The McGraw-Hill Companies ; U.S.A ;2004 ;p.1

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسي: بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية،2005، ص10.

[4] Régis Bourbonnais, Michel Terraza ;"Analyse des séries temporelles : Applications à l'économie et à la gestion ";3éme éd ;Dunod ;Paris ;2010 ;p.5

[5] عبد القادر محمد عبد القادر عطية،" الحديث في الاقتصاد القياسي: بين النظرية والتطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص643.

1.2.3 دالة الارتباط الذاتي (ACF): Autocorrelation Function

2.2.3 اختبارات جذر الوحدة: Unit Root Teste

اختبارات جذر الوحدة لا تسمح فقط بالكشف عن وجود عدم الاستقرارية، وإنما تسمح أيضا بتحديد نوع عدم الاستقرار (السيرورة TS أو DS)، وبالتالي إيجاد الطريقة الأفضل لجعل السلسلة مستقرة[1]، فالسلاسل الزمنية غير المستقرة يمكن تحويلها إلى سلاسل مستقرة إما عن طريق حساب التفاضل أو الفرق (سلاسلDS) أو عن طريق حساب انحراف السلسلة بالنسبة للاتجاه العام (سلاسل TS)، وبالتالي يمكن التمييز بين نوعين من السلاسل غير المستقرة: السلاسل من نوع DS والسلاسل من نوع TS.

2.2.2.3 اختبار ديكي فولار الموسع (Augmented Dicky Fuller)

يقوم افترض اختبار Dickey –Fuller الموسع (ADF) على مبدأ توسيع المعاملات الثلاثة السابقة وذلك بإضافة عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية p للمتغير التابع y_t، والذي يأخذ بعين الاعتبار مشكلة الارتباط التسلسلي بين الأخطاء، من المهم تحديد درجة التأخر p المناسبة للمتغير التابع، حيث يمكن تحديد طول فترة التأخر p وفقا لمعيار Akaike (AIC)، أو معيار Schwarz (SC).

ثانيا: التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ

إن دراسة المتغيرات غير المستقرة واستخدامها في تقدير نماذج الانحدار ليس بالضرورة أن يؤدي إلى انحدار زائف"Spurious Régression"، حيث أنه وجد أن بواقي النموذج المقدر هي مستقرة، فإن ذلك يعني أن هذه المتغيرات تتميز بخاصية التكامل المتزامن أو المشترك "Co-integration"، أي تربط بينها علاقة توازن طويلة الأجل، ومن ثم فإن الانحدار المقدر يكون لم معنى في المدى الطويل.

وقد اعتبر العديد من الاقتصاديين أن تحليل التكامل المتزامن الذي قدمه Grangerç(1983)، Engle و Granger(1987) يمثل أحد المفاهيم الجديدة في مجال الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية[2].

1. مفهوم التكامل المتزامن:

يشير التكامل المتزامن "Co-integration" إلى ترافق سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن[3]، وعلى الرغم من أن السلاسل نفسها قد تحتوي على اتجاهات عشوائية (أي قد تكون غير مستقرة) إذا أخذت كل على حدى، إلا أنها ستتحرك معا بشكل وثيق عبر الزمن.[4]

وقد عرف R .F.Engle و C.W.J.GrangeR (1987) التكامل المتزامن كما يلي:

---

[1] Régis Bourbonnais ;"Econométrie ";op.cit ;p.246

[2] Régis Bourbonnais ;op.cit ;p.295

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، " الحديث في الاقتصاد: بين النظرية والتطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص670

[4] R.I.D.Harris ;"Using Cointegration Analysis in Econometric Modelling ";Prentice Hall ; Harlow,England ;1995 ;p.22

تربط بين عناصر الشعاع X_t ذو بعد k علاقة تكامل متزامن من الدرجة (d,b)، ويرمز لها $X_t \rightarrow CI(d,b)$ ، إذا كانت جميع عناصر X_t متكاملة من الدرجة d كل على حدى، وإذا كانت هناك تركيبة خطية واحدة على الأقل غير زائفة Z_t لهذه المتغيرات، والتي تكون متكاملة من الدرجة $(d-b)$مع $b>0$ ، أي:

$$Z_t = a'X_t \rightarrow I(d-b)$$

يسمى الشعاع شعاع التكامل المتزامن "The Cointegrating Vector".

من خلال هذا التعريف، يمكن استخلاص شروط التكامل المتزامن، والتي تتمثل فيما يلي:

- يجب أن تكون جميع السلاسل متكاملة من نفس d (على الرغم من أن بعض الكتابات الأخيرة حول التكامل تسمح بوجود درجات مختلفة للتكامل)، هذا الشرط المسبق لا يعني بالضرورة أن جميع السلاسل ذات نفس درجة التكامل تتميز بخاصية التكامل المتزامن.
- أن تكون هناك تركيبة خطية واحدة على الأقل لهذه السلاسل، والتي تسمح بالحصول على سلسلة ذات درجة تكامل أقل.

2. التكامل المتزامن بين k متغير وتقدير نموذج تصحيح الخطأ[1]:

في إطار نموذج اقتصادي ذو k متغير مفسر:

$$y_t = \beta_0 + \beta_1 x_{1t} + \beta_2 x_{2t} + \cdots + \beta_k x_{kt} + \varepsilon_t$$

إذا كانت المتغيرات y_t و x_{kt} غير مستقرة، ومتكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ مثلا، فإن هناك إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن، حيث أنه إذا كانت هناك تركيبة خطية مستقرة لهذه المتغيرات، فإنه يمكن القول أنها تشكل علاقة تكامل متزامن.

تقدير النموذج بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) يسمح بحساب المتبقي:

$$e_t = y_t - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 x_{1t} - \cdots - \hat{\beta}_k x_{kt}$$

إذا كانت سلسلة البواقي مستقرة، فإنه يتم قبول فرضية التكامل المتزامن بين المتغيرات.

يعطى شعاع التكامل المتزامن بواسطة: $\left[1, -\hat{\beta}_0, -\hat{\beta}_1, \cdots, -\hat{\beta}_k\right]$

ولكن، في الواقع فإن حالة عدة متغيرات تعتبر أكثر تعقيدا مقارنة بحالة متغيرين فقط وذلك بسبب وجود عدة احتمالات أو إمكانيات لتركيبات التكامل المتزامن، فمثلا، إذا كانت المتغيرات y_t ، x_{1t} ، x_{2t} و x_{3t} متكاملة مثنى مثنى"Par paires"، أي:

$$y_t, x_{1t} \rightarrow CI(1,1) \quad \text{و} \quad x_{2t}, x_{3t} \rightarrow CI(1,1)$$

وتركيبتا الخطية متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$ (أي مستقرة)، يكون لدينا:

$$e_t^1 = y_t - \hat{a}_0 - \hat{a}_1 x_{1t}$$
$$e_t^2 = x_{2t} - \hat{Y}_0 - \hat{Y}_1 x_{3t}$$

وبالتالي:

[1] Régis Bourbonnais ;op.cit ;p.304-306

$$e_t = e_t^1 + e_t^2 = y_t - \hat{a}_0 - \hat{a}_1 x_{1t} + x_{2t} - \hat{Y}_0 - \hat{Y}_1 x_{3t} \rightarrow I(0)$$

وفي هذه الحالة، يمكن الحصول على شعاع آخر للتكامل المتزامن: $\left[1, \hat{a}_0 - \hat{Y}_0, -\hat{a}_1, 1, -\hat{Y}_1\right]$

وبصفة عامة، في إطار نموذج يضم k متغير مفسر (أي (k+1) متغير في المجموع)، فإنه يمكن إيجاد k شعاع للتكامل المتزامن، وتكون هذه الأشعة مستقلة خطيا. عدد أشعة التكامل المتزامن المستقلة خطيا تسمى رتبة التكامل المتزامن.

ومن الناحية التطبيقية، من أجل اختيار إمكانية وجود تكامل متزامن بين عدة متغيرات، فإنه ينبغي أولا اختبار علاقة التكامل المتزامن على مجموع (k+1) متغير، وفي حالة وجود تكامل متزامن، يتم اختبار هذه العلاقة بالنسبة لكل تركيبة بين المتغيرات.

عند تقدير نموذج تصحيح الخطأ في حالة وجود عدة متغيرات، فإنه يتم الأخذ بعين الاعتبار حالتين:

- وجود شعاع تكامل متزامن وحيد.
- وجود عدة أشعة تكامل متزامن.

إذا كان شعاع التكامل المتزامن وحيدا، فإنه يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام طريقة Engle و Granger ذات مرحلتين:

المرحلة 1: التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) للعلاقة الطويلة الاجل وحساب المتبقي:

$$e_t = y_t - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 x_{1t} - \cdots - \hat{\beta}_k x_{kt}$$

المرحلة 2: التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية لعلاقة النموذج الديناميكي (العلاقة القصيرة الأجل):

$$\Delta y_t = a_1 \Delta x_{1t} + a_2 \Delta x_{2t} + \cdots + a_k \Delta x_{kt} + Y_1 e_{t-1} + u_t$$

المعامل a_1 الذي يمثل سرعة التعديل للعودة إلى التوازن (قوة العودة إلى التوازن) يجب أن يكون سالبا ومعنويا كما في حالة وجود متغير مفسر واحد.

ولكن، في كثير من الأحيان تكون هناك عدة أشعة تكامل متزامن، وبالتالي فإن طريقة (Engle-Granger) تعتبر غير ملائمة في هذه الحالة. إضافة إلى ذلك، مقدرات طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) غير ثابتة مهما كان شعاع التكامل المتزامن.

3. اختبار علاقة التكامل المتزامن: طريقة Johansen (1988):

إن الأسلوب الذي اقترحه soren Johansen (1988) هو عبارة عن تقدير باستخدام طريقة الإمكان الأعظم "Maximum Likelihood" للمعادلة (4.23) الخاصة بـ ΔY_t والتي تعتبر الشرط

$$\prod = +a\beta'$$.[1]

وقد قدم Johansen اختبارين لتحديد عدد علاقات التكامل المتزامن استنادا إلى القيم الذاتية لمصفوفة يتم حسابها عبر مرحلتين:

[1] Gebhard Kirchgassner, Jürgen Wolters ;"Introduction to Modern Time Series Analysis ";Springer-Verlag Berlin Heidelberg ; New York ;2007 ; p.222

المرحلة 1: حساب البواقي u_t و v_t حيث تمثل u_t و v_t مصفوفات البواقي ذات بعد (k,n) مع:

k: عدد المتغيرات، n :عدد المشاهدات.

المرحلة 2: حساب المصفوفة التي تمكن من حساب القيم الذاتية.

أ- اختبار الأثر Trace Test:

انطلاقا من هذه القيم الذاتية، يتم حساب إحصائية Trace :

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^{n} Ln(1-\lambda_i)$$

مع: n- عدد المشاهدات، $-\lambda_i$ القيمة الذاتية i للمصفوفة M ، k- عدد المتغيرات، r- رتبة للمصفوفة [1].

يقوم اختبار الأثر "Trace Test" باختبار الفرضية العدمية التي تفيد بأن هناك r شعاع تكامل متزامن على الأكثر أي أن رتبة المصفوفة $\prod$ هي أقل من أو تساوي r مقابل الفرضية البديلة التي تنص في هذه الحالة على أن هناك أكثر من r شعاع تكامل متزامن [2].

تتبع إحصائية الأثر "Trace Statistics" توزيعا احتمالية (مشابه لـ x^2) تم جدولته باستخدام أسلوب المحاكاة من طرف Johansen و Juselius (1990) [3].

ويستخدم هذا الاختبار كالآتي:

- رتبة المصفوفة $\prod$ تساوي 0 (r=0) ، أي: r=0 : H_0 ، إذا تم رفض الفرضية H_0 ، نمر إلى الاختبار التالي، وفي الحالة العكسية، يتوقف الإجراء ورتبة المصفوفة هي r=0 (حيث أنه إذا كانت قيمة λ_{trace} المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة المأخوذة من الجدول، يتم رفض الفرضية H_0).
- رتبة المصفوفة $\prod$ تساوي 1 (r=1) ، أي: r=1 : H_0 مقابل $H_1: r > 1$ ، إذا تم رفض الفرضية H_0 ، نمر إلى الاختبار التالي.
- رتبة المصفوفة $\prod$ تساوي 2 (r=2) ، أي: $H_0: r = 2$ مقابل $H_1: r > 2$ ، إذا تم رفض الفرضية H_0 ، نمر إلى الاختبار التالي، وهكذا.

وإذا تم الاستمرار في رفض الفرضية H_0 ،يتم في الأخير اختبار الفرضية $H_0: r = k-1$ مقابل $H_1: r =$ k ،وإذا تم رفض الفرضية H_0 ، فإن رتبة المصفوفة إذن هي r=k ، وبالتالي، لا توجد علاقة تكامل متزامن لأن المتغيرات هي كلها مستقرة I(0) .

ب. اختبار القيمة الذاتية العظمى Maximum Eigenvalue Test:

---

[1] Régis Bourbonnais ; " Économétrie" ; op.cit ; p.309

[2] Haiyan Song, Stephen F. Witt, Gang Li ;"The Advanced Econometrics of Tourism Demand ";op.cit ;p.129

[3] Soren Johansen, Katarina Juselius ;" Maximum Likelihood estimation and Inférence on Cointegration with Applications to the Demand for money "; Oxford Bulletin of Economic and Statistics ;vol.52 ;1990 ;pp.169-210

يعطى الاختبار الثاني الذي اقترحه Johansen بواسطة الإحصائية[1]:

$$\lambda_{max} = -n\, Ln(1 - \lambda_{r+1}) \;\; r = 0,1,2, \ldots$$

يسمح هذا الاختبار بالتأكد من صحة الفرضية العدمية H_0 التي تفيد بأن هناك r شعاع تكامل متزامن مقابل الفرضية البديلة التي تفيد بأن هناك (r+1) شعاع تكامل متزامن.

يتم إجراء اختبار القيمة الذاتية العظمى بنفس طريقة إجراء الاختبار السابق (اختبار الأثر).

قدم Johansen و Juselius (1990) جدولا للقيم الحرجة لكل الإحصائيتين، كما قدم كذلك Osterwald-Lenum (1992) مجموعة أكثر اتساعا من القيم الحرجة لاختبار Johansen.

وبصفة عامة، إذا كانت قيمة إحصائية الاختبار أكبر من القيمة الحرجة المأخوذة من جداول Johansen ، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على أن هناك r شعاع تكامل متزامن لصالح الفرضية البديلة التي تفيد بأن هناك (r+1) شعاع تكامل متزامن (من أجل λ_{max}) أو أكثر من r شعاع تكامل متزامن (من أجل λ_{trace}).

يمكن تلخيص الخطوات الأساسية لتقدير نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM) فيما يلي:

1) تحديد عدد فترات التأخر p للنموذج حسب معايير AIC أو SC .

يتم حساب معايير AIC(p) و SC(p) بالطريقة التالية:[2]

$$AIC(p) = Ln[det|\sum_e|] + \frac{2k^2p}{n}$$

$$SC(p) = Ln[det|\sum_e|] + \frac{k^2p\; In(n)}{n}$$

حيث: k: عدد متغيرات النظام، n: عدد المشاهدات، p: عدد فترات التأخر.

$\sum_e$: مصفوفة التباينات و التباينات المشتركة لبواقي النموذج.

يتم اختبار فترة التأخر p التي تقوم بتدنية قيمة معيار AIC أو معيار SC.

2) تقدير المصفوفة $\prod$ ، حيث يسمح اختبار Johansen بتحديد عدد علاقات التكامل المتزامن.

3) تحديد علاقات التكامل المتزامن، أي العلاقات الطويلة الأجل بين المتغيرات.

4) تقدير بواسطة طريقة الإمكان الأعظم نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي، والتحقق من صحته باستخدام الاختبارات المعتادة: اختبار معنوية المعاملات، والتحقق من أن البواقي تمثل تشويش أو اضطراب أبيض (white Noise) عن طريق إجراء اختبار Ljung-Box[3].

وفي الأخير، يمكن القول أن طريقة Johansen تدرس علاقة التكامل المتزامن في الانظمة المتعددة المتغيرات، حيث تكون هناك على الأقل سلسلتين متكاملتين من نفس الدرجة، وفي الواقع تعتبر هذه الطريقة أقوى من طريقة

[1] Régis Bourbonnais ; " Économétrie" ; op.cit ; p.311
[2] Régis Bourbonnais ; op.cit ; p. 277-278
[3] Régis Bourbonnais ; " Économétrie" ; op.cit ; p.312

Engle-Granger، ولكن، لدى هذين الاختبارين أهدافا مختلفة، فاختبار Johansen يبحث عن التركيبة الخطية التي تكون أكثر استقرارا، في حين أن اختبارات Engle-Granger والتي تقوم على طريقة المربعات الصغرى العادية "OLS" تسعى إلى الحصول على تركيبة خطية مستقرة والتي يكون لها أدنى تباين "Minimum Variance" [1].

وبصفة عامة، اختبار Johansen هو أكثر إفادة من اختبار Engle-Granger لأنه يحدد جميع علاقات التكامل المتزامن الممكنة، ويستخدم عادة من أجل المشاكل الاقتصادية حيث تكون هناك العديد من المتغيرات في النظام.

4. الاختبارات التشخيصية لنموذج تصحيح الخطأ:

1.4. اختبارات الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين Heteroscedasticity:

هناك العديد من الاختبارات التي تستخدم من أجل الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين[2]، من بينها:

1.1.4. اختبار Goldfeld-Quandt:

قدم Goldfeld و Quandt (1965) اختبار لعدم ثبات التباين "Heteroscedasticity"، والذي يعتبر بسيطا غلى حد ما حيث يستخدم على نطاق واسع. ولكن ، هذا الاختبار يشترط أن الباحث يعرف مسبقا المتغير الذي يكون مصدرا لعدم تجانس أو ثبات التباين.

2.1.4. اختبار ARCH:

النماذج من نوع ARCH (Autoregressive Conditional Heteroscedasticity) تسمح بنمذجة السلاسل الزمنية التي لديها تقلب (أو تباين أو تغيير) لحظي يعتمد على الماضي، كما يمكن كذلك إجراء تنبؤ ديناميكي للسلسلة الزمنية من حيث المتوسط والتباين.

يستند هذا الاختبار سواءا على اختبار Fischer الكلاسيكي، أو على اختبار مضاعف لاغرانج (LM).

تتمثل الخطوات الأساسية لهذا الاختبار فيما يلي:

1) حساب بواقي نموذج الانحدار (e_t). 2) حساب مربع البواقي (e_t^2).

3) إجراء انحدار ذاتي لمربع البواقي ذات تأخيرات p ، حيث يتم الاحتفاظ بالتأخيرات المعنوية فقط،

2.5. اختبارات الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

يشير مصطلح الارتباط الذاتي بصفة عامة إلى وجود ارتباط بين القيم المشاهدة[3]، وتمثل فرضية إستقلال الأخطاء عن بعضها البعض إحدى الفرضيات الهامة لطريقة المربعات الصغرى العادية، وهي تعني أن الخطأ العشوائي المتعلق بمشاهدة معينة لا بد أن يكون مستقلا عن الخطأ المتعلق بأي مشاهدة أخرى، ويعبر عن ذلك بأن

[1] Carol Alexander ;"Market Risk Analysis :Practical Financial Econometrics ";Vol. II ;Johan Wiley & Sons Ltd. ;England ;2008 ;p.235

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية،" الحديث في الاقتصاد القياسي: بين النظرية والتطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص ص 496-498

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية،" الحديث في الاقتصاد القياسي: بين النظرية والتطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص440

قيمة معامل الارتباط (أو التباين المشترك) بين القيم المتتالية للحد العشوائي تكون مساوية الصفر، وهناك عدة اختبارات يمكن استخدامها للكشف عن وجود الارتباط التسلسلي بين الاخطاء، من بينها:

1.2.5. اختبار Durbin-Watson:

يسمح اختبار Durbin-Watson (DW) بالكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى

2.2.5. اختبار Breusch-Godfrey (BG):

لتجنب بعض نقائص اختبار Durbin-Watson (DW) للارتباط الذاتي، قدم كل من Breusch و Godfrey اختبارا عاما للارتباط الذاتي[1]، حيث يستند هذا الاختبارFisher على اختبار أو اختبار مضاعف لاغرانج "LM Test"، وهو يسمح بالكشف عن الارتباط الذاتي ذو رتبة أعلى من 1 (الواحد)، ويبقى ساري المفعول في حالة وجود متغير تابع (متغير مفسر) مؤخر بفترات زمنية كمتغير مفسر.

تتمثل الفكرة العامة لهذا الاختبار في البحث عن علاقة معنوية بين المتبقى ونفس المتبقى المؤخر بفترات زمنية.

3.5. اختبارات التوزيع الطبيعي:

من أجل تشكيل فترات الثقة للتنبؤ، وكذلك من أجل إجراء اختبارات Student على المعلمات، يجب أن يتم التحقق من الاخطاء تتبع التوزيع الطبيعي. اختبار Jarque-Bera (1984)، والذي يستند على المفهوم الخاص بـ Skewness (عدم التماثل) و Kurtosis (التفلطح)، يسمح بالتحقق من أن الأخطاء تخضع للتوزيع الطبيعي.

المطلب الثاني: نموذج الدراسة

أولا: صياغة النموذج القياسي

تعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يجتمع عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه، فإن التنويع الاقتصادي ووفق ما جاء ضمن الدراسات السابقة مثل دراسة كل من قريجيج بن علي و وزايري بلقاسم، ودراسة مدوري حادة ومكيديشي محمد ودراسة أحمد عدنان الطيط واخرون، إضافة الى دراسة ثورفالدور جيلفاسون الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي

[1] Damodar N. Gujarati ;op.cit ;p.472

من التبعية الى التنويع، تم صياغة نموذج التنويع بدلالة الائتمان المقدم للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر، والتضخم، والاستثمار المحلي، في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2021 على النحو التالي:

$$EDIV_t = f(INV_t، INF_t، FDI_t، CSP_t) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

ومع افتراض خطية العلاقة بين المتغيرات يكتب النموذج كما يلي:

$$EDIV_t = \alpha + \beta_1 FDI_t + \beta_2 CSP_t + \beta_3 INV_t + \beta_4 INF_t + \varepsilon_t \ldots\ldots (2)$$

$$(+) \qquad (+.-) \qquad (+) \qquad (-)$$

حيث أن[1]:

$EDIV$: مؤشر مركب للدلالة على التنويع الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، العمالة، إيرادات الميزانية).

CSP: الائتمان المقدم للقطاع الخاص دلالة على الإصلاحات الهيكلية.

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر دلالة على الإصلاحات المؤسساتية.

INF: معدل التضخم دلالة على الاستقرار الاقتصادي.

INV: الاستثمار المحلي دلالة على الإصلاحات الاقتصادية.

ثانيا: توصيف النموذج

الجدول رقم (07): توصيف النموذج

	EDIV	FDI	CSP	INV	INF
Mean	7.640522	0.931759	89.57904	28.74751	7.146893
Median	8.199711	0.939943	81.82493	26.32475	4.524212
Maximum	8.765817	2.033266	151.8572	42.89893	31.66966
Minimum	5.027165	-0.324217	50.92593	20.67724	0.339163
Std. Dev.	1.130526	0.626668	28.58137	6.377211	7.764589
Skewness	-0.852412	-0.052439	0.681052	0.905302	2.041423
Kurtosis	2.547512	2.410379	2.346272	2.668642	6.177096
Jarque-Bera	3.240801	0.373596	2.377800	3.529254	27.87872
Probability	0.197819	0.829611	0.304556	0.171251	0.000001
Sum	191.0131	23.29398	2239.476	718.6878	178.6723
Sum Sq. Dev.	30.67414	9.425093	19605.48	976.0516	1446.932
Observations	25	25	25	25	25

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول (07) نلاحظ متوسط قيمة التنويع بلغت 8.19 خلال الفترة (1990-2021)، بينما المتغيرات المستقلة تراوح المتوسط ما بين (0.93 الى 89.57)، اما الانحراف المعياري للتنويع بلغ قيمته 1.13 لنفس الفترة وقد سجل اعلى قيمة له 28.58 للمتغير CSP، ونلاحظ أيضا أن متغيرات الدراسة تتبع توزيع طبيعي عادة (Prob Jarque-Bera> % 5)، ما عدا متغير التضخم.

[1] بيانات المتغيرات تم الحصول عليها من الديوان الوطني للاحصائيات، البنك العالمي (WDI)، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت.

– مصفوفة الارتباط:

الجدول رقم (08): مصفوفة الارتباط

	EDIV	FDI	CSP	INV	INF
EDIV	1				
FDI	0.41	1			
CSP	0.59	0.07	1		
INV	0.48	-0.07	0.72	1	
INF	-0.67	-0.53	-0.17	-0.05	1

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول (08) نلاحظ انه يوجد ارتباط ضعيف ما بين المتغيرات (اقل من 0.05) ما عدا ما بين التنويع والائتمان الممنوح الذي يفوق 5%، إضافة الى التضخم والتنويع وبعلاقة عكسية.

ثالثا: الاستقرارية

ومن أجل التأكد من شرط تطبيق اختبار جوهانسون و المتمثل في درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، بحيث يجب أن تكون درجة تكامل المتغيرات I(1)، لتحديد درجة تكامل المتغيرات التي تظهر في هذا النموذج، يتم استخدام اختبار ديكي فولار الموسع (Augmented Dicky Fuller)، لجذر الوحدة.

الجدول رقم (09): اختبار جذر الوحدة لسلسلة متغيرات النموذج باستخدام ADF

المتغيرات	سلسلة في المستوى		سلسلة الفروقات	
	ADF^C	الاحتمال	ADF^C	الاحتمال
EDIV	-2.38	0.1555	-8.89	0.0000
FDI	-2.95	0.0531	-6.56	0.0000
CSP	-2.45	0.1361	-7.09	0.0000
INV	-1.69	0.4207	-3.88	0.0069
INF	-1.53	0.5001	-5.60	0.0001

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول أعلاه الخاص باختبار ديكي فولار الموسع (Augmented Dicky Fuller) لجذر الوحدة يتضح أن قيمة إحصائية ADF اكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% بالنسبة لجميع السلاسل الأصلية الخاصة بالمتغيرات وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية لوجود جدر الوحدة، أي ان هذه السلاسل تعتبر غير مستقرة عند المستوى.

وعند أخذ سلاسل الفروق الأولى لجميع المتغيرات التي سبق ذكرها يتضح بان قيمة إحصائية ADF هي اقل من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية لجذر الوحدة، مما يعني أن جميع السلاسل الأصلية محل الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

اذن أكد اختبار ديكي فولار الموسع (Augmented Dicky Fuller) لجذر الوحدة أن جميع السلاسل الأصلية مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى I(1)، وبالتالي يمكن المرور إلى إجراء اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen وJuselius(1990)على هذه المتغيرات.

رابعا: اختيار درجة التأخير(طول فترة التأخير)

قبل إجراء اختبار التكامل المشترك لابد من تحديد فترات التباطؤ الزمني المناسبة (Lag Length) كون النتائج المستخرجة حساسة بشكل كبير لعدد فترات التباطؤ اللازمة لإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ، والتي تحدد عن طريق معايير المعلوماتية (HQ, SC,AIC) حيث يمثل AIC (Akaike Information Criterion)، SBC (Schwarz Bayesian Criterion) و HQ (Quinn Criterion) لاربع نماذج أشعة انحداريه ذاتية VAR(p=0,1,2,3,4)

الجدول (10): معايير اختبار درجة تأخر VAR.

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-275.1008	NA	3710.393	22.40806	22.65184	22.47568
1	-209.9827	98.97971*	157.1142	19.19862*	20.66127*	19.60429
2	-186.2123	26.62283	228.1285	19.29699	21.97851	20.04073
3	-134.1762	37.46602	61.95741*	17.13410	21.03450	18.21590*

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

* تشير الى فترة الابطاء المختارة بواسطة المعيار.

يتضح من خلال الجدول اعلاه أن درجة التأخير المثلى هي (1) وذلك حسب معيار SC ومعيارLR ومعيار AIC لأنها تحقق أدنى قيمة، وبالتالي فان هذه القيمة تمثل فترة الإبطاء الملائمة لنموذج لاسيما بالنظر إلى صغر حجم العينة.

خامسا: منهجية التكامل المشترك لجوهانسون (Johansen Test)

يتم إستخدام اختبار Johansen – Juselius لأنه يأخذ بعين الاعتبار العينات الصغيرة وكذا يحدد عدد علاقات التكامل المشترك الموجودة، وينطوي هذا الاختبار على تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) Vector Autoregressive model، باستخدام دالة الإمكانية العظمى Maximum Likelihood Function، ويفترض هذا الاختبار وجود P من المتغيرات الاقتصادية في شعاع الانحدار الذاتي من الدرجة K.

ويمكن تحديد عدد التكامل المشترك باستخدام الاختبارات التالية:

أ-اختبار الأثر Trace (مجموع عناصر قطر المصفوفة).

ب-اختبار القيمة الذاتية العظمى Maximum Eigen Values Test.

الجدول رقم (11) : اختبار التكامل المشترك لجوهانسون (Johansen)

اختبار الامكانية العظمى لجوهانسون	اختبار الأثر لجوهانسون

الفرضية العدمية	القيم الذاتية	إحصائية الأثر	القيمة الحرجة عند 0.05	الفرضية العدمية	إحصائية القيمة الذاتية العظمى	القيمة الحرجة عند 0.05
r=0*	0.79	91.63	69.81	**r=0***	41.29	33.87
r=1*	0.56	50.33	47.85	**r=1**	21.86	27.58
r=2	0.43	28.47	29.79	**r=2**	14.63	21.13
r=3	0.31	13.84	15.49	**r=3**	9.66	14.26
r=4*	0.14	4.18	3.84	**r=4***	4.18	3.84

r تشير إلى عدد أشعة التكامل المشترك

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

1. اختبار الأثر Trace Test:

من خلال الجدول (11)، تشير نتائج الأثر إلى رفض الفرضيات العدمية التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المتزامن عند السطر الاول (r=0)، وكذا عدم جود علاقة للتكامل المتزامن عند (r=1)، على التوالي وذلك لأن قيمة إحصائية الأثر λ_{trace} عند هذه الفرضيات أكبر من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 5%، في حين أنه يتم قبول الفرضية العدمية التي تفيد بوجود علاقة للتكامل المتزامن عند (r=2) نظرا لكون قيمة إحصائية الأثر λ_{trace} والتي تساوي 28.47 وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار البالغة 29.79 عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني أن رتبة المصفوفة $\prod$ تساوي 2 أي (r=2).

وبالتالي يظهر اختبار الأثر وجود علاقة للتكامل المتزامن بين المتغيرات.

2. اختبار القيمة الذاتية العظمى Maximum Eigen Values Test:

تشير نتائج اختبار القيمة الذاتية العظمى الموضحة في الجدول (10) إلى رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المتزامن (r=0) و ذلك لأن إحصائية القيمة الذاتية العظمى λ_{max} تساوي 41.29 وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار والتي تساوي 33.87 عند مستوى معنوية 5%، في حين يتم قبول الفرضية العدمية الموالية التي تفيد بوجود علاقة واحدة على الأكثر للتكامل المتزامن (r=1) نظرا لكون إحصائية القيمة الذاتية العظمى λ_{max} والتي تساوي 21.86 وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار والبالغة 27.58 عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني أن رتبة المصفوفة $\prod$ تساوي 1 أي (r=1)، وبالتالي يشير هذا الاختبار إلى وجود علاقة واحدة للتكامل المشترك بين المتغيرات.

إذن، نلاحظ أن كلا الاختبارين (اختبار الأثر واختبار القيمة الذاتية العظمى) قد توصلا إلى رفض الفرضية العدمية التي تفيد بعدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك (r=0)، فكلاهما يشيران إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، واستنادا إلى الأدبيات الأكاديمية، ليس هناك معيار محدد متفق عليه يتم على أساسه تفضيل أحد هذين الاختبارين، ولكن أشار عدد من الكتاب الى تفضيل الاعتماد على النتائج الخاصة باختبار القيمة الذاتية العظمى، وذلك لأسباب معينة، فمثلا فضل Johansen و Juselius (1990) اختبار القيمة الذاتية

العظمى لان لديه أداء أفضل مقارنة باختبار الأثر[1]، واعتبر Banerje وآخرون (1993)، Dutta و Ahmed (1997)، Odhiambo (2005) أن اختبار القيمة الذاتية العظمى هو أكثر فعالية ومصداقية في حالة العينات صغيرة الحجم مقارنة باختبار الأثر، كما أكد Enders (2010) أن الفرضية البديلة التي يقوم عليها اختبار القيمة الذاتية العظمى تعتبر أكثر وضوحا، لذلك، يتم عادة تفضيل هذا الاختبار في تحديد عدد أشعة التكامل المتزامن[2].

وبناءا على ذلك، سيتم الاعتماد في هذه الحالة على نتيجة اختبار القيمة الذاتية العظمى، والتي أشارت إلى وجود علاقة واحدة للتكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة.

سادسا. تقدير النموذج باستعمال تصحيح الخطأ (ECM) وتقدير معادلة المدى الطويل:

1. المدى القصير: بعد التأكد من تكامل المتغيرات من الدرجة الأولى حسب اختبار جوهانسن، نأتي إلى تقدير النموذج باستعمال تصحيح الخطأ، والذي توضحه المعادلة التالية:

$$\Delta EDIV_t = \underset{0.75}{0.048} - \underset{-2.41}{0.38}\, e_{t-1} - \underset{-0.046}{0.002}\Delta\, FDI_t - \underset{-2.93}{0.06}\Delta CSP_t - \underset{-0.10}{0.001}\Delta INV_t + \underset{0.6}{0.007}\, \Delta\, INF_t$$

$$R^2 = 0.51 \qquad P(F-Stat) = 0.006 \qquad DW = 2.49$$

2. المدى الطويل:

لإيجاد معادلة المدى الطويل نستعمل طريقة المربعات الصغرى، ومن خلال تطبيقنا لها تحصلنا على المعادلة التالية:

$$EDIV_t = \underset{6.65}{5.78} + \underset{1.24}{0.11} FDI_t - \underset{-3.30}{0.06} CSP_t + \underset{3.94}{0.05} INV_t - \underset{-2.1}{0.02}\, INF_t$$

$$R^2 = 0.87 \qquad P(F-Stat) = 0.000 \qquad DW = 1.19$$

[1] Angélique Herzberg ;"Sustainability of External Imbalances :A Critical Appraisal "; Springer Gabler ; Düsseldorf, Germany ; 2015 ; p.106

[2] Christian Hertrich ;" Asset Allocation Considérations for Pension Insurance Funds : Theoretical Analysis and Empirical Evidence ";Springer Gabler ; Stuttgart, Germany ;2013 :p.230

المبحث الثالث : تحليل النتائج

المطلب الاول : التحليل الإحصائي والاقتصادي

أولا. المدى القصير: يتضح من خلال نتائج تقدير معاملات متغيرات نموذج(المدى القصير، ملحق رقم (7)) يظهر معامل تصحيح الخطأ بإشارة سالبة، كما أن المرافق لإحصائية ستودينت (Test de Student) (الخاصة بهذا المعامل) يساوي 0.02 وهو اقل من 0.05% وبالتالي فإن معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنويتها يؤكد العلاقة الطويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة للنموذج و التنويع الاقتصادي.

وتشير قيمة معامل تصحيح الخطأ (0.38-) إلى سرعة تعديل الاختلال، فالتنويع الاقتصادي يعود إلى التوازن الطويل الأجل بأخذ 38% من التعديل سنويا.

أما معاملات المتغيرات كلها بإشارة سالبة، ما عدا التضخم يمثل معامل الأجل القصير بإشارة موجبة، وهو غير معنوي لكون الاحتمال المرافق لهذا المعامل اكبر من 0.05 إضافة إلى كل من معامل الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، بينما الائتمان ذو معنوية إحصائية قدرت بـ 0.008.

قيمة معامل التحديد تساوي 0.51، وهذا ما يدل على أن المتغيرات المستقلة للنموذج تفسر 51% من التغير في التنويع الاقتصادي في المدى القصير.

احتمال إحصائية فيشر $P(Fisher - Stat)$ يساوي0.006 اقل من 0.05 يشير إلى أن النموذج له معنوية بصفة عامة (النموذج مفسر على العموم) في المدى القصير.

قيمة إحصائية DW تساوي 2.49 وهي تشير الى عدم وجود ارتباط ذاتي ما بين البواقي، كا أن قيمة معامل التحديد اقل من قيمة إحصائية DWوبالتالي النموذج غير زائف وهذه الإشارة جيدة.

من خلال إحصائية ستيودنت المحسوبة تبين لنا أن جل معالم المعادلة السابقة ليست لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% بينما معامل الإرجاع (force de rappel) لديه معنوية إحصائية وله إشارة سالبة (0.38-)، فهذه الإشارة تؤكد تقارب التوازن من المدى القصير إلى التوازن في المدى الطويل.

ثانيا. المدى الطويل:

1. احصائيا: يتضح من خلال نتائج تقدير معاملات متغيرات نموذج المدى الطويل (ملحق رقم08)، نلاحظ القدرة التفسيرية الجيدة للنموذج، وهذا ما يدل عليه معامل التحديد[1]، واعتمادا على نتائج التقدير فإن معامل التحديد بلغت نسبته 0.87، وبالتالي فإن المتغيرات المفسرة (الاستثمار الأجنبي، التضخم، الائتمان المحلي، الاستثمار المحلي) تشرح 87% المتغير التابع (التنويع الاقتصادي) و13%المتبقية تفسره متغيرات أخرى غير مدرجة، إذن هناك علاقة قوية بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية.

[1] Bourbonnais, Régis. Économétrie-9e édition: Cours et exercices corrigés. Dunod, 2015, p 54-55

ومن خلال اختبار إحصائية ستودينت (Test de Student)[1] نلاحظ أن كل معالم نموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل ذات معنوية إحصائية.

وهذا النموذج مقبول إحصائيا بشكل عام، وهذا ما دلنا عليه اختبار فيشر حيث أن (prob F-stat =0 < 0,05)، أما اختبار ديرين (H) يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

يتضح من نتائج الجدول لمعاملات الأجل الطويل أن المتغيرات كلها معنوية إحصائيا ما عدا FDI، بمعنى أنها تمارس تأثيرا معنويا إحصائيا في المدى الطويل على التنويع الاقتصادي عند المستوى (5%)، ونلاحظ أن إشارات المعلمات المقدرة جاءت تتوافق وأغلب الدراسات ونظرية الاقتصادية التي تخص التنويع الاقتصادي.

2. اقتصاديا: الدالة المقدرة تتوافق اقتصاديا مع الاعتبارات التجريبية والنظرية التي تمت صياغتها سابقا، حيث نجد أنه بالنسبة لمعامل الإصلاحات الهيكلية (الائتمان) والإصلاحات الاقتصادية (التضخم) فإن إشارتها سالبة وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع (التنويع) والمتغيرات المستقلة (الائتمان، التضخم)، وتتفق هذه الإشارة مع الإشارة المتوقعة من طرف النظرية الاقتصادية.

أما الإصلاحات عوامل اقتصادية الدالة على تدخل الدولة (الاستثمار المحلي) والإصلاحات المؤسساتية (الاستثمار الأجنبي المباشر) فإن إشارتها موجبة، وهذا يدل على وجود علاقة طردية مع المتغير التابع (التنويع).

حيث يمكن تفسير معاملات الدالة على الإصلاحات في المعادلة على النحو التالي:

- الإصلاحات الهيكلية: كل تغير في نسبة الائتمان الخاص بـ 1% تحدث تغيرا عكسيا على التنويع الاقتصادي بـ 0.06%.

- الإصلاحات المؤسسية: تفسير معامل الاستثمار الاجنبي فكل تغير في نسبته بـ 1% تحدث تغيرا طرديا على التنويع بـ 0.11%.

- الإصلاحات الاقتصادية الدالة على حجم تدخل الدولة في المعادلة يفسر على النحو التالي كل تغير في نسبة الاستثمار المحلي بـ 1% تحدث تغيرا طرديا على التنويع بـ 0.05%.

- الإصلاحات الاقتصادية الدالة على الاستقرار الاقتصادي: حيث يمكن تفسير معامل الإصلاح الاقتصادي في المعادلة على النحو التالي كل تغير في نسبة التضخم بـ 1% تحدث تغيرا عكسيا على التنويع بـ 0.02%.

المطلب الثاني : تحليل اختبارات التشخيصية للنموذج

من اجل دراسة جودة النموذج نجري الاختبارات التشخيصية:

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص198-197.

أولا. اختبار سلسة البواقي

الجدول رقم (12): اختبار استقرارية سلسلة البواقي

Correlogram of Residuals Squared

Date: 04/25/22 Time: 19:22
Sample: 1990 2020
Included observations: 28

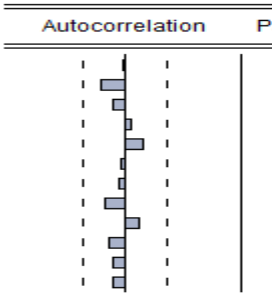

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.008	-0.008	0.0022	0.963
		2	-0.219	-0.219	1.5544	0.460
		3	-0.108	-0.118	1.9464	0.584
		4	0.051	-0.002	2.0382	0.729
		5	0.170	0.130	3.0913	0.686
		6	-0.046	-0.040	3.1712	0.787
		7	-0.055	0.011	3.2919	0.857
		8	-0.177	-0.181	4.6047	0.799
		9	0.118	0.095	5.2196	0.815
		10	-0.148	-0.272	6.2404	0.795
		11	-0.105	-0.088	6.7830	0.816
		12	-0.109	-0.224	7.4123	0.829

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الشكل أن احتمال الإحصائية Q-statistique أكبر من 0.05 وهو مؤشر على استقرارية السلسلة البواقي.

ثانيا. اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء العشوائية Nomality Test Jak-Berra

من اجل التحقق من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي يمكن الاستعانة باختبار''جاك بيرا'' الذي يعتمد على معاملي Skewness التناظر و Kurtosis التفلطح، حيث النتائج على النحو التالي

الجدول (13): يلخص نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائيةJarque-BeraNomality test			
فرضية العدم (H_0): البواقي موزعة توزيعا طبيعيا			
0.62	Prob	0.93	Jarque-Bera

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

بخصوص التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية فإن احتمالية Jack-Berra تساوي 0.62 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يؤكد قبول فرضية العدم القائلة إن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا.

ثالثا. اختبار ارتباط التسلسلي للبواقي عن طريق اختبار Test Breuch –Godfrey Serial Correlation LM

للتأكد من هذا النموذج إن كان يحوي على مشكلة ارتباط ذاتي للأخطاء سيتم اعتماد[1] اختبار بريش قودفري (**Breuch-Godfrey**)، الذي يعطي نتائج دقيقة حتى للعينات الصغيرة، وتشير الفرضية الصفرية (H_0) إلى عدم وجود ارتباط الذاتي بين البواقي بينما تشير الفرضية البديلة (H_1) الى وجود ارتباط ذاتي بين بواقي، وتتضح النتائج في الجدول التالي:

[1]حسام علي داود وخالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص323.

الجدول رقم(14): نتائج اختبار سلسلة البواقي

اختبار إرتباط سلسلة البواقي **Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test**			
فرضية العدم (H_0) : لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار			
0.09	Prob F (2.9)	2.70	F-statistique
0.056	Prob Chi-Square (2)	5.73	Obs*R-au carré

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

يشير اختبار ارتباط التسلسلي للبواقي بأن احتمالية فيشر تساوي0.09 هي اكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بأنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار.

رابعا. اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH

يوجد عديد من الاختبارات المستخدمة[1]في الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين نجد منها اختبار أرش (Test ARCH) ووفقا لهذا الاختبار يجرى انحدار ذاتي لمربعات البواقي من الدرجة الأولى،والجدول التالي يوضح نتائج التقدير وفقا لهذا الاختبار

الجدول رقم (15): نتائج اختبار عدم ثبات التباين

فرضية العدم (H_0) : ثبات التباين			
0.96	Prob F (1.25)	0.0015	F-statistique
0.96	Prob Chi-Square (1)	0.0016	Obs*R-au carré

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

يشير اختبار عدم ثبات التباين بأن احتمالية فيشر تساوي 0.96 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بثبات تباين البواقي.

خامسا. اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث نوع الشكل الدالي Ramsey Reset Test

يسمح لنا اختبار (Reset Test) من معرفة فيما إذا كان النموذج المقترح قد تم وصفه بشكل جيد (الشكل الرياضي، عدد وطبيعة المتغيرات المستقلة، الارتباط بين المتغيرات المستقلة وحد الخطأ، ...) ويرتكز هذا على اختبار فرضية العدم (H_0) القائلة أن النموذج موصف بشكل جيد أو صحيح والفرضية البديلة(H_1) القائلة بان النموذج غير موصف بشكل جيد.

الجدول (16): نتائج مدى ملائمة النموذج Ramsey Reset Test

اختبار مدى ملائمة النموذج Ramsey Reset Test			
فرضية العدم (H_0): النموذج محدد بشكل صحيح			
0.0003	Prob	4.33	t-statistique
0.0003	Prob	18.78	F-statistique

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

(1) Régis Bourbonnais, Op, cit, p 156.

يبين اختبار Ramsey أن النموذج يعاني من مشكلة عدم ملائمة للشكل الدالي أي موصف بشكل غير صحيح، ودلالة ذلك أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.003هي اقل من مستوى المعنوية 5%.

سادسا. اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج Stability Test

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها ووفقا لـ Pesaran, 1997 M. and Pesaran لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودةCUSUM of Squares[1] ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين هما تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد. وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائما نجدها مصاحبة المنهجية يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUMوCUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى 95 %.

الشكل رقم (13): اختبار CUSUM وCUSUM of Squares

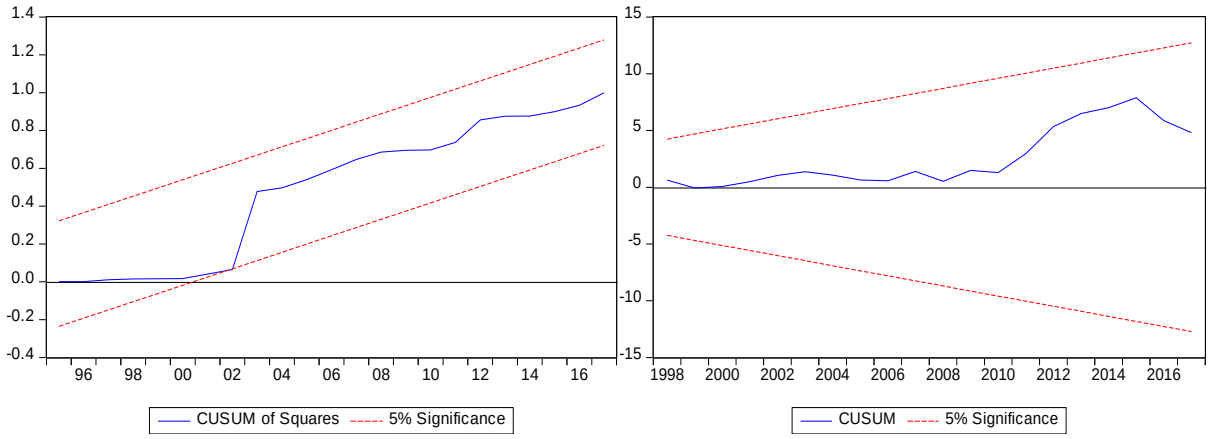

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن CUSUM و CUSUM of Squaresعبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود منطقة الحرجة مما يشير إلى نوع من الاستقرار الهيكلي لنموذج عند المستوى 5%، وعليه يمكن القول أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج المدى القصير ونتائج المدى الطويل.

[1]Pesaran, H. M., and B. Pesaran. "Working with microfit 4.0: An introduction to econometrics." (1997): 511.

خلاصة الفصل الثاني:

ان استراتيجية الاقتصاد الوطني ما تزال تعتمد على استتراف الثروة البترولية على حساب التصنيع والزراعة، الأمر الذي يجعل من مهمة التنويع الاقتصادي أمرا صعبا في ظل بيئة أعمال غير مهيئة من ناحية كل الجوانب فالجزائر تمتلك خزانا ضخما من الموارد فلا بد من إعادة النظر في سياساتها المالية مما يستدعي إلى الإصلاح ووضع إستراتيجيات قائمة على أسس علمية تهدف إلى تحقيق التميز في هذه القطاعات، وزيادة قدرة التنويع الاقتصادي ووفق ما جاء ضمن الدراسات السابقة، تم صياغة نموذج يوضح دور إصلاحات الاقتصادية والهيكلية والمؤسساتية في دعم مؤشرات التنويع الاقتصادي والياته ضمن بيئة الأعمال الحالية لاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2021)، باستخدام منهجية التكامل المشترك لجوهانسون، ليتضح من خلال نتائج تقدير معاملات المتغيرات كلها بإشارة سالبة، ما عدا التضخم يمثل معامل الأجل القصير بإشارة موجبة، اما نتائج تقدير معاملات متغيرات نموذج المدى الطويل فإن المتغيرات المفسرة (الاستثمار الأجنبي، التضخم، الائتمان المحلي، الاستثمار المحلي) تشرح 87% المتغير التابع (التنويع الاقتصادي)، ولها تأثيرا معنويا إحصائيا في المدى الطويل، وملاحظ أن إشارات المعلمات المقدرة جاءت تتوافق وأغلب الدراسات ونظرية الاقتصادية التي تخص التنويع الاقتصادي.

حيث نجد أنه بالنسبة لمعامل الإصلاحات الهيكلية (الائتمان) والإصلاحات الاقتصادية (التضخم) فإن إشارتها سالبة وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع (التنويع) والمتغيرات المستقلة (الائتمان، التضخم)، وتتفق هذه الإشارة مع الإشارة المتوقعة من طرف النظرية الاقتصادية.

أما الإصلاحات عوامل اقتصادية الدالة على تدخل الدولة (الاستثمار المحلي) والإصلاحات المؤسساتية (الاستثمار الأجنبي المباشر) فإن إشارتها موجبة، وهذا يدل على وجود علاقة طردية مع المتغير التابع (التنويع).

خاتمة

خاتمة

ان التنويع الاقتصادي في الجزائر ومن خلال التحليل السابق، يتضح وجود مجهودات مبذولة من اجل الخروج من تبعية للقطاع المحروقات، لكن البيانات تشير الى استمرارية اعتماد على النفط في تكوين القيمة المضافة في الأنشطة الاقتصادية، أو الاعتماد عليه في تمويل الخزينة العامة للدولة، فهو يعتبر أهم قطاع لكنه لم يفتح مجال الاستثمار للقطاع الخاص فيه، أما القطاع الصناعي فلا يزال يخضع للقطاع العام رغم كل الدعم الممنوح له وحصته لا تزال ضعيفة، ويعتبر الفساد والسلوك البحث الريع مما لا يسمح بتهيئة مناخ بيئة الاعمال مما يعمل على تأخير في الاستثمارات التي ترفع من القدرة التنافسية للاقتصاد حيث ترتيب الجزائر عالميا لمؤشر بيئة الأعمال 121 ضمن 138 دولة سنتي 2016-2018، وحققت رتبة 82 ضمن 137 ضمن مؤشر التنافسية.

وهنا وجب التنويه أن تحقيق مستوى من التنويع الاقتصادي لن يكون إلا من خلال حل المشاكل الاقتصادية، السياسية والقانونية من خلال تشجيع الاستثمارات خارج قطاع المحروقات، تحسين مناخ الأعمال، تدعيم البنية التحتية وإقامة دعامة قانونية ذات مصداقية وشفافية تنظم بصفة نهائية لا رجعة فيها قانون الاستثمارات لجذب اكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدعم التنويع الاقتصادي، وهو ما ارتكزت إليه النتائج التجريبية لهذه الدراسة من خلال تطبيق منهجية اختبار جوهانسن للتكامل المشترك وتشير نتائج النموذج إلى الأثر بين المتغيرات الكلية حيث أن الإصلاحات الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية وكذا الإصلاحات المؤسساتية لها تأثير ايجابي على التنويع الاقتصادي في المدى القصير والطويل، بينما التضخم له اثر سلبي يقلص من حجم التنويع، **وعلى ضوء النتائج المتوصل اليها في هذه الدراسة، وكإجابة للاشكالية المطروحة والفرضيات البحث، خلصنا الى:**

- أثبتت نظرية لعنة الموارد أن التنمية التي تقودها الموارد الطبيعية يكون أداءها ضعيف ونمو إقتصادي فاشل، وتعتبر درجة تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي من أهم المعايير لتحديد بيئة الأعمال الجيدة، حيث توفير البنية التحتية يحد التهديدات التي تواجه الاقتصاد وتضعف قدرته على جذب استثمارات لكونها المرتكز الأساسي لبيئة الأعمال الداعمة للتنويع الاقتصادي.
- احد الاستراتيجيات لإصلاح بيئة الأعمال هو الاعتماد على مختلف القطاعات مما يسمح بتحقيق التنويع الاقتصادي، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- عدم تنويع مصادر دخل الاقتصاد الجزائري خاصة من خلال الصادرات خارج قطاع المحروقات، إضافة الى ارتفاع النفقات العامة في الجزائر لم يقتصر على التوسع في الاستثمار وزيادة الأجور والتحويلات ولكن كان سببه أيضا استمرار انتشار الفساد في الجزائر مما أدى إلى زيادة الإسراف.
- امتلاك الجزائر قدر كبير من الموارد المتاحة في الوقت الذي تظهر مشكلة سوء استخدامها وإدارتها ولا تخدم المصلحة العامة، بل العمل على إعادة توجيهها إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي من خلال رفع قدرة تنافسية الاقتصاد وتوفير مناخ لأداء الأعمال.

- ايجابيات الاستثمار وخاصة الأجنبي منه تمس الجانب الاقتصادي من كونها وسيلة تمويلية أفضل من القروض دولية التي عانت منها الجزائر بالإضافة إلى أثره على ميزان المدفوعات والعمالة وتجلب المهارات الإدارية والتكنولوجيا.
- تشير نتائج الدراسة القياسية الى ان القدرة التفسيرية جيدة للنموذج الدراسة خاصة على المدى الطويل، وهذا النموذج مقبول إحصائيا بشكل عام، وبالتالي فإن المتغيرات المفسرة تشرح 87% المتغير التابع (التنويع الاقتصادي)، وان المتغيرات كلها معنوية إحصائيا ما عدا FDI، بمعنى أنها تمارس تأثيرا معنويا إحصائيا في المدى الطويل على التنويع الاقتصادي، إضافة الى إشارات المعلمات المقدرة جاءت تتوافق وأغلب الدراسات ونظرية الاقتصادية التي تخص التنويع الاقتصادي، حيث يمكن تفسيرها على النحو التالي:

الإصلاحات الهيكلية كل تغير في نستها يحدث تغيرا عكسيا على التنويع الاقتصادي بـ 0.06%، الإصلاحات المؤسسية تحدث تغيرا طرديا عليه بـ 0.11%، بينما الإصلاحات الاقتصادية الدالة على حجم تدخل الدولة في المعادلة تحدث تغيرا طرديا على التنويع بـ 0.05%، وفي الأخير الإصلاحات الاقتصادية الدالة على الاستقرار الاقتصاد تحدث تغيرا عكسيا على التنويع بـ 0.02%، وهذه النتائج تأكد صحة فرضية الثانية.

- لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر لابد من إصلاحات داعمة ومتعددة خاصة ضمن بيئة الأعمال الحالية من اجل بناء اقتصاد ذو أداء عالي متنوع المداخيل، حيث تمتلك الجزائر عدة مزايا نسبية في مختلف القطاعات الإنتاجية لتنويع القاعدة الاقتصادية وهو ما يبرهن صحة الفرضية الثانية.

في ظل هذه النتائج ومن اجل تحسين بيئة الاعمال التي تساهم في رفع درجة التنويع للاقتصاد الجزائري وزيادة تنافسيته، توصى الدراسة بمايلي:

- تشجيع التنويع في القطاع الخاص مع توفير البنية التحتية اللازمة لتنمية هذا القطاع، بمحاربة الفساد بجميع أنواعه.
- العمل على إعادة توجيه مداخيل الموارد المتوفرة إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي من خلال رفع قدرة تنافسية الاقتصاد وتوفير مناخ لأداء الأعمال.
- رفع مستوى المنافسة والاستفادة من عولمة السياحة وتحسين بنيتها التحتية وتوفير قدرات فنية وتنظيمية وبشرية متطورة، بالإضافة إلى تطوير منتجات سياحية محلية مبتكرة لجدب السائحين بأسعار تنافسية.

وبناء على التوصيات المقترحة يمكن اقتراح بعض الدراسات للباحثين التي يمكن أن تشكل إشكاليات بحثية مستقبلا ومنها:

- ✓ إستراتيجية الشراكة بين القطاع العام والخاص كخيار لتحفيز التنويع الاقتصادي في الجزائر.
- ✓ آليات الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المتنوع في ظل تراجع أسعار النفط.
- ✓ دور الإصلاحات في تحسين بيئة الأعمال ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب:

- حسام علي داود وخالد محمد السواغي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- حسين حريم، إدارة المنظمات منظور كلي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسي: بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية،2005.
- علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.
- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

المذكرات والرسائل الجامعية

- **أطروحات دكتوراه:**

- بن طراد أسماء، آليات تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، الجزائر، 2015.
- بن موفق زروق، إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، أطروحة دكتوراه، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجزائر، 2018.
- شنافي ليندة، تأثير سياسة الإصلاح الاقتصادية في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010.

- **رسائل الماجستير:**

- بختة فرحات، بيئة الأعمال وأثرها على التنافسية الدولية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010.
- راضية أسمهان خزار، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2012.
- مصنوعة أحمد، الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية مدخل لمواجهة تحديات بيئة الاعمال، رسالة ماجستير، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2007.
- ناصري راضية، تقييم سياسة الخوصصة للمؤسسات العمومية الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009.

المجلات والدوريات:

- أحمد تي، إستراتيجية إدارة الموارد المائية في الجزائر-الواقع والمأمول، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد01، العدد08، 2012.
- أحمد عدنان الطيط وأنيس العمري، حقبة ما بعد النفط في المملكة العربية السعودية مسوغات التنوع الإقتصادي، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد26، العدد03، السعودية، 2018.
- أشواق بن قدور ووسيلة السبتي، مناخ الأعمال وعلاقته بالنية المقاولاتية، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 7، العدد 11، الجزائر، 2019.
- بلعما أسماء وبن عبد الفتاح دحمان، إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد07، العدد 01، الجزائر، 2018.
- بلعما أسماء، التنويع الاقتصادي و إرساء الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد04، العدد02، الجزائر، 2019.
- بلقاسم أمحمد ،بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات كمحدد لجاذبية الاستثمار الأجنبي، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة مستغانم، الجزائر.
- بلقاسم بن علال ومراد بركات ومفتاح غزال، واقع التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي، مجلة الريادة الاقتصاديات الاعمال، مجلد 07، العدد02، الجزائر، 2018.
- بن با جلول وبن العارية حسين، التنويع القطاعي وأثره على النمو الاقتصادي، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 02، العدد 06، الجزائر، 2017.
- حالوب كاظم معلة وعلي محمد أحمد، الاقتصاد العراقي بين الهيمنة الريعية وإمكانية التنويع الاقتصادي، مجلة منصور، العدد 24 ، جامعة بغداد، 2015.
- حسين يوسف وداودي محمد، بيئة الأعمال كعامل محدد للاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة نوميروس الأكاديمية، المجلد 01، العدد 02، الجزائر، 2020.
- خليل أحمد النمروطي وعلياء محمد، أصرف أثر النمو الاقتصادي على إتجاهات التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد26، العدد01، فلسطين، 2015.
- دحماني فاطمة وعبد الكريم سهام وعمراوي سمية، مجلة الابداع، المجلد10، العدد01، الجزائر، 2019.
- راضي عبيد نغميش، التحولات الهيكلية في الاقتصاد القطري من منظور التنويع الاقتصادي، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 36، جامعة البصرة، 2014.
- سايح حمزة و مناد بولنوار إلياس زكرياء ونشاد حكيم، التنويع الاقتصادي لدول شمال إفريقيا، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد06، العدد01، الجزائر، 2019.
- الشارف بن عطية سفيان وحاكمي بوحفص، التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة دفاتر الاقتصادية، مجلد 10، العدد 02، الجزائر، 2017.
- شقبقب عيسى و عبدلي إبراهيم، الحوكمة الجيدة والنمو الاقتصادي، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 6، ديسمبر 2016.
- شليحي الطاهر وبن موفق زروق، المنظور الاستراتيجي لعملية التنويع الاقتصادي في الدول النامية، مجلة الحقيقة، مجلد 17، العدد 04، الجزائر، 2018.
- شوقي ناجم ، وسيلة بوقنش، اثر القيمة المضافة للقطاع السياحي على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر، مجلة الباحث، المجلد 21، الجزائر، 2021.

- شيخي بلال وزواتنية عبد القادر، سياسة التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي الاجندة الوطنية لرؤية الامارات العربية المتحدة، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد09، العدد16، الامارات، 2021.
- صادق هادي، لعنة الموارد والداء الهولندي في الاقتصاديات النفطية، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد2، العدد1، جوان 2019، الجزائر.
- صباغ رفيقة وحركاتي فاتح، دور التنويع الاقتصادي في الحد من الأزمات، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد 03، الجزء الثاني، الجزائر، 2019.
- صباغ رفيقة، التنويع الاقتصادي إستراتيجية الجزائر لما بعد البترول، مجلة أوراق اقتصادية، مجلد 06، العدد 01، سيدي بلعباس، الجزائر، 2019.
- صحراوي جمال الدين وآخرون، دور الحكم الراشد في ترشيد النفقات العامة في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 03، العدد02، مسيلة، الجزائر، 2019.
- صحراوي جمال الدين وعدوكة لخضر، التنويع الاقتصادي وآلياته في ظل اصلاح بيئة الاعمال الحالية للاقتصاد الجزائري، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد02، 2021.
- صدوقي بسمينة و بلاهدة مديحة، الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الإقلال من الفقر في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسات اقتصادية- ، مجلد 31، العدد 02، جامعة الجلفة، 2015.
- صلاح الدين أحمد محمد أمين، دراسة وتحليل مدى فاعلية السياسات الاقتصادية لتركيا على تنويع الاقتصادي، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 34، العدد 119، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة اللبنانية الفرنسية-أربيل، 2018.
- ضويفي حمزة وبوكرديد عبد القادر، دراسة تحليلية لمؤشرات مدركات الفساد في القطاع العام مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد02، الجزائر، 2018.
- ضيف أحمد وعزوز أحمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19، الجزائر، 2017.
- طارق سليمان مسعود بغنى، التنويع الاقتصادي وأثره على النمو في الاقتصاد الليبي، المجلد 09، العدد 01، الجزء الثاني، ليبيا، 2014.
- طحاوي فاطمة الزهراء ومدياني محمد، أثر تنويع القاعدة الانتاجية على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا، جامعة أدرار، الجزائر، 2014.
- عبد الصمد السعودي، التنويع الاقتصادي لمجابهة الصدمات النفطية في الاقتصاد الجزائري، مجلة أبحاث إنسانية معاصرة، العدد02، الجزائر،2018.
- عبد العزيز عبدوس، تحسين بيئة الأعمال مطلب أساسي لتحقيق التنويع الاقتصادي، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 06، الجزائر، 2016.
- عبد القادر خليل، انعكاسات ظاهرة الفساد على فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة المدية، 2005.
- عبد الله قلش ونوال خنتار ،أهمية تحسين بيئة الأعمال في تعزيز تنافسية القطاع السياحي ،المجلة العربية للسياحة ،مجلد 41،العدد 04،الجزائر ، 2018.
- فضيلة مزوزي ومحمد قويدري، تقييم وتحليل مؤشر تنويع الصادرات للاقتصاد الجزائري، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد02، الجزائر، 2020.
- فيروز جيرار دور، صناعة التأمين كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، العدد08، 2017.

قائمة المصادر والمراجع

- قاسمي محمد ميلود وجاري فاتح، التنويع الاقتصادي كإستراتيجية لاستقلالية سياسة الإنفاق العام في ظل تغيرات أسعار البترول، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 23، الجزائر، 2017.
- قرومي حميد وبن ناصر محمد، ضرورة التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ،العدد 11، الجزائر.
- قريجيج بن علي و وزايري بلقاسم، أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر، كلية علوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر،2015.
- كطاش فتيحة و بوعزارة أحلام، تحليل تطور بيئة الأعمال في الجزائر، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 05، الجزائر، 2020.
- لحول علي وكرار محمد عبد الغني وبن ديمة نسرين، التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة دفاتر الاقتصاد، مجلد12، العدد02، الجزائر،2021.
- لطفي مخزومي وعصام جوادي وعطية عبد اللاوي، النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الدول العربية الغنية بالموارد، مجلة رؤى اقتصادية، العدد11، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2012.
- لوصيف عمار والعابد لزهر، نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات، مجلة العلوم الانسانية، المجلد ب، العدد 52، الجزائر، 2019.
- لومايرية عفاف، التنويع الاقتصادي كبديل استراتيجي في الجزائر في ظل أزمة البترولية الراهنة، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 62، الجزائر، 2017.
- المحامي ليث كمال النصراوين، متطلبات الصياغة التشريعية الجيدة وأثرها على الإصلاح القانوني، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد2، 2017.
- محمد إسماعيل وهبة عبد المنعم، دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات، 2018.
- محمد الناصر حميداتو وبقاص الصافية، التنويع الاقتصادي في الجزائر، المجلة العالمية للاقتصاد والاعمال، مجلد02، العدد02، الجزائر، 2017.
- مدوري حادة ومكيديشي محمد علاقة التنويع الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية المستدامة، مجلة دفاتر الاقتصاد، مجلد17، عدد01، الجزائر، 2019.
- منال منصوري، لعنة الموارد الطبيعية وسبل تجنبها، مجلة دراسات، العدد03، كلية الاقتصاد، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2015.
- منصوري حاج موسى وبوشر عبد الغني، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي للنمو الاقتصادي، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 02، العدد 07، الجزائر، 2018.
- موسى باهي وكمال روابنية، إستراتيجية التنويع الاقتصادي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، مجلد 25، العدد 03، عنابه، الجزائر، 2016.
- موسى باهي وكمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، عنابه، الجزائر، 2016.
- ناجي ساري فارس، أثر التنويع الاقتصادي في تطور الاقتصاد الإماراتي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 11، العدد 03، 2019.
- ناصر لبنى، القطاع الصناعي الجزائري منذ الاستقلال وسبل تطوره، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد01، برج بوعريريج، الجزائر، 2019.
- ناصر مراد، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانون والاقتصاد والسياسة، جامعة البليدة، 2010.

- نوي نبيلة، التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مجلد 35، العدد 01، الجزائر، 2014.
- هاني عبد المالك، تقدير أثر بيئة الأعمال الصينية على النمو الاقتصادي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد08، العدد02، الجزائر، 2018.
- ولاء مجدي رزق و منى أبو العطا حليم، بيئة الأعمال السعودية وتأثيرها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والأداء الاقتصادي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المملكة العربية السعودية، 2021.

تقارير:

-البنك الدولي 2017.
-البنك العالمي (WDI)، مؤشرات التنمية الاقتصادية،
- الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S).
-تطور مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 2000-2017، مخطط عمل الحكومة، الجزائر، سبتمبر 2017.
-تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت.
-جيم شولتز، الرقابة على الاموال، معهد المجتمع المنفتح، مركز الدراسات السياسية في الجامعة الاوروبية المركزية، مشروع الموازنة العالمية، 2004.
-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة لنفط، نيويورك، أمريكا، 2001.
-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 37، 2017.

الملتقيات الوطنية والدولية:

- البشير عبد الكريم، إنعكاس المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر، الملتقى الدولي حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الآفاق والتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2016.

المواد القانونية والمراسيم:

- القانون رقم 16/09 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، الصدور في 2016/08/03.

المواقع الالكترونية:

- dhaman.net /ar/research-studies/investment-climate-report-latest
- https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.RCPT.CD
- World economic forum, The travel & tourism competivieness reports, 2011-2019
- world travel and tourism council data
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية الموقع الإلكتروني للوزارة: www.mta.gov.dz

ثانيا– المراجع باللغة الأجنبية

- Angélique Herzberg ;"Sustainability of External Imbalances :A Critical Appraisal "; Springer Gabler ; Düsseldorf, Germany ; 2015.
- BATRUE, Bitrus Nakah. The Dutch Disease and the Diversification of an Economy : Some Case Studies.2003
- Bourbonnais, Régis. *Économétrie-9e édition: Cours et exercices corrigés*. Dunod, 2015.
- Carol Alexander ;"Market Risk Analysis :Practical Financial Econometrics ";Vo.II ;Johan Wiley & Sons Ltd. ;England ;2008.
- Christian Hertrich ;" Asset Allocation Considérations for Pension Insurance Funds : Theoretical Analysis and Empirical Evidence ";Springer Gabler ; Stuttgart, Germany ;2013 .
- Damodar N. Gujarati ; "Basic Econometrics ";4th ed. ;The McGraw-Hill Companies ; U.S.A ;2004.
- Economic Diversification in Africa A Review of selected Countries"OECD2011
- Gebhard Kirchgassner, Jürgen Wolters ;"Introduction to Modern Time Series Analysis ";Springer- Verlag Berlin Heidelberg ; New York ;2007.
- Gylfason Thorvaldur, Natural Resources and Economic Growth From Dependence to Diversification, Economic Policy, Centre For Economic Policy Research (CEPR), London, 2004 .
- Humberto Barreto, Frank M. Howland ;"Introductory Econometrics : Using Monte Carlo Simulation With Microsoft Excel ";Cambridge Université Press ; New York ; U .S.A ;2006.
- Pesaran, H. M., and B. Pesaran. "Working with microfit 4.0: An introduction to econometrics." (1997) .
- R.I.D.Harris ;"Using Cointegration Analysis in Econometric Modelling ";Prentice Hall ; Harlow,England ;1995.
- Régis Bourbonnais, Michel Terraza ;"Analyse des séries temporelles : Applications à l'économie et à la gestion ";3éme éd ;Dunod ;Paris ;2010.
- Soren Johansen, Katarina Juselius ;" Maximum Likelihood estimation and Inférence on Cointegration with Applications to the Demand for money "; Oxford Bulletin of Economic and Statistics ;vol.52 ;1990.

قائمة الملاحق

ملحق رقم (1): نتائج اختبار الاستقرارية لـ (EDIV)

Null Hypothesis: D(EDIV) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.893052	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: EDIV has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.381108	0.1555
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (2): نتائج اختبار الاستقرارية لـ (FDI)

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.564893	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.951733	0.0531
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (3): نتائج اختبار الاستقرارية لـ (CSP)

Null Hypothesis: D(CSP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.096647	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: CSP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.455136	0.1361
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (4): نتائج اختبار الاستقرارية لـ (INV)

Null Hypothesis: D(INV) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.885908	0.0069
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INV has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.698331	0.4207
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (5): نتائج اختبار الاستقرارية لـ (INF)

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.607417	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.539923	0.5001
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (6): اختبار درجة التأخير

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: EDIV FDI CSP INV INF
Exogenous variables: C
Date: 04/25/22 Time: 19:04
Sample: 1990 2020
Included observations: 25

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-275.1008	NA	3710.393	22.40806	22.65184	22.47568
1	-209.9827	98.97951*	157.1142	19.19862*	20.66127*	19.60429
2	-186.2123	26.62283	228.1285	19.29699	21.97851	20.04073
3	-134.1762	37.46602	61.95741*	17.13410	21.03450	18.21590*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

ملحق رقم (7): نتائج الاختبار على المدى القصير

Dependent Variable: D(EDIV)
Method: Least Squares
Date: 04/26/22 Time: 02:41
Sample (adjusted): 1991 2017
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI)	-0.002283	0.046698	-0.048893	0.9615
D(CSP)	-0.060912	0.020771	-2.932504	0.0080
D(INV)	-0.001807	0.016505	-0.109507	0.9138
D(INF)	0.007540	0.012081	0.624162	0.5392
C	0.048816	0.064475	0.757138	0.4574
U(-1)	-0.383860	0.158871	-2.416180	0.0249

R-squared	0.513255	Mean dependent var	0.137125
Adjusted R-squared	0.397364	S.D. dependent var	0.374858
S.E. of regression	0.291001	Akaike info criterion	0.562150
Sum squared resid	1.778314	Schwarz criterion	0.850114
Log likelihood	-1.589027	Hannan-Quinn criter.	0.647777
F-statistic	4.428752	Durbin-Watson stat	2.498008
Prob(F-statistic)	0.006542		

ملحق رقم (8):نتائج الاختبار على المدى الطويل

Dependent Variable: EDIV
Method: Least Squares
Date: 04/25/22 Time: 19:17
Sample (adjusted): 1990 2017
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	0.119842	0.096021	1.248080	0.2246
CSP	-0.060253	0.018250	-3.301515	0.0031
INV	0.059056	0.014977	3.943252	0.0006
INF	-0.027991	0.013147	-2.129105	0.0442
C	5.787477	0.869038	6.659637	0.0000

R-squared	0.875279	Mean dependent var	7.476646
Adjusted R-squared	0.853589	S.D. dependent var	1.173279
S.E. of regression	0.448941	Akaike info criterion	1.396580
Sum squared resid	4.635596	Schwarz criterion	1.634474
Log likelihood	-14.55212	Hannan-Quinn criter.	1.469307
F-statistic	40.35294	Durbin-Watson stat	1.193750
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (9):اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء العشوائية

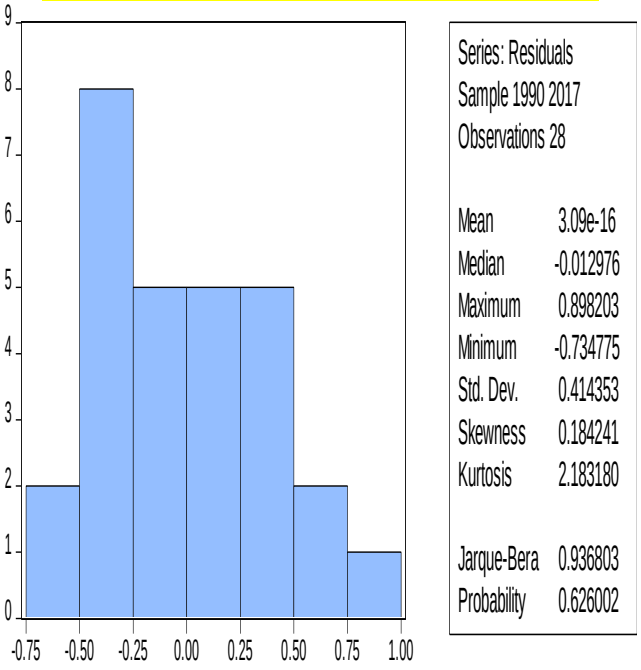

ملحق رقم (10):اختبار إرتباط سلسلة البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.706917	Prob. F(2,21)	0.0900
Obs*R-squared	5.738938	Prob. Chi-Square(2)	0.0567

ملحق رقم (11):اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.001536	Prob. F(1,25)	0.9691
Obs*R-squared	0.001659	Prob. Chi-Square(1)	0.9675

ملحق رقم (12):نتائج مدى ملائمة النموذج

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: EDIV FDI CSP INV INF C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	4.333974	22	0.0003
F-statistic	18.78333	(1, 22)	0.0003
Likelihood ratio	17.28247	1	0.0000